۱۲۹۸

هذا كتاب الجامي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه الممادين بآياته
وبعد فهذه فوايد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في
المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه
نظمتها في سلك التقرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه
الله تعالى عن موجبات التلهف والتأسف وسميتها بالفوائد الضيائية
لانه لهذا الجمع والتأليف كالعلة الغائية نفعه الله تعالى بها وسائر المبتدئين
من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل قال الشيخ
ابن الحاجب رحمه الله تعالى بعد ... التيمن بحمد الله سبحانه بان جعله جزءا منها هضما
لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف ... الله
فاخر بصدره ... ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا ...

عن الاشكال الذي بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء اللفظ التي يفرد لمان او مركبا
بل بازاء مفهوم كلي افراده الالفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والجملة
والجملة ونحوها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر
الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة كانت او مركبة فان الوضع فيها
وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع
له في الحقيقة **مفرد** وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى ومعناه حينئذ لا
يدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف
بالافراد والتركيب قبل الوضع وليس الامر كذلك لان اتصاف المعنى بالافراد
والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل
من قتل قتيلا او مرفوع على انه صفة للفظ ومعناه حينئذ لا يدل جزؤه على جزء
معناه ولا بد من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والاخرى
مفردا ولعل النكتة فيه تنبيها على تقدم الوضع على الافراد حيث
اتى به بصيغة الماضي بخلاف الافراد واما نصبه فان لم يساعده ...
الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول ...
اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان متقدما على الافراد بحسب الذات
لكنه يقارنه بحسب الزمان وهذا القدر كاف في صحة الحالية وقيد
الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج
به عن حد الكلمة مثل الرجل ... وامثالها مما يدل جزء اللفظ منه
على جزء المعنى لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد

وانما قيل على الاعراب على اللفظ والاخر على اللفظ المجرور انما اعرب اعرابان مع كونه مفردا لانه منقول عن مركب اضافي وعلم بالاستقراء ان كل لفظ منقول له اعرابه باعتبار المنقول عنه ومعناه باعتبار منقول اليه

ويبقى مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه اعرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالعربية من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب
وما اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة
على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله خرج عنه فانه لا يقال له لفظة
واحدة داخلا وبقى مثل تابط شرا وبعلبك مما يعد لشدة الامتزاج لفظة
واحدة داخلا فيه فاخرج بقيد الافراد ولم يخرج بتركه لكانا انسب
كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة هي كون الشيء
بحيث يفهم منه شيئا اخر فبتحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر
الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا
يستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل كدلالة اللفظ المسموع من
وراء الجدار على وجود اللافظ وان يكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع
الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل
وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف منقسمة الى هذه الاقسام الثلاثة
منحصرة فيها لانها اي الكلمة لا كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم
الدلالة فهي اما من صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها اي
في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها
من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلالها بالمفهومية
او من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل تدل على معنى يحتاج
في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلالها بالمفهومية

ويسمى

ويحتاج لتحقق ذلك في كل باب حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثاني فهو ما لا
يدل على معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما يحتاجان في الدلالة على
معنيهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في قولك
سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة
الطرف وهو في طرف اي في جانب مقابل الاسم والفعل حيث يقعان عمدة
في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف والقسم الاول وهو ما يدل على معنى
في نفسها اما من صفتها ان يقترن في الذهن المعنى المدلول عليه بنفسها
من الفهم عنها باحد الازمنة الثلاثة اعني الماضي والحال والاستقبال
اي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلاثة ايضا مقارنا
له او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة
القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة
الاسم وهو ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث
يتركب منه الكلام وحده دون اخويه وقيل من الوسم وهو علامة لانه
علامة على مسماه والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها مقترن
باحد الازمنة الثلاثة الفعل سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر
وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلاثة حد كل واحد منها
اي من تلك الاقسام الثلاثة وذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصر ان
الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل
كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلاثة والاسم

كلمة قد اعلم معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة فالكلمة مشتركة
بين الاقسام الثلاثة والحرف ممتاز عن اخويه لعدم الاستقلال في الدلالة
والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز
عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم ان كل واحد
منها معرف جامع الافراد مانع عن دخول غيرها فيه وليس الحدود الا
ههنا الا المعرف الجامع المانع ولله دره المصنف حيث اشار الى حدودها
في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها ثم
صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطباع الكلام في اللغة ما يتكلم به
قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن اي لفظ تضمن كلمتين
حقيقة او حكما اي يكون كل واحد منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع
والمتضمن اسم مفعول كل واحد من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد
اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد احد الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احد

ما تضمن

الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة فخرج بقيد اللفظ
يتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد
تضمن الكلمتين خرج المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرج المركبات
الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية
سواء كانت خبرية مثل زيد قائم وضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل
اضرب ولا تضرب فان كل واحد منها تضمن كلمتين احدهما ملفوظ والاخر
مقدرة وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان

اعم من ان يكون كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه عالم
قائم او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبات في حكم المفرد
اعني قائم الاب دخل فيه ايضا مثل جبق مهمل او ديز مقلوب زيد مع
انه مسند اليه فيه مهمل ليس بكلمة لانه في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام
المصنف في ان نحو ضرب زيد قائما بالمجموع كلام بخلاف كلام صاحب المفصل
حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احدهما الى الاخرى فانه
صريح في ان الكلام هو ضرب والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب
المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى الاتحاد في الكلام والجملة وكلام المصنف ايضا
يميل الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيد
بكونه مقصودا لذاته ومنهم من جعله اخص من الجملة فيقيده به حتى يصدق
الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام وفي بعض
الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته حتى يكون
الكلام عند المصنف ايضا اخص من الجملة ولا يتاتى اي لا يحصل ذلك
اي الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسند اليه
او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل
واسم فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلاثة يرتقي الى
ستة ثلاثة منها من جنس واحد اسم اسم فعل فعل وحرف حرف وثلاثة
منها من جنسين مختلفين اسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف ومن البين
ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند

ومسند اليه وهما يتحققان الا في اسمين او في اسم وفعل واما الاقسام
الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل
وفي الفعل والحرف مسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود
فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه
فالمسند مفقود ونحو يا زيد متقدر بادعو زيدا فلم يكن من تركيب
الحرف مع الاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي في ادعو
الاسم ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دل
يعني الكلمة فذكر الضمير بناء على لفظ الموصول قال المص في الايضاح
شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى معنى اي ما دل
على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج
عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها
ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي
باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه ومحصوله ما ذكره
بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا
قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظا في
ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة
غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا
وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه
تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار

مدلول لفظ الابتداء فقط ولا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه
لتدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان الاسم والفعل يعني كاينا في نفس
الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة
مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون
محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه
الا بضم كلمة اخرى دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي
ومن موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالة
لمتعلقاتها وآلة لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا
الكلي في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما
الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما عليها وبها اذ لا
ذلك يمكن ان يكون ملحوظا قصدا ولم يمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره
الجزئيات فلا تتعقل الا بذكر متعلقاتها لكونها آلة لملاحظة احوالها هذا
المراد بقولهم ان الحرف تدل على معنى في غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد
المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى في نفس الكلمة
عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية
كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس الكلمة الدالة عليه الامر واحد
استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان
يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون
طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان

الا المعنى تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة في
المعنى الاخير وارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار
كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم الفاضل الهندي برجوعه الى المعنى معا
سبق من المحقق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة
الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها
مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها الا انها تستعمل متعلقا
تعالى [illegible] وتبعا [illegible] عن غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها
في مفهوماتها [illegible] الاضافة الى متعلقات مخصوصة لانه الغرض من وضعها لم
تفهم هذه الخصوصيات الا بالاضافة [illegible] اصل المعنى فهي الدالة على معانيها معتبرة
في نفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا الحرف [illegible] الفعل [illegible]
في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث فكان ذلك المعنى غير مقترن باحد
الازمنة الثلاثة في الفهم عن اللفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد
الثلاثة اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلاثة في الفهم عن لفظه الدال عليه
في وضعه بعد صفة المعنى فالصفة الاولى تخرج الحرف عن حد الاسم والثانية
الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه [illegible] الافعال
لانه جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيه صريحا نحو
رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه لم يستعمل مصدرا وان صح
لانه على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر التي كانت في الاصل اصوات
نحو صه اي عن الظرف او الجار والمجرور نحو امامك وفيا وعليك زيدا فليس
منها

منها الدلالة على احد الازمنة بحسب الوضع الاول فخرج عنه الافعال
المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد والاقتران معناها به بحسب اصل الوضع
وخرج ايضا المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال
[illegible] بين معنيين من الازمنة الثلاثة فيدل على واحد معين منهما
اذ لا يقدح في الدلالة على معين الدلالة الا على ما سواه نعم يقدح في افادة
المعنى ارادة ما سواه واين الدلالة من الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم
اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال ومن خواصه منها
بصيغة جمع الكثرة على القلة [illegible] من التبعيضية [illegible] ان ما ذكره بعض
وهو جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة
لجميع افراده ما هو خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب
بالفعل له في خواص الاسم دخول اللام اي لام التعريف ولو قال دخول حرف
التعريف لكان شاملا للميم في مثل قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام في
امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختياره اللام اشارة الى
المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف هي اللام وحدها ودخلت
عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل فقد ذهب الى ان ال
كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها وزيدت اللام للفرق بينها وبين
همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه موضوع
لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه الاسم مطابقة دون [illegible] ليست
والحرف لا بد لهما من معنى المستقل والفعل [illegible] تعينا المطابقة [illegible]

على حرف المستقل في الفعلية لعدم تخصيصها بالاسمية وهذه الخاصة ليست شاملة
لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل الضماير واسماء الاشارة وغيرها
كالموصولات وكذا الى سائر الخواص الخمس المذكورة ههنا ومنها دخول الجر
وانما اختص دخول الجر بالاسم ودخول حرف الجر لفظا صحيحا او تقديرا يختص
بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى ما ... اللفظية او تقديرا
الى الاسم فينبغي ان يدخل على الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة
اللفظية فهي فرع المعنوية فينبغي ان لا يخالف الاصل بان يختص بما يخالف ما
به الاصل اعني الفعل او يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل ومنها دخول
التنوين باقسامه الا تنوين الترنم ويجيء في اواخر الكتاب ان شاء الله
تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة اختصاص ما عدا تنوين الترنم
به ووجه عدم اختصاص تنوين الترنم به ومنها الاسناد اليه هو اي
علامة على الدخول لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول الذي في
الاول او اللحوق بالآخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا الاضافة
به كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل
وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه
ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا
اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف وانما
قيدنا الاضافة بكون الشيء لان الفعل والجملة قد يقع مضافا اليه كما
في يوم ينفع الصادقين صدقهم تمثيلا لهذا بتاويل المصدر اي يوم نفع
الصادقين

الصادقين في الاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا تختص بالاسم وانما قيدناه بقولنا
بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد
بواسطة حرف الجر لفظا وهو اي الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما
ان يكون مركبا مع غيره اولا والاول اما ان يشبه مبني الاصل اولا والثاني وهذا
اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب ...
والمركب الذي يشبه مبني الاصل هو المبني فالمعرب الذي هو قسم من الاسم
المركب اي الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فقيد
فيه مثل قائم هؤلاء وفي مثل قولنا قائم وقام هؤلاء بخلاف ما ليس
بمركب اصلا من الاسماء المعدودة مثل الف با تا وزيد عمرو بكر وبخلاف
مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان
جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المصنف الذي لم يشبه اي لم يناسب
مناسبة مؤثرة في منع الاعراب مبني الاصل اي المبني الذي هو الاصل في
البناء فالاضافة بيانية وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد
خرج مثل هؤلاء في مثل قام هؤلاء لكونه مشابها لمبني الاصل كما
في بابه ان شاء الله تعالى اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة
العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي
هو الاسم مفعول من قولك اعربت الكلام فان ذلك لا يحصل الا
باجراء الاعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا فانما
العلامة جعل صلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو

الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المصنف الصلاحية
الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه واما وجود الا
بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد لذلك يقال لم تعرب
وهو معرب وانما عدل المصنف عما هو المشهور عند الجمهور من ان
المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو
يعرف به احوال اواخر الكلم في التركيب لمن يتتبع لغة العرب فلم
احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن
عن النحو ولا فائدة له معتدا بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود
معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف اخره في كلامهم ليجعل
~~فلو كان معرفته ... مما يختلف~~ فيطابق كلامه كلامهم
متفرعة على معرفة انه مما يختلف اخره في كلامهم فلو كان معرفته
حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف في تعريفه به وجب ان يعرف اولا
مما يختلف اخره ليعرف انه ما اختلف اخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه
ان يعرف اولا بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه من جملة
كما فعله المصنف وحكمه اي من جملة احكام المعرب واثاره المترتبة
من حيث هو معرب ان يختلف اخره اي الحرف الذي هو اخر المعرب
بان يتبدل صفة بصفة حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة
باختلاف العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في
بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل بعض الاخر وانما خصصنا الاختلاف

بكونه في الحال لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب وان ضربت زيدا
ضارب زيدا فان العامل في زيد في هذه الصور مختلف لا اعرابه
والموجبة مع ان اخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا نصب على التميز
اي يختلف لفظا اخره او تقديرا او على المصدر اي يختلف اختلاف لفظ
او تقدير فالاختلاف لفظا كما في قولك جاءني زيد ورايت زيدا ومررت
بزيد وتقديرا كما في قولك جاءني فتى ورايت فتى ومررت بفتى فان
اصله فتي وفتيا وفتي انقلبت الياء الفا فصار الاعراب تقديريا
اختلاف اللفظ والتقدير اعم من ان يكون حقيقة او حكما
اليه لئلا ينتقض بنحو قولنا رايت احمد ومررت باحمد وقولنا رايت
مسلمين ومررت بمسلمين اثنين او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه ولا
في اخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحه احمد بعد الناصب علامة النصب
والجار علامة الجر وكذا الحال في التثنية والجمع فاخر المعرب في هذه
يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف
في اواخر المعرب ولا في العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة مع
لان الاسم مع عامله ابتداء ويترتب عليه الاعراب بل هناك حدوث
الاعراب بدخول العامل قلت هذا الحكم من اخص احكام المعرب الا
حكم اخر فلو لم يدخل احد الحكمين في الاخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما
كثيرة لم يذكر هنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل فانه
هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة الاعراب اي حركة او

اختلف آخره اى آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة
به اى بتلك الحركة او الحرف وحين يراد بالموصولة الحركة
او الحرف لا يرد العامل المقتضى لو ابقيت على عمومها احتجنا
بالسببية المفهومة من قوله به لان المتبادر هو السبب القريب
والعامل المقتضى من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو
غلامى لانه معرب على اختيار المصنف لكن اختلاف هذه الحركة على
آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم
وبعد الحد تم حد الاعراب جعلا منه لكن المصنف اراد ان ينبه
على فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني
عليه وكانه اراد هذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام الحد لانه
خارج عن الحد واللام فى ليدل متعلق بامر خارج عن الحد
يعنى وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه جلى عن الفهم
غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف اى يعنى آخره مختلف
ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف على المعانى يعنى الفاعلية
والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل عليه اى
على المعرب على تفعيل من اعتور الود وتداولوا الاستيلاء يقال اعتوروا
الشيء وتعاوروه اذا تداولوه اى اخذه جماعة واحدا بعد واحد
على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت
المعانى المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة
لتضادها

المعتورة

لتضادها فينبغى ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع بسبب اختلاف
فى آخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعانى ووضعه
بحيث يختلف به آخر المعرب لاختلاف تلك المعانى وانما جعل الاعراب
فى آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم تدل على المسمى والاعراب على
الصفة ولا شك ان الصفة متاخرة عن الذات الموصوف فالانسب ان
يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه وهو مأخوذ من
اعربه اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعانى المقتضية او من عربت
معدته اذا فسدت على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة
الفساد ... لانه يزيل فساد التباس بعض المعانى ببعض وانواعه
اى انواع اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر هذه الالقاب
مختصة بالحركات والحروف الاعرابية لا يطلق على الحركات البنائية
اصلا بخلاف الفتحة والضمة والكسرة فانها تستعمل فى الحركات
البنائية غالبا وفى الحركات الاعرابية على قلة فالرفع حركة كان او
حرفا علم الفاعلية اى علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل
الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما والنصب حركة كان
او حرفا علم المفعولية اى علامة كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما
ليشمل الملحقات به والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة اى علامة
كون الشيء مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها مصدرا
لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية بها كالفاعلية والمفعولية

وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل
قليل لانه واحد فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة
لانها خمسة فاعطي الخفيف للكثير فلما لم يبق للمضاف اليه علامة غير
الجر جعل علامة له العامل لفظا كان او معنويا ما به يتقوم اي يحصل
المعنى المقتضي اي مخصوص من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية للاعراب
فجاء في جاء زيد عامل اذ به يحصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع
علامة لها وفي رايت زيدا رايت عامل اذ به يحصل معنى المفعولية
في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل اذ به يحصل
معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف اي الاسم
المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل
وكذا الجمع المكسر المنصرف اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما
ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين
من الاسم على الاصلين وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب ان
يكون الرفع بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث في الا
حوال الثلث فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اي حالة الرفع
والفتحة نصبا اي حالة النصب والكسرة جرا اي حالة الجر فنصب
قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل
النصب على الحالية والمصدرية فالقسم الاول نحو جاءني زيد ورجل
ورايت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني نحو جاءني طلبة

ورايت طلبة

ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء
واحترز به عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة جرا
وجوا فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل
الذي وهو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجيء
ذكره نحو جاءني مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات
غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه
تابع للنصب كما سنذكره نحو جاءني احمد ورايت احمد
ومررت باحمد اخوك ابوك وحموك بكسر الكاف لانه
الحم قريب المرأة من جانب زوجها فلا يضاف الا الى
وهنوك والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة
وصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة
منقوصات واوية وفوك وهو اجوف واوي لان
اصله فوه وذو مال وهو لفيف مقرون بالواو
اذ اصله ذو وهو وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر
دون الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس
فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف نصبا
والياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها
معربة بالحركات نحو جاءني اخيك ورايت اخيك ومررت
باخيك وموحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب التثنية

والجمع والمثال لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة مضافة لانها
اذا كانت مكبرة وموحدة ولم يكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات
نحو جاءني اخ ورايت اخا ومررت باخ فينبغي ان يكون مضافة
ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فاعرابها
كسائر الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذه الشرائط بالمثال لئلا
يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه
الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف
ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما
وبين الاحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا اسماء ستة
لان اعراب كل من المثنى والجمع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما او
والجموع وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى وكون معانيها
منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين
للاعراب بها على خلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم
فانه لم يسمع فيهما من العرب اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب
المثنى وما الحق به وهو كلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا
مضافا اي حال كونه كلا وكلتا مضافا الى مضمر وانما قيد به الك
لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي
الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا
الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل [illegible]
لفظه

لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هو الاصل لكن يكون
حركاته تقديرية لان الف سقط بالتقاء الساكنين نحو التقاء
الساكنين جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين
واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي
هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت
كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه
مضافا الى مضمر واثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ
وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية فالحقتها بها ومعناها معنى التثنية
بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجيء جمع
المذكر السالم والمراد به ما سمي به اصطلاحا وهو الجمع بالواو
والنون لئلا يتداخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا وبالياء والنون
والجمع بالواو والنون وما الحق به وهو اولو جمع ذو لا من لفظه
وعشرون واخواتها اي نظائرها [illegible] الى التسعين [illegible]
عشرون جمع عشرة وثلثون جمع ثلثة والا يصح اطلاق عشرين
على ثلثين لانه ثلثة معاديد العشرة واطلاق ثلثين على التسعين
لانها ثلث معاديد الثلثة وعلى هذا القياس في البواقي وايضا هذه الالفاظ
تدل على معان معينة ولا تعين في الجموع بالواو رفعا والياء نصبا
وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف
لانها في الواحد في اخرها حرف يصلح للاعراب وهو علامة [illegible]

والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحروف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا للاعرابين
كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحرف فرع الاعراب بالحركة ولما جعل
اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة
للمثنى وثلثة للجموع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة
لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها لبقي الجموع بلا اعراب ولو خص
الجموع بها لبقي المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة
الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو يضربان وضربا
والواو علامة الرفع في المجموع لانه الضمير المرفوع للجمع في الفعل
نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حالة الجر على الاصل وفرقوا
بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية
وكسروه في المجموع لثقل الكسرة وقلة الجمع وحملوا النصب على الجر لاتحادهما في
لمناسبة النصب الجر في وقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من
تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة شرع في بيان
مواضع الاعراب اللفظي والتقديري الذي اشير الى تقسيمه اليهما
فيما سبق ولما كان التقديري اقل اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظي
ما عداه فقال التقدير اي تقدير الاعراب فيما تعذر اي في الاسم المعرب
الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا
اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كالاسم
المعرب بالحركة الذي في اخره الف مقصورة سواء كانت موجودة

في اللفظ

في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا
بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة
وكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما
اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة المناسبة قبل دخول العامل امتنع
ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة
فما ذهب اليه بعض من ان اعراب نحو هذا الاسم في حالة الجر لفظي
غير مرضي مطلقا اي في الاحوال الثلث يعني كون الاعراب تقديريا
في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال غير
مختص ببعضها او استثقل عطف على تعذر اي تقدير الاعراب فيما
او في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان
محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهورها في اللفظ
ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي في اخره ياء مكسور ما قبلها سواء كانت
محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضي رفعا
وجرا اي في حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة
والكسرة على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كالقاضي
يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون
في الاعراب بالحرف نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه يختص
بالاعراب بالحركة وفيه ايضا تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة
الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلماي فان

فان اصله مسلموى بسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق
ساكن فانقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبل الاخر الياء فلم
علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا
بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها
فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في
الاحوال الثلث نحو جاءني ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت
بابي القوم فانه لما سقط حرف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين
لم يبق الاعراب لفظيا بل صار تقديريا واللفظي اي الاعراب الملفوظ به
فيما عداه اي فيما عدا ما ذكر مما يتعذر فيه الاعراب او استثقل ولما
ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف
ومعرفته يعرف المنصرف على قياس الاعراب المعنوي واللفظي عرف
غير المنصرف واكتفاء بتعريفه فقال غير المنصرف ما اي اسم معرب فيه
علتان توجدان باجتماعهما واستجماع شرايطهما فيه اي اسم يوجد ذكره من
علل تسع او علة واحدة منها اي من تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة
مقامهما اي مقام هذين العلتين بان توجد وحدها تأثيرها وهي
اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين من الامور التسعة لا كل
واحدة منها حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه
الامور وهذا الثناء المجموع عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة
ثم جمع ثم تركيب والعدول في عطفها بين العلتين من الواو
لام

الاسم المجرد الحافظ على الوزن والنون زائدة من قبلها الف
ووزن فعل وهذا القول تقريب فقوله زائدة منصوب
على انه حال اذ المعنى وتمنع النون الصرف حال كونها زائدة وقوله
الف فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتدا خبره الظرف المتقدم عليه
ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة
ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين فلو جعل الالف فاعلا
لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة واريد بالزيادة الالف
قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها
في هذا الوصف فهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاءني زيد
راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب
وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف قوله وهذا القول تقريب
يعني ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان
حفظ النظم اسهل او القول بان كل واحد من الامور التسعة
قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان منها الا واحدا
والقول بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان في عددها
خلافا فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم
احد عشر لكن القول بانها تسعة تقريب لها وهو صواب من
المذاهب الثلثة ثم انه ذكر المصنف امثلة العلل المذكورة على
ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال

للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة وفي ايراد زينب
مثالا للمعرفة وبعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي
وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعديكرب مثال
للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل
وحكمه اي حكم غير المنصرف علامة المترتب عليه من حيث اشتماله
على علتين او واحدة تقوم مقامهما ان لا كسرة فيه ولا تنوين وذلك
لان كل علة فرعية فاذا وقع في اسم علتان حصل فيه فرعيتان يشبه
الفعل من حيث ان فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره
الى الفاعل واخريهما اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب المختص
بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا
كل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف
والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع
التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية
اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان اخر والجمع فرع الواحد والتركيب
فرع الواحد الافراد والالف والنون الزائدتان فرع ما زيدتا عليه
ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل في كل نوع ان لا يكون فيه
الوزن المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا لوزنه
الاصلي ويجوز اي لا يمتنع سواء كان ضروريا او غيره صرفه اي جعله غير منصرف
في حكم المنصرف بادخال الكسرة والتنوين فيه لا جعله منصرفا
حقيقة

حقيقة فان غير المنصرف عند الصرف ايضا فيه علتان او واحدة تقوم
مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما او قيل المراد
بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى الحكم
للضرورة اي لضرورة وزن الشعر او رعاية القافية فانه اذا وقع
غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه
عن الوزن او زحاف يخرجه عن السلاسة اما الاول فكقوله
صبت علي مصائب لو انها ... صبت على الايام صرن لياليا واما الثاني
اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره ... هو المسك ما كررته يتضوع فانه
لو فتح نونه من غير تنوين لاستقام الوزن ولكن يقع فيه زحاف
يخرجه عن السلاسة كما يحكم به سليم الطبع فان قلت فما
فالاحتراز عن بعض الزحاف ليس بضروري فكيف اشتمله قوله
للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز
عنه ضروري عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية
القافية فكما في قوله سلام على خير الانام وسيد ... حبيب اله
العالمين محمد ... بشير نذير هاشمي مكرم ... عطوف رؤف من
يسمى باحمد فانه لو قال باحمد لا يخل بالوزن لكنه يخل بالقافية
فان حرف الروي في سائر الابيات الدال المكسورة او التناسب
اي ويجوز صرف غير المنصرف لتحصيل التناسب بينه وبين منصرف
لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وانه لم يصل

للاحل العزوزة مثل اسلا سلا واغلالا حيث صرف سلاسلا ليناسب
المنصرف الذي يليه اعنى اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا مثال
لجمع غير المنصرف الذي صرف للتناسب المنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسبه
وما تقوم مقامها اى العلة الواحدة التى تقوم مقام العلتين
من العلل التسع علتان مذكورتان قامت كل واحدة منهما مقام
العلتين لتكرارها احديهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع
فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كما في اساور واناعيم
او حكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات
كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه
وهو الفا التانيث المقصورة والممدودة اى كل واحدة منهما كحبلى
وحمراء لانها لازمتان للكلمة وضعا لا تفارقها اصلا فلا يقال
في حبلى حبل ولا في حمراء حمر فيجعل الجزء منها للكلمة بمنزلة تانيث
اخر فصار التانيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة
للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو
عرض اللزوم لعارض كالعلمية مثلا لم تبق قوة اللزوم الوضعي فالعدل
مصدر مبني للمفعول اى كون الاسم معدولا خروجه اى خروج
الاسم اى كونه خارجا عن صيغته الاصلية اى عن صورته
التى يقتضيها الاصل والقياس ان يكون ذلك الاسم عليها ولا
يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فباضافة الصيغة

الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها وان المتبادر من خروجه من صيغة
الاصلية ان يكون المادة باقية والتغيير انما وقع في الصورة فقط
فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل
يد ودم فان المادة ليست باقية فيهما وان خروجه عن صيغته
الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى اى مغايرة للاولى
فيبعد ان يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة
كما كانت الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية
المغيرات الشاذة فلا نسلم انها خارجة عن الصيغ الاصلية فان
الظاهر ان مثل اقوس وانيب من الجموع الشاذة ليست خارجة عما
هو القياس فيهما اعنى اقواسا وانيابا بل انما جمع القوس والناب
ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما
اولا على اقواس وانياب ثم اخراج اقوس وانيب عنهما وقال الشارح
قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود تمييزه
عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود ههنا تمييز العدل
عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فحيث حصل بتعريفه هذا التمييز
لا باس بكونه اعم منه فلا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب
تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا ان نحو ثلث ومثلث
واخر وجمع وعمر غير منصرف وليس فيها سبب ظاهر غير الوصف
او العلمية فاحتاجوا الى اعتبار سبب اخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل

فاعتبروه فيها لا انهم تتبعوا للعدل فيما عدا امرين هذه
الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب آخر ولكن لا بد في
العدل من امرين احدهما وجود الاصل للاسم المعدول وثانيهما
اخراجه عن ذالك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار
ذالك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع
الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا
بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيتعين له اصل
لتحقق العدل باخراجه عن ذالك الاصل لانقسام الى التحقيقي
والتقديري انما هو باعتبار كون ذالك الاصل محققا
او مقدرا واما اخراج المعدول عن ذالك الاصل
لتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله
تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل
غير منع الصرف كثلث ومثلث والدليل على اصلهما ان في
معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا
يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاء القوم ثلثة ثلثة فعلم
ان اصلهما اللفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد
وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف
وفيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئهما
والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل
والوصف

والوصف لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت
اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارها فيهما وضعا له واخر جمع
اخرى مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل
اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان
يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد
منها علم انه معدول من احدها فقال بعضهم انه معدول
عما فيه اي اللام اي عن الآخر وقال بعضهم هو معدول عما
ذكر معه من اي عن آخر من وانما لم يناسب التقدير بالـ
الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او اضافة اخر
مثلها اخر حينئذ وقبل وبعد يا تيم تيم عدي وليس في اخر شيء
من ذالك فتعين ان يكون معدولا عن احد الآخرين
وجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذالك كتع وبتع وبصع
وقياس فعلاء افعل ان كانت صفة ان يجمع على فعل كحمراء
على حمر وان كانت اسما ان يجمع على فعالى او فعلاوات
كصحراء على صحارى او صحراوات فاصلها اما جمع او جماعى
او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحد منها تحقق
العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقي والآخر الصفة
الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التاكيد اسما وفي
اجمع واخواته احد السببين وزن الفعل والآخر الصفة الاصلية

وان صادفت العلمية في باب التاكيد اسما وفي اجمع واخواته
احد السببين وعلى ما ذكرناه لا يرد الجموع الشاذة كانيب
واقوس فانه لم يعتبر اخراجهما عما هو القياس فيهما كالانياب
والاقواس ... ولو اعتبر جمعهما ادلا على انياب واقواس فلا
شذوذ في هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم الخارج ليلزم من مخالفتها
الشذوذ في ابن يحكم فيهما بالشذوذ ومن هذا
تبين الفرق بين الشاذ والمعدول او تقديرا اي
خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض يكون الداعي
الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير كعمر وكذلك
زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما
سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل لئلا
توقف اعتبار العدل على وجود اصل ولم يكن فيهما
دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما
عامر وزافر عدل عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام
المعدولة عن قاطمة واذا دينا بهما كل ما هو على فعال
علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة بني
تميم انهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا له على ذوات
الراء في الاعلام المؤنثة مثل حضار وطمار فانهما ...
وليس فيهما الا سببا العلمية والتانيث والسببان
لا يوجبان

لا يوجبان البناء فاعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء فلما
اعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما كان فيها عداها
مما هو على فعال جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على نظائره
مع عدم الاحتياج اليه لتحقق سببين لمنع الصرف
العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل
على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا يقال
ذكر باب قطام ههنا ليس في محله لان الكلام فيما قدر
فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في تميم
لان الحجازيين يبنونه ولا يكون مما نحن فيه والواو من
بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء
مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها
لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها الوصف وهو ان يكون
كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض
صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع
مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها
التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مثل مررت
بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب
العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرضه الوصفية
كما في المثال المذكور فانه لما اجرى فيه على النسوة التي

هي من قبيل المعدودات لا الاعداد على ان معناه مررت
بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا معنى وصفي عرض له
في الاستعمال لا بحسب اصل الوضع والمعتبر في سببية منع
الصرف هو الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي العرضية فلذا الكن
قال المص رحمه الله شرطه اى شرط الوصف في سببية
منع الصرف ان يكون في الاصل الذي هو الوضع بان يكون
وضعه من الوصفية لا ان تعرضه الوصفية بعد الوضع
في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت
عنه فلا تضره بان يخرجه عن سببية منع الصرف
الغلبة اى غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة
اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه
الى القرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم
كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم
عنه الى القرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية
وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية
اربع في قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع عن الصرف
لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم حيث صارا اسمين
الاول للحية السوداء الثاني للحية التي فيها
سواد وبياض وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد
لما فيه

لما فيه من الدهمة اعني السواد فان هذه الاسماء وان خرجت
عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف
ولم يهجر استعمالها في معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالكل
من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل
واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع
صرفها لوزن الفعل والوصف في الاصل والحال وضعف منع
افعى اسما للحية على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الفوة
التي هي الخبث وكذلك منع اجدل للصقر على زعم وصفية
لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة واخيل للطائر اى
الطائر ذي خيلان على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من
الخال ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم
بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية
مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف
التانيث اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا شرط
له شرطه اى شرط التانيث بالتاء في سببية منع الصرف
العلمية اى علمية الاسم المؤنث ليصير التانيث لازما
لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان
العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك
عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك اى كالتانيث

اللفظی بالتاء فی اشتراط العلمیة فیه الا ان بینهما وفاقا و
فی التانیث اللفظی بالتاء مشروط لوجوب منع الصرف وفی
المعنوی شرط لجوازه ولا بد فی وجوبه من شرط آخر کما اشار
الیه بقوله وشرط تحتم تاثیره ای شرط وجوب تاثیر
التانیث المعنوی فی منع الصرف احد امور ثلثة زیادة
علی ثلثة ای زیادة حروف الکلمة علی ثلثة مثل زینب او
تحرک الحرف الاوسط من حروفها الثلثة مثل سقر او العجمة
مثل ماه وجور وانما اشترط فی وجوب تاثیر التانیث
المعنوی احد الامور الثلثة لخروج الکلمة بثقل احد هذه
الامور الثلاثة عن الخفة التی هی من شانها ان یعارض
ثقل احد السببین فیتاحم تاثیره وثقل الاولین ظاهر
وکذا العجمة لان لسان العجم ثقیل علی العرب فهند یجوز
صرفه نظرا الی انتفاء شرط تحتم تاثیر التانیث المعنوی
اعنی احد الامور الثلثة ویجوز عدم صرفه نظرا الی وجود
سببین فیه وزینب علم للمونث وسقر علم الطبقة من
من طبقات النار وماه وجور علمین للبلدتین ممتنع
صرفها اما زینب فللعلمیة والتانیث المعنوی مع شرط
تحتم تاثیره وهو الزیادة علی الثلاثة واما سقر فللعلمیة
والتانیث المعنوی مع شرط تحتم تاثیره وهو تحرک الاوسط
واما ماه

واما ماه وجور فللعلمیة والتانیث المعنوی مع شرط تحتم
تاثیره وهو العجمة فان سمی به ای بالمونث المعنوی مذکر
فشرطه فی سببیة منع الصرف الزیادة علی الثلاثة لان
الحرف الرابع فی حکم تاء التانیث قائم مقامها فقدم وهو
مونث معنوی سماعی باعتبار معناه الجنسی اذا سمی به رجل
منصرف لان التانیث الاصلی زال بالعلمیة للمذکر من غیر
ان یقوم شیء مقامه والعلمیة وحدها لا یمنع الصرف
وعقرب وهو مونث معنوی سماعی باعتبار معناه
الجنسی اذا سمی به رجل ممتنع صرفها لانه وان زال
التانیث بعلمیة المذکر فالحرف الرابع قائم مقامه
بدلیل انه اذا صغر قدم ظهر التاء المقدرة کما یقتضیه قاعدة
التصغیر فیقال قدیمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر یقال
عقیرب من غیر اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم مقامه
فعقرب اذا سمی به رجل یمتنع صرفه للعلمیة والتانیث
والتانیث الحکمی المعرفة ای التعریف لان سبب منع
الصرف هو وصف التعریف لا ذات المعرفة شرطها
ای شرط تاثیرها فی منع الصرف ان تکون علمیة ای تکون
هذا النوع من جنس التعریف علی ان یکون العلم متقدما رتبة
او منسوبة الی العلم بان تکون حاصلة فی ضمنه علی ان یکون

الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف
المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف
من احكام المعربات والتعريف باللام والاضافة يجعل غير
المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف كما يجيء فلا يتصور
كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما
جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية
سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر
من فرعية العلمية له والعجمة وهي كون اللفظ مما وضعه
غير العرب ولتاثيرها في منع الصرف شرطان
شرطها الاول ان تكون علمية اي منسوبة الى
العلم في اللغة العجمية بان تكون متحققة في ضمن العلم
في العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقله العرب من
لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل
كقالون فانه كان في العجم اسم جنس بمعنى الجيد سمي
به احد رواة القراء لجودة قراءته قبل ان يتصرف
فيه العرب فكانه كان علما في العجمية وانما جعلت
شرطا لئلا يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم
فتضعف فيه العجمية فلا يصلح سببا لمنع الصرف فعلى
هذا لو سمي احد بمثل لجام لا يمتنع صرفه لعدم علميته
في العجمية

في العجمة وشرطها الثاني احد الامرين تحرك الحرف الاوسط
وزيادة على الثلثة اي ثلاثة احرف لئلا تعارض الخفة
فنوح منصرف هذا تفريع بالنظر الى الشرط الثاني
فان انصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا ابتنا
الى ان العجمة سبب ضعيف لانها امر معنوي فلا يجوز
اعتبارها مع سكون الاوسط واما التانيث
فانه يدل على علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات فله نوع
قوة فجاز ان تعتبر مع سكون الوسط وان لا تعتبر
فان قلت فلا اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون
الوسط فيما سبق فلم يعتبر عنها قلنا اعتبارها
فيما سبق انما هو لتقوية سببين آخرين لئلا يتقادم
سكون الوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها
لتقوية سبب آخر اعتبار سببيتها بالاستقلال و
وشتر وهو اسم حصن بديار بكر وابراهيم ممتنع
صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما فانه في شتر
تحرك الوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلاثة وانما
خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على
ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم نوحا
مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى

نقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء
عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب
وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا
كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان
العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل
اسمعيل فيما ذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام سببين
شرطه اى شرطه قائم مقام سببين صيغة منتهى الجموع
وهى الصيغة التى كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد
الالف حرفان متحركان او ثلثة احرف اوسطها ساكن وهى
التى لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى اى ولهذا سميت صيغة
منتهى الجموع لانها جمعت فى بعض الصور مرتين تكسيرا
فانتهى تكسيرها المغير للصيغة واما جمع السلامة فانه لا
يغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما جمع ايامن
جمع ايمن على ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات
وانما اشترطت الالف اى منتهى الجموع لتكون صيغة
مصونة عن قبول التغيير فيؤثر تغيرها ومنقلبة عن تاء
التأنيث حالة الوقف والحاق بها تاء التأنيث ما يؤول
اليه حالة الوقف فلا يدخل فرازنة جمع فارزنة وانما
اشترط كونها بغيرها الا انها لو كانت معها لكانت

على زنة

على زنة المفردات كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية
بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل فى قوة جمعية فتوى ولا حاجة
الى اخراج نحو مدائنى فانه مفرد محض ليس جمعا الا فى الحال والاول
وانما الجمع مداين وهو لفظ اعجمى فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان
بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون
بعدها حرفان وثانيهما ما يكون بعدها ثلثة فاما ما بعد الفها فممتنع صرفه لوجود شرطه كما
كمساجد مثال ما بعد الفه حرفان ومصابيح مثال ما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها
ساكن واما فرازنة وامثالها مما هو على صيغة منتهى الجموع مع الهاء فمنصرف
لفوات شرطه وهو كونها بلا هاء وحضاجر علما للضبع هذا
جواب عن سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على
الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة
منتهى الجموع ليست سببا لمنع الصرف الا بشرط الجمعية فينبغى ان يكون
منصرفا لكنه غير منصرف وتقرير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع
غير منصرف للجمعية الحالية بل الجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع
فانه كان فى الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمى به الضبع مبالغة فى
بطنها كانه كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر فى منع صرفه
هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة فى منع صرفه الى اعتبار الجمعية
الاصلية لان فيه العلمية والتأنيث لان الضبع مؤنث قلنا العلمية
غير موثرة والا لما بعد التكثير التنكير منصرفا والتأنيث غير مسلم لانه

على الجنس الضيح سدكحا كالا او صوتا لما التبع للصرف التشبيه على اعتبار الجمعية

الاصلية بحذف القول ولم يقل الجمع مثل له انه يكون في الاصل كما قال في الوصف

لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف فقد يكون اصلية معتبرة وقد يكون عارضة

غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية وسراويل

جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال قد نقض عن الاشكال

الوارد على قاعدة الجمع بمصابيح بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال

او في الاصل فما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد

والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في المآل فاجاب بانه قد اختلف

في صرفه ومنع صرفه فهو اذا لم يصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال

فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل في التفصي عنه

انه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل حمل في منع الصرف

على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع العربية كانعام ومصابيح

فانه في حكمها من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة

لكنه من قبيل احكامها الجمعية على هذا التقدير واعم من ان يكون

حقيقة او حكمية فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على انه

سبب آخر على الاسباب التسعة وهو التوازن الحمل على التوازن

وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على

الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا وفرضا فانه لما

وجد غير منصرف من قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية

لم يمنع

لم يمنع الصرف فقد حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة فكانه سمى

كل قطعة من السراويل واذا صرف اي سراويل بالعدم حقيق جمعية تحقيقا

والاصل في الاسماء الصرف فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع

الجاي في النقض عنه ونحو جوار اي كل جمع منقوص على فواعل

يائيا كان او واويا كالجواري والدواعي ونحو جوار اي في حالتي

الرفع والجر كقاض اي حكمه حكم قاض بحسب التنوين في حذف الياء

عنه وادخال التنوين عليه فتقول جائني جوار ومررت بجوار

كما يقول جائني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب فالياء

متحركة مفتوحة نحو رايت جواري فلا اشكال في حالة النصب

لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف

حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان

الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال

المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال

الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في قولك جائني جوار جواري

بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فبني الاعلال

على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء

الساكنين فصار جوار على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى

الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال

كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية

تركيب الحينا نكر شفودند مجاز ان   منشئ يافتند وعني از اين نيست در كلام

اسنادي   اضافي   توصيفي و ديگر   صوتي   پس تعجب   من جهت در كلام
زيد قائم   غلام زيد   رجل فاضل   سيبويه   خمسة عشر   بعلبك

مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا الا يجرى
الاعراب على الياء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط
تنوين الصرف عوض عن ياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين
وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات
الياء في حالة الجر كما تقول في حالة النصب اي تقول مررت بجواري
كما تقول رايت جواري ومبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على
الاعلال فانه حينئذ يكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة
خفيفة فلا يقع فيه الاعلال واما في حالة الرفع فاصل جوارٍ
جواري بالضم بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين
فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى هذه اللغة
لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيه
الاعلال في حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة
كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد النجم
والبصري علمين بشرط العلمية ليامن من الزوال فهل الذوقع
فيه توجيها في منع الصرف بان لا يكون باضافة لان الاضافة
تخرج المضاف الى الصرف والحكمة فكيف توثر في الاضافة
المضاف اليه بما يضاده اعني منع الصرف ولا اسناد لان
الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات مثل تابط
شرا فانها باقية في حالة العلمية على ما كانت عليه قبل العلمية

فان المسمى بها القاضي انما لابها على قصة غريبة فلو تطرق
اليها التغيير يكون ان تفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات
فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعرب فان قلت
كان على المص ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا او متضمنا
لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر
علمين قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات
واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر بهذا الاصل فلذا
احتاج الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم البلدة مركب من بعل
وهو اسم صنم وبك وهو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما
واحدا من غير ان يقصد بينهما النسبة اضافية او اسنادية
او غيرهما الالف والنون المزيدتان من اسباب منع الصرف
لتشبيههما مزيدتين لانهما من الحروف التي تزاد ولشبهان
ايضا لمشابهتهما لالف التانيث في منع دخول تاء التانيث
عليهما اذ لا يقال عثمانة بخلاف فان سببيتها لمنع الصرف انما لكونها فرعين
وفرعيتها للمزيد عليه واما لمشابهتهما لالف التانيث
هو القول الثاني ثم انهما ان كانا في اسم يعني به ما يقابل
الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف والحاصل ان لا تدل على
ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس او دلالة
كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفة

ندمان که بود بمعنی مصاحب منصرف میدان
گر غیر منصرف دان بمعنی پشیمان

والمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل
المعنى للاسم والصفة فشرطه اي شرط الالف والنون في منعهما
من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد او شرط ذا
الاسم في امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما
اي لتمتنع التاء تحقيقا لالف التانيث كعمران او كانا في صفة دخول
فانتفاء فعلانة اي ان كان الالف والنون في الصفة فشرطه
انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه ليبقى
مشابهتها لالف التانيث على حالها ولهذا انصرف عريان
مع انه صفة لانه مؤنثه عريانة وقيل شرطه وجود
فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشا
لالف التانيث على حالها ومن ثمة اي من اجل الاختلاف
في الشرط اختلف في رحمن في انه منصرف او غير منصرف فانه
لا مؤنث له لا رحمانة ولا رحمى لانه صفة خاصة لله تعالى
على غيره لا على مذهب ولا على مؤنث فعلى فمن ذهب من شرط انتفاء
فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى
فهو منصرف دون سكران فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود
الشرط على المذهبين فانه مؤنثه سكرى لا سكرانة ودون
ندمان فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين
لان مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان الندمان بمعنى النديم
واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان

مؤنثه ندمى

مؤنثه ندمى لا ندمانة ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن
يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببيته لمنع الصرف
بل شرطه فيها احد الامرين اما ان يختص في لغة العرب بالفعل
بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل كشمّر
على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه
الصيغة وجعل علما لفرس وكذلك بذّر نقل الى الموضع وخضّم
لاجل افعال نقلت الى الاسمية واما نحو بقّم اسم لصبغ معروف
وهو العندم وشلّم علم الموضع بالشام فهو من الاسماء
العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص
ومثل ضُرب على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير
منصرف للعلمية ووزن الفعل لانا قيدنا بالبناء للمفعول
لانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع
صرفه الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون في اوله
اي اول وزن الفعل او اول ما كان على وزن الفعل زيادة
او زيادة حرف او حرف زائد من حروف اتين كزيادة اي مثل
زيادة حرف او حرف زائد في اول الفعل غير قابل للتاء
اي حال كونه وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل غير قابل
التاء لانه يخرج الوزن بهذه التاء عن اختصاصها بالاسم
عن اوزان الفعل لو قال غير قابل للتاء قياسا وبالا ...

الذى امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه ابيع اذا سمى به رجل فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون مناسبا لاسود فان كالحق التاء فى اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلى الذى لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة ومن ثم اى من اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر من الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبول التاء لمجئ يعملة للناقة القوية على العمل والسبب مما فيه علمية مؤثرة اى كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة فى منع صرفه بالسببية المحضة او مع شرطيتها للسبب الاخر فاحتز بذلك عما الجامع الى التانيث او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف فى منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية اذا نكرته بان يؤول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورايت زيدا ومررت بزيد ما فدا ريد المسمى به ولعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو لكل فرعون موسى اى لكل مبطل محق صرف لما تبين اى ظهر من بقاء اسباب منع الصرف بشرائطها فيما سبق من انها اى العلمية لا تجامع مؤثرة الا ما اى السبب الذى هى اى العلمية شرطية وذلك فى التانيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف والنون الزائدتان فى [illegible] فان كل واحد من هذه الاسباب

الاربع

الاربع مشروط بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقى من الاستثناء الاول اى لا تجامع غير ما هى شرط الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما فى عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما فى ثلث واحمر وهما اى العدل ووزن الفعل متضادان لان لهما المعدول بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شئ منها من اوزان الفعل المعتبرة فى منع الصرف فلا يكون معا اى لا يوجد شئ من الاسماء لا يبقى مجموع هذين السببين ويبقى احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نكر العلم المنصرف الذى احد اسبابه العلمية بقى بلا سبب اى لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هى شرط فيه من الاسباب الاربع المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذى هو العلمية بذاته وانتفى السبب الاخر المشروط بالعلمية من حيث هو هو وصف سببيته فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على واحد فيما هى ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل اذ قد قيل على قولهم انهما متضادان ان اصمت بكسر الميم علما للمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت يصمت وقياسه ان يجئ بضم الميم فلما جاء بكسرها علم انه معدول عنه والجواب ورود اصمت بكسر الميم وان لم يشتهر فالاوزان التى تحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لم تجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم انه بمجرد وجود اصل محقق لا يكفى فى اعتبار العدل التحقيقى بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة من ذالك الاصل فهما لا يقتضيه

ان هذا المرجح حقق الجوازم

لوجود السببين في احمر وراء العدل وهما العلمية والتانيث ثم
انه اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر من هذه القاعدة على قول سيبويه
بقوله وخالف سيبويه الاخفش المشهور وهو ابو الحسن تلميذ سيبويه
ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله
اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ وان كان غير مستحسن تنبيها
على ان الادب في انصراف نحو احمر علما اذا نكر والمراد بنحو احمر ما كان معنى الو
صفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران ولهذا لم
يخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالا
تفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية المؤنث بمعنى كل
وكذا افعل التفضيل المجرد من من التفضيلية فانه بعد التنكير
منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما و
وان كان معه من فلا ينصرف خلافا للبعض لظهور معنى الوصفية
فيه بسبب من التفضيلية اعتبار الصفة الاصلية اي
انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتبار الوصفية الاصلية
بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من ا
عتبار الوصفية فاعتبرها وجعل غير منصرف للصفة الاصلية و
سبب آخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت
كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها
ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل [illegible]
اعني منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم

مع زوال

مع زوال الوصفية عنهما وفيه بحث لان الوصفية
لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لان
الاسود للحية السوداء والارقم للحية التي فيها سواد وبياض
وفيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية
فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت عنه بالكلية
واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت
بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة
فلم يبق فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل او الالف والنون
وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصفية الاصلية بعد
التنكير فان كان زائلا لم لم يعتبره في حال العلمية ايضا
فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه
المصنف بقوله ولا يلزمه اي سيبويه من اعتبار الوصفية الا
صلية بعد التنكير في مثل احمر علما اعتبارها في باب حاتم اي
كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا
الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية
لما يلزم في باب حاتم على التقدير منعه من الصرف من اعتبار
المتضادين يعني الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف
للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبر
الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود وارقم فان قلت
التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية واما [غير مقروء]

لا بين الوصفية الاصلية الى الثلاثة والعلمية فلو اعتبر تقدير الوصفية
الاصلية والعلمية فى منع الصرف فى مثل حاتم لا يلزم اجتماع
المتضادين قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر فى حكم
واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه شبيه به فيا
عتبارهما معًا نوع مستهجن وجمع الباب اى باب غير المنصرف باللام
اى بدخول لام التعريف عليه والاضافة اى اضافته الى غيره يجر
اى يصير مجرورا بالكسر اى بصورة الكسر لفظا وتقديرا وانما لم
يكتف بقوله يجر لان الاعراب قد يكون بالفتح ولا بان يقول
ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف
فى ان هذا الاسم فى هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب
الى انه منصرف مطلقا لان علة انصرافه انما كان لمشابهته للفعل فلما
ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعنى اللام
والاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذى هو الصرف
فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم
من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة
هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت
مشابهته للفعل لم يؤثر الا فى سقوط التنوين دون تابعه الذى
هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين لامتناعه من الصرف
ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام والا
ضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما كان

منصرفا

منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة وان
كانت العلمية شرطا للسبب الآخر زالتا معا كما فى ابراهيم وان لم
يكن شرطا كما فى احمد زالت احديهما وان لم يكن هناك علمية كما فى احمر
بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرف به المصنف غير
المنصرف المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو
مذكر لا يعقل ويجمع على هذا الجمع مطردا وصف المذكر الذى لا يعقل كما
لصافنات للمذكور من الخيل وجبال راسيات اى جبال ثابتات وكالايام الخاليات
هو اى المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون
للماهية لا للافراد ما اشتمل اى اسم اشتمل على علم الفاعلية اى علامة
كون الاسم فاعلا وهى الضمة والواو والالف والمراد باشتمال الاسم
عليها ان يكون الاسم موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك
ان الاسم موصوف بالرفع المحلى اذ معنى الرفع المحلى انه فى محل لو كان
ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يختص الرفع
بالرفع المحلى وهو بحث منقول عن احوال الفاعل اذ لكان مضمرا
متصلا كما سيجئ فمنه اى من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية
الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه
جزء الجملة الفعلية التى هى اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل
المبتدا وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو الاصل
فى المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد
ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو

المرفوعات

محمود بن قائم

اى الفاعل ما اى اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني
ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عنه
توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات وا
لمجرورات ليخرج التوابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اى
ما يشبهه في العمل وانما قال ذلك ليتناول الفاعل مثل اسم الفاعل
المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم اى
الفعل وشبهه عليه اى على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب
زيد لا نحو ما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضميره الشيء اسنادا
اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد بتقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه
المبتدا المقدم عليه خبره في نحو في الدار رجل فان قلت تقديم خبره عليه
اذا كان المبتدا نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل فما هو المراد وجوب
تقديمه نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع المسند الى
الفاعل على جهة قيامه به اى اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه
به اى الفاعل وطريق قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم
الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم
فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد
انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصنف واما على مذهب
من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب
ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل
ابوه في زيد قائم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل في

في الفاعل

في الفاعل اى ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي الفعل
المسند اليه اى يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته
لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اسكان
اللام في ضربت لانه لئلا يقع توالي اربع حركات في ما هو بمنزلة كلمة
واحدة فلذلك اى لاجل ذلك الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على سائر المعمولات
الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة
فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع
ضرب غلامه زيدا لتاخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم
الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن
جني فانهما جوزاه مستندين الى ذلك قول الشاعر جزى ربه عني عدي بن حاتم
جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب عنه بان هذا الضرورة
الشعر والنزاع في جوازه في سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير
يرجع الى عدي بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل اي جزى الجزاء
واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع
لفظا فيهما اى في الفاعل المتقدم ذكره صريحا وفي ضمن الامثلة وفي المفعول
المتقدم ذكره في ضمن الامثلة والقرينة اى الامر الدال عليهما لا بالوضع
اذ لا يبعد ان يطلق على ما وضع بازاء شيء انه قرينة عليه فلا يرد
عليه ان ذكر الاعراب مستغنى عنه اذ القرينة شاملة له وهي اما لفظية
نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل مضمرا
متصلا بالفعل او ذكر ضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه

ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت او
وقع مفعوله اي مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما في
صورتي التقديم والتأخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها نحو انما
ضرب زيد عمرا وجب تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع
هذه الصور اما في صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز
عن الالتباس واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلانه لا امكان
الانفصال واما في صورة وقوع المفعول بعد الا [illegible] بشرط توسطها
بينهما في صورتي التقديم والتأخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان
المفهوم من قوله ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع
جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر والمفهوم من قوله ما ضرب
عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون ضاربا
لشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر انقلب المعنى المطلوب وانما قال
بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير لانه لو قدم
على الفاعل مع الا نحو ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر ان [illegible]
ضاربيته في عمرو [illegible] انما هو فيما يلي الا فلا ينقلب المعنى المطلوب
فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر
الصفة قبل تمامها انما قلنا الظاهر ان معناه [illegible] لاحتمال ان يكون
معناه ما ضرب احدا الا عمرا زيد فيفيد انحصار صفة كل واحد منهما
في الآخر وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه
في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا فلان الحصر هنا في الجزء

الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا او اتصل به اي الفاعل ضمير
المفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا المتوسط بينهما
في صورتي التقديم والتأخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفائدة هذا
القيد مثل ما عرفت آنفا او وقع الفاعل بعد معناها اي معنى الا نحو انما
ضرب عمرا زيد او اتصل مفعوله بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو
اي الفاعل غير ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب تأخيره اي تأخير الفاعل
عن المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير المفعول به فلئلا يلزم
الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا او معناها فلئلا
ينقلب الحصر المطلوب واما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل
غير متصل فلانه لا انفصال الا انفصال بتوسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين
الفعل بخلاف ما لو كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب حينئذ تقديم
الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة
على تعيين المحذوف جوازا اي حذفا جائزا في مثل زيد اي فيما كان جوابا
لسؤال محقق لمن قال من قام سائلا عمن تحقق به القيام فيجوز ان يقول
قام زيد بذكر الفعل وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف
الجملة وتقدير الفعل حذف جزئها والتقليل في الحذف اولى وكذا يحذف الفعل
جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل
ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله فكانه قيل
اي من يبكيه وهو فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه ضارع بقرينة السؤال
المقدر وهو يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد

١٢٩٩

فليس عاعن فيه لخصومة متعلق بضارع اي يبكيه من يذل ويعجز عن
مقاومة الخصماء لانه كان ظهير اللئيم والاذلاء والارامل ويختبط مما
يطيح الطوايح والمختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك وا
لطوايح جمع مطيحة على غير القياس والقياس جمع مطيحة وما يتعلق بمختبط وما
مصدرية يعني ويبكيه ايضا من يسال بغير وسيلة من اجل اهلاك
المهلكات المال وما يتوسل به ولا تحصيل المال لانه كان يعطي السائلين
بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة عليه وجوبا
اي حذفا واجبا في مثل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك اي في كل موضع
حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشي من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق
بين المفسر والمفسر بل صار حشوا لان المفسر الذي فيه ابهام بدون حذف فرقا
عن الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل اي زيد فتقدير الاية وان
استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها مرفوع بانه فاعل فعل حذف
وجوبا وهو استجارك الاول والمفسر استجارك الثاني وانما وجب حذفه لانه
مفسره قائم مقامه مستغنى عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع
دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد من الفعل وقد يحذفان اي
الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد
نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم في مقامه وهذا الحذف جائز
بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه كالمفسر فيما
في الكلام استجارك وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال
نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية وقد

الفعلان

باب في التنازع

الفعلان بل العاملان اذا تنازعا عرفي في غير الفعل ايضا نحو زيد معطي
ومكرم عمروا وبكر يعد وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته في العمل وانما
قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين اقتصارا على
اقل مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرا اي اسما واقعا بعدهما اي بعد
الفعلين اذ المتقدم عليهما او الواسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو
يستحق قبل الثاني فلا يكون فيه مجال تنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما
بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك
معمولا لكل واحد منهما على البدل فلا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل
لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالاول كما لا يخفى واما الضمير
بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون
معمولا للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب
واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم
وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لانه
لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره ولا بدونه لفساد المعنى لانه
يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له والمراد بالقطع بالنسبة هاهنا
ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما التنازع
الواقع في الضمير المنفصل نحو ما مذهب الكسائي يقطع بالحذف وما مذهب الفراء
فيعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم
الاضمار وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعلين في الفاعلية
بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين نحو

الفاعلية مثل ضربني وأكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بأن
يقتضي كل منهما أن يكون الاسم الظاهر مفعولاً له فيكونان متفقين في
المفعولية مثل ضربت وأكرمت زيداً وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية
وذلك يكون على وجهين أحدهما أن يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية
اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب وأهان زيد عمرواً
وليس هذا قسماً ثالثاً من التنازع بل هو اجتماع القسمين الأولين وثانيهما
أن يقتضي أحد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر
بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم
الثالث المقابل للأولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالإرادة
يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعاً في الفاعلية والمفعولية حال كون
الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور إلا إذا كان الاسم الظاهر
المتنازع فيه واحداً وإنما لم يورد مثالاً للقسم الثالث لأنه لو أخذ فعل من
الأول ومفعول من المثال الآخر حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور
على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيداً وأكرمني وأكرمت زيداً وضربني وضربت
زيداً وأكرمني وضربت زيداً وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر موقعاً
فيختار النحاة البصريون إعمال الفعل الثاني لقربه مع
تجويز إعمال الأول ويختار النحاة الكوفيون الأول أي إعمال الفعل
الأول مع تجويز إعمال الثاني لسبقه والاحتراز عن الإضمار قبل الذكر فإن
أعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وبدأ به لأنه المذهب
المختار الأكثر استعمالاً أضمرت الفاعل في الفعل الأول إذا اقتضى الفاعل

لجواز الإضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير ولزوم التكرار
بالذكر وامتناع الحذف على وفق اسم الظاهر الواقع بعد الفعلين أي على
موافقته إفراداً أو تثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً لأنه مرجع الضمير والضمير
يجب أن يكون موافقاً للمرجع في هذه الأمور دون الحذف لأنه لا يجوز
حذف الفاعل لأنه عمدة خلافاً للكسائي فإنه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزاً
من الإضمار قبل الذكر ويظهر أثر الخلاف في ضربني وأكرمني الزيدان فعنده
وضربني وأكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز أي إعمال الفعل الثاني مع
اقتضاء الفعل الأول الفاعل خلافاً للفراء فإنه لا يجوز إعمال الفعل الثاني
عند اقتضاء الفعل الأول الفاعل لأنه يلزم حينئذ إما الإضمار
قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور أو حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي
بل يجب عنده إعمال الفعل الأول فإن اقتضى الثاني الفاعل أضمر وإن اقتضى
المفعول حذفه أو أضمر فتقول ضربني وأكرمني الزيدان ولا يلزم حذف
وقيل روي عنه التشريك إلى الفعلين أو إظهاره بعد الظاهر كما في صورة تلقي
التأخير تقول ضربني وأكرمني زيد هو وضربني وأكرمت زيداً هو
فهو مشهور عنه وحذفت المفعول احترازاً عن التكرار لو ذكر وعن الإضمار
قبل الذكر في الفضلة لو أضمر إن استغنى عنه وإلا أي وإن لم يستغن عنه أظهرت
أي المفعول نحو حسبني منطلقاً وحسبت زيداً منطلقاً لأنه لا يجوز حذف أحد
مفعولي باب حسبت ولا يجوز إضماره لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر في الفضلة
وإن أعملت الفعل الأول كما هو مختار الكوفيين أضمرت الفاعل في الفعل الثاني
لو اقتضاه نحو ضربني وأكرمني زيد إذا جعلت زيداً فاعل ضربني وأضمرت في أكرمني

محمولا اجمالا الى زيد لتقدمه رتبة فلا عود الى متأخر فحينئذ لا حذف
ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز واظهرت المفعول
في الفعل الثاني واقتصاره على المذهب المختار ولم يحذفه وان جاز حذفه لئلا
يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور فيكون المعنى حينئذ
راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد لانه يمنع
مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار
فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو
حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث حسبني فعل الاول
فاعله الياء ومنطلقا مفعوله الاول واظهر المفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول
الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو
اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع
في هذه الصورة الا اذا اخطأ للفعل الثاني اسما ولا يظهر انصاف ذلك
ما بكلا فعلا من غير ملاحظة تفسير وافراده كما قالوا انه لا تنازع بين
الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني يقتضي
مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون
على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرئ القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة
كفاني ولم اطلب قليل من المال
حيث قالوا انه توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو
قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية
وان امرأ القيس الذي هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى

اشار الى ان لا قائل به اسم الاعمال بين فاجاب المصنف عن طرف البصريين
قول امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس مما نحن فيه من باب التنازع
لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لان
عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال ويثبت طلبه
لكن ... وذلك لان ... قوله المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا
منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان لم يكن لم اطلب مجرد
لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتأخر اعني قوله ولكنما اسعى
لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي وحينئذ يستقيم المعنى يعني انا
لا ادنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكني اطلب المجد الاصيل الثابت
والسابع مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل او شبهه فعل لم يذكر فاعله
وان لم ينفصل عن الفاعل ولم يقل وشبهه كما فصل المبتدأ حيث قال
المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا لا مفعولا
فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول الملابسة كونه
فعل متعلق به وانيب هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل اسنادا
او شبهه اليه وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله
مقام الفاعل ان كان عامله فعلا ان تغير صيغة الفعل الى فعل اي الماضي
ويفعل اي المضارع المجهول فيتناول مثل افتعل واستفعل ويفتعل ويستفعل
ونحوها من الافعال المجهولة المزيدة فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني
من مفعول باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند
اليه لا يكون اسناده الا تاما لانه كونه مسندا ومسندا اليه معا كون كل من

مفعول

باب نائب الفاعل

تامًّا غلامًا اعجبني ضرب زيد لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا الى المفعول الاول بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات النصب ولا اشعار بها الا ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتأديب والمفعول معه اي ولا المفعول له والمفعول معه كذلك مثل المفعول الثاني والثالث من باب اعلمت وعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما مر واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف حينئذ كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين اي المفعول به له اي لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه في داره جار ومجرور شبيه بالمفاعيل فيتعين زيد وان لم يكن اي لم يوجد في الكلام المفعول به فالجميع اي جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة

الى الثاني لانه عاطٍ اي اخذ نحو اعطي زيد درهما مع جواز اعطي درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطي زيد عمرا ومنها المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ ومنه اي من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما في فصل واحد لتلازمهما الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اي اسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسمي ان وكان وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسندا اليه واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدأ الخارج من هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي نحو ما او الف الاستفهام نحو اقائم الزيدان وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش لا قبح في ذلك ضعف وعليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم اذا الداعي المثوب قال يالا ولو جعل خير نحن لفصل بين الاسم التفضيل ومعموله الذي هو منكم باجنبي بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة لظاهر او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى اراغب انت عن آلهتي واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان لان قائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتدأ وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف

باب المبتدأ والخبر معهما

النفي وأقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فإن
طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اسماً مفرداً
نحو أقائم زيد وما قائم زيد واحترز به عما إذا طابقت مثنى نحو أقائمان الزيدان
أو جمعاً نحو أقائمون الزيدون فإنها حينئذ خبر ليس إلا لأن جاز (?)
كون الصفة مسنداً إلى ما بعدها فاعلاً لها سادّاً مسدّ الخبر وكون ما بعدها
مبتدأ والصفة خبره فهنا ثلاث صور أحدها أقائمان الزيدان
ح أن يكون الزيدان فاعلاً للصفة قائماً مقام الخبر وثانيها أقائم زيد
فيه الأمران كما عرفت والخبر هو المجرد أي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية
الكلام الذي نوعها الاسم فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد المجرد
به المغاير للصفة المذكورة لأنه ليس باسم المسند به أي ما وقع به الإسناد
واحترز به عن القسم الأول من المبتدأ لأنه مسند إليه لا مسند به المغاير
للصفة المذكورة في تعريف المبتدأ واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ
أن تقول المراد بالمسند به المسند إلى المبتدأ أو نجعل الباء بمعنى إلى والضمير المجرور
للمبتدأ وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ بكونه قوله المغاير
للصفة المذكورة تأكيداً واعلم أن العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء أي تجرد الاسم
من العوامل اللفظية ليسند إليه شيء ويسند به شيء (?) فمعنى الابتداء عامل في
المبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين وأما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء
في المبتدأ والمبتدأ عامل في الخبر وقال آخرون كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في
الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العامل اللفظي وأصل المبتدأ
ما ينبغي أن يكون المبتدأ عليه إذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظاً

المبتدا

المبتدأ ذات والخبر حال من أحوالها والذات مقدّم على أحوالها ومن ثمة أي من
أجل أن الأصل في المبتدأ التقديم لفظاً جاز في داره زيد فالضمير مع كونه
عائداً إلى زيد المتأخر لفظاً المتقدم رتبة لأصالة التقديم وامتنع صاحبها
في الدار لعود الضمير إلى الدار وهو في حيز الخبر الذي أصله التأخير فيلزم عود
الضمير إلى المتأخر لفظاً ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدأ نكرة وإن كان
الأصل فيه أن يكون معرفة لأن المعرفة معيّن والمطلوب المهم الكثير
وقوعه في الكلام إنما هو الحكم على الأمور المعيّنة والمنكّر لا يقع نكرة على الإطلاق
بل إذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص إذ بالتخصيص تقل (?)
كلها تقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فإن العبد
للمؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجاز ابتداؤه وبني خبره
ومثل قولك أرجل في الدار أم امرأة فإن المتكلم بهذا الكلام يعلم أن أحدهما في الدار
فيسأل المخاطب عن تعيينه فكأنه بهذا الكلام قال أي من الأمرين المعلوم كونه
أحدهما في الدار كائن فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجاز إسناده
الذكر فيه ومثل قولك ما أحد خير منك فإن النكرة فيها وقعت في حيز النفي
فأفادت عموم الأفراد وشمولها فتعينت وتخصصت فإنه تعلق بجميع الأفراد كل
امرئ واحد وكذا كل نكرة في الإثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم
شر أهرّ ذا ناب فإن التخصيص بالفاعل المعنوي إذ يستعمل في موضع
ما أهرّ ذا ناب إلا شر وما يختص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوماً عليه بما أسند إليه
فإنك إذا قلت قام علم منه أن يذكر بعده أمر يصح أن يحكم عليه بالقيام فإذا قلت
نحو في الدار رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم أن الخبر [illegible] زيد

قد يكون نحويا كما اذا كان مجيء حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان مجيء عدو والمراد بتقارب غير معتاد به فلا بد ان يكون شرا لا خير اقطع الاول يعم بالنسبة الى الخبر فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يعم فيقدر وصف حتى يعم الفضى فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا يقرب ان يجعل ادركه الجرح حادثة ومثل قولك في الدار رجل لتخصيص بتقديم الخبر لانه اذ في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصفة استقراره في الدار فهو في التخصيص بالضمير ومثل قولك سلام عليك لتخصيصه بنسبة الى المتكلم اذ اصله سلاما الحرف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكره من التخصيصات التي يحتاج في توجيهها الى هذه التكلفات الى النكرة الواضحة فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمها وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدا قد يقع جملة فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة لا يقتضي الارتباط بغيره فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدا من عائد يربطها وذلك العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر على ما قرر وكون الخبر نفس المبتدا عن نازهو الله احد وقد يحذف العائد اذا كان ضمير القيام قرينة على البر والكر والسمن نحو البر الكر بستين درهما والسمن

منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بدرهم بقرينة ان بائع البر والسمن لا يريد غيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي مؤول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة على ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاول وهم الكوفيون فانه يصير حينئذ مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العامل هو الفعل فالاولى التقدير في الاصل اولى ووجه الاقل انه فيه والاصل في الخبر الافراد ومتى كان في المبتدا المقدم وجاز تأخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدا مشتملا على ماله صدر الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب حينئذ تقديمه حفظا لصدارته مثل من ابوك فان من مبتدا مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه ابوك ام ذاك وابوك خبره الواجب وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدا لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدا لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اي المبتدا والخبر معرفتين متساويين في التعريف او غيره متساويين فيه ولم يوجد قرينة على كون احدهما مبتدا والاخر خبرا نحو زيد المنطلق فانهما متساويين في الاختصاص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك وجب تقديمه ايضا مثل افضل منك رفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له اي للمبتدا نحو زيد قام لجواز اما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدا قام ابو زيد لعدم الالتباس فاذا قيل قام زيد وجب تقديمه اي المقدم للمبتدا على الخبر في هذه الصور اما في صورة الاول فلما ذكرنا واما في صورة الاخيرة

يلتبس المبتدأ بالفاعل اذا كان الفعل مفرد لمثل زيد قام فانه لو قيل قام زيد
التبس المبتدأ بالفاعل او بالبدل من الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه لو قيل
فى مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل
الزيدان والزيدون بدلا من الفاعل فالتبس المبتدأ او بالفاعل على هذا
ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل
على اكلوني البراغيث ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اى الذى ليس بجملة صورة
كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اى معنى وجب له صدر
كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدأ واين اسم متضمن للاستفهام
وهو ظرف فان قدر متعلقه فعلا كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل
مفردا صورة و حقيقة وهذا القيد يعنى ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو
ابن ابوه اذ لا يبطل بتاخيره صدارة ما له صدر الكلام لتصدره فى جملة
الخبر بتقديمه فهى الراى المبتدأ من حيث انه مثبت له يتقدم عليه نحو وقدمه
مثاله الدار رجل فان فى الدار خبر مخصص المبتدأ بتقديمه كالصفة فلو لم يقدم
نكرة غير مخصصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اى كان لمتعلق الخبر التابع له
متعلقها تقديم على التمر فلا يرد على الله عبده متوكل فانه كان فى جا
المبتدأ يرجع الى ذلك المتعلق لا لو لم يقدم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى
على التمرة زبدا مثلها فقوله مثلها اى مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير لمتعلق
وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل متعلق الخبر
او كان الخبر خبرا لان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد
اذ فى تاخيره موقوف ليلتبس ان المفتوحة بالمكسورة فى التلفظ لامكان الذهول
المبتدأ مقدما مع الخبر ولكن المتعلق حتى لبس ... تبعه يمتنع معها التقديم فان
قوله الواقعة مع اسمها وخبرها او لما لم يقع خبر لمبتدأ
خبران مبطلة ... الى المسامحة فى عبارته
والمراد انه خبر عما ترك من ان ...

عن القرينة لخفائها اوفى الكتابة مثل عندى انك قائم وجب تقديمه
اى تقديم الخبر على المبتدأ فى جميع هذه الصور كما ذكرنا وقد يتعدد الخبر
يعنى تعدد الخبر فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ
والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين العطف مثل زيد سالم وعالم وفاضل
العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط عن هذا حلو حامض فانهما
فى الحقيقة خبر واحد اى مز وفى هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض
الى صورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال مراد المصنف بتعدد الخبر
غير عاطف لان التعدد بالعاطف لاخفاء به لان الخبر الاول المبتدأ
وايضا التعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد فى المثال
المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد اعم من الاقتصار عليه لئلا يتوهم
المبتدأ معنى الشرط سببية الاول للثانى او الحكم به نحو الذى ياتينى فله درهم
وانما تضمن المبتدأ معنى الشرط احترازا عما اذا تضمن المبتدأ الموصول معه الشرط لكن ...
فى الله فتشبيه المبتدأ بالشرط فى سببية للحكم كسببية الشرط للجزاء فيصح دخول
الفاء فى الخبر ويصح عدم دخوله فيه مثل الخبر وتضمن المبتدأ معنى الشرط
اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى فى اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم
يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك المبتدأ المتضمن معنى الشرط
الاسم الموصول بفعل او ظرف اى الذى جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية
جملة فعلية هيهنا بالاتفاق وانما اشترط كلا يكون صلته فعلا او ظرفا
ما وراء الفعل ليتأكد مشابهتها الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا
علم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف او النكرة الموصوفة بهما اى بالجملة
وفى حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذى باتينى هذا امثال للاسم الموصول

يفعل او الذي في الدار هذا مثال الاسم الموصول بظرف فله درهم ولما
مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى ان الموت الذي
تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل كل رجل يأتيني هذا مثال الاسم الموصوف
يفعل او كل رجل في الدار هذا مثال الاسم الموصوف بظرف فله درهم واما
الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام رجل يأتيني
او في الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخل
المبتدأ الذي يصح دخول الفاء على خبره مانعان عن دخولها عليه لان
دخولها عليه انما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر الشرط والجزاء وليت ولعل
يزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشاء
والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة
فلا يقال ليت او لعل الذي يأتيني او في الدار فله درهم فان قيل باب
وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فلم خص ليت ولعل قيل بيانه
الاتفاق انما هو [illegible] من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقا و
التخصيص للاهتمام ببيان الاختلاف الواقع بعده والحق بعضهم قيل هو سيبويه
ان المكسورة بهما اي بليت ولعل في المنع من دخول الفاء على الخبر والاصح
انها لا يمنع منه لانها لا تخرج الكلام من الخبرية الى الانشائية كقوله تعالى
ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل من احدهم فان قيل قد الحق بعضهم
المفتوحة ولكن بليت ولعل فلم خص ان المكسورة بالالحاق قيل في بعضهم
الذي الحق ان بهما هو سيبويه فانه نص بقوله وذكره ولم يصرح بقول من
لم يذكر مع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق وما يدل على عدم

كلا القولين

ان كلا القولين لا يساعدها القرآن وكلام الفصحاء فانه يدل على عدم منع
ان المفتوحة ولكن من دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان
لله خمسه قول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف
يكون وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اي حذفا
جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع عن الحمد لله اهل الحمد
اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح
او الذم او نحو ذلك فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك ويجب حذفه ايضا
من نال نعم الرجل زيد لان تقديره هو زيد كقول المستهل اي المبتدأ
جوازا مثل المبتدأ المحذوف في مقول المستهل المبصر للهلال الى آخر
عند ابصاره الهلال والله اي هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس
من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين
بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه الناظرين ويروه كما يراه وانما
بالقسم جريا على عادة المستهلين في المبادرة لئلا يتوهم نفي الهلال عند الوقف
وقد يحذف الخبر جوازا اي حذفا جائزا لقيام قرينة من غير ان يقوم شيء مقامه
مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب
الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا
ظرف زمان للخبر المحذوف غير ساد مسده اي في وقت خروجي السبع واقف
وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اي حذفا واجبا فيما التزم اي في تركيب
التزم في موضعه اي في موضع الخبر غيره اي غير الخبر وذلك في اربعة
على ما ذكره المصنف اولها المبتدأ الذي بعد لولا مثل لولا زيد لكان

اى لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الشىء لوجود غيره فيه ان ابلغ الوجود
وقد التزم فى موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينته والتزام كان
قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان الخبر خاصا فلا يجب حذفه
قوله لولا الشعر بالعلماء يزرى لكنت اليوم اشعر من لبيد هذا
البصريين وقال الكسائى الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر اى لولا وجد زيد
وقال الفراء لولا هى الرافعة للاسم الذى بعدها وثانيها كل مبتدأ كان
صورة اسناده منسوبا الى الفاعل او المفعول به او كليهما وبعده حال او كان اسم
تفضيل مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل ذهابى راجلا وضربى زيدا قائما اذا
كان زيد مفعولا به ومثل ضربى زيدا قائما او قاعدين وان ضربت زيدا قائما والكثر
شربى السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون الى ان
تقديره ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظرف
زيد منك بمعنى اذا كان ثم حذف اذ مع الشرط العامل فى الحال واقيم الحال مقامها الظرف
لان فى الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف قائم مقام الخبر فيكون الحال
قائما مقام الخبر قال الرضى هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة والذى يظهر لى ان
تقديره ضربى زيدا يلابسه قائما اذا اردت الحال عن المفعول وضربى زيدا يلا
بسنى قائما اذا كان الحال عن الفاعل ولى ثم تقول حذف المفعول الذى هو ذو الحال
فبقى ضربى زيدا يلابس قائما ثم حذف ذو الحال مع قيام القرينة كما تقول الذى
ضربت قائما زيدا اى ضربته ثم حذف يلابس الذى هو خبر المبتدأ والعامل فى الحال
وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اى سر راشدا مهديا فعلى هذا يكون
سترتحى من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربى زيدا قائما

وهى حذف اذا مع شرطها
الجملة المضاف اليها
لم يثبت فى غير المكان
والعدول عن ظاهر
معنى كان الناقصة
الى معنى التامة والتزام
صح

حاصل علما تاما من متعلقات المبتدأ وبل يفهم حذف الخبر من غير سد شىء مسده
وتقييد المبتدأ المقصود بهو مسدله بالاستعمال وذهب الاخفش الى ان
الخبر الذى سدت الحال محله مصدر مضاف الى صاحب الحال اى ضربه زيدا حاصل قائما وذهب
بعضهم الى ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا
قائما او لاثالثها كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شىء بالواو
التى بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته اى كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا
الخبر واجب حذفه لان الواو يدل على الخبر الذى هو مقرون واقيم المعطوف فى موضعه
ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا
اى لعمرك وبقاؤك قسمى اى ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف
وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام
الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله فيه ان واخواتها اى
من الحروف المشبهة ان وان وكان
ولكن وليت ولعل فهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها
لما شابهت الفعل المتعدى كما مر عملت رفعا ونصبا اشار هذا اى خبر ان واخواتها
هو المسند الذى اخر بعد دخول احد هذه الحروف عليها فقوله المسند يشمل
خبر كان وخبر المبتدأ وخبر لا لنفى الجنس وغيرها بعد دخول هذه الحروف خرج
عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليها ورودها عليها لا بدان ان لفظا
او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم فى مثل قولنا ان زيدا يقوم ابوه فانه
من حيث اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على
جملة يقوم ابوه فلا احتياج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى

هذه الحروف ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف الا انه
يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون
جملة مثل ان زيدا ابوه قائم فان زيدا قائم فانه المسند بعد دخول هذه الحروف
كامر خبر المبتدأ اى حكمه كحكم خبر المبتدأ في اقسامه من كونه مفردا وجملة و
ومعرفة في احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وفي شرايط
اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان
صح كونه خبرا بوجود شرايطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما
ان يكون خبر المبتدأ يصح ان يقع خبر الباب حتى يرد انه يجوز ان
ابن زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان ابن زيدا وان من اباك الا في
اى ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد
الخبر المبتدأ على ذلك لان هذه الحروف فرع على الفعل في العمل فاريد ان
عليها فرعيا الفعل في العمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل
ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما الحقت بالعمل الفرعي لم يتصرف في معموليها
تابعا على الاول كما يتصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا اذا كان
الخبر ظرفا اى ليس امره كامر خبر المبتدأ في التقديم الا اذا كان ظرفا فانه حكمه حكمه في
التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان
نكرة نحو ان من البيان لسحرا ان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف
يتوسع في غيرها خبر لا التي لنفي الجنس او لنفي صفة اذا لا رجل قائما
مثلا لنفي القيام عن الجنس لا لنفي الجنس نفسه هو المسند التي هذه
الخبر المبتدأ وخبر ان وكان وغيرها بعد دخولها اى دخول لا فخرج به

والمراد بدخولها ما عرفت في خبر ان فلا يرد نحو ضرب في لا رجل يضرب
نحو لا غلام رجل ظريف انما مثل بهذا المثال المشهور وهو قولهم لا رجل
في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكر لان غلام رجل معرب
لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيها او في الدار خبر بعد خبر الا ظرف
ظريف ولا حالا لان الظرفية لا يتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم
نفي ظرافة كل غلام رجل وليكون مثال النوعين خبرها الظرف وغيره ويحذف
خبر لا هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لان النفي
نحو لا اله الا الله اى لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اى لا يظهرون
الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب او المراد انهم لا يثبتونه اصلا لا
ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج
تقدير الخبر على التقدير بل يجعلونه ما يرى خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة
اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر ولهذا
عملها هو المسند اليه هذا شامل للمبتدأ ولكل مسند اليه بعد دخولها
خرج به خبر اسم ما ولا دما عرف من معنى الدخول لا يرد ابوه في نحو ما زيد
قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا لانه
الا في النكرة على ما قاله بعض في المعرفة والنكرة هذا لغة اهل الحجاز واما بنو
فلا يثبتون لها العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولها مرفوعان بالا
كما كانا قبل دخولها وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا او هو
اى عمل ليس في لا ما شاذ قليل النقصان مشابهته لا ليس لان
لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا على ما قاله لنفي الحال

لا التي لنفي الجنس

مع لا في مورد السماع نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح
اي لا براح لي ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر
في الباب اعلم ان المراد بالمسند او المسند اليه في هذه التعريفات ما يكون مسندا
او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع
ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدم منها المفعول المطلق لكونه مفعولا حقيقة

في المنصوبات

فقال المنصوب ما هو مشتمل على علم المفعولية قد سبق شرحه بما ذكر في المرفوعات
والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي
الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا او مسلمات واباك ومسلمين
منه اي من المنصوب نوعا اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق سمي به
لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في او مع او اللام بخلاف
المفاعيل الاربع الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها
بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له وهو اي المفعول المطلق اسم
ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه
لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف
شرافة وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق
من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكور صفة للفعل وهو اعم
من ان يكون مذكورا حقيقة كالذي كان مذكورا بعينه نحو ضربت ضربا
او حكما كالذي كان مقدرا نحو فضرب الرقاب او اسما فيه معنى الفعل نحو
فربما خرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع
على زيد بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل كائن بمعنى ذلك

الاسم

الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد به ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال
الكل على الجزء فخرج به عن تاديبا في قولك ضربته تاديبا فانه وان كان مما فعله فاعل
فعل مذكور لكنه ليس مما اشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتي في
كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها صفة قائمة بفاعل الفعل
المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها
وثانيهما كونها صفة وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل
باعتبار الاول كان في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده باعتبار
الثاني كان في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس
الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع الفعل على المفعول فخرج بهذا
القيد عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا وقد يكون اي المفعول
المطلق للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل وللنوع
على بعض انواعه وللعدد اي دال على عدد مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة
بكسر الجيم للنوع وجلست جلسة بفتحها للعدد فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع
لانه دال على الماهية المجردة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد
فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات اذا قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه الذين
هما النوع والعدد نحو جلست جلستين وجلسات بكسر الجيم او فتحها وقد يكون
المفعول المطلق بغير لفظه اي مغايرا للفظ فعله اما من المادة مثل قعدت جلوسا
واما من غير المادة نحو انبته الله نباتا حسنا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه اي نبت
وجلست جلوسا او انبته الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اي قدمت قدوما خير مقدم

في اسم تفضيل ومضمر تمييز باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان اسم التفضيل حكم
ما اضيف اليه وجوبا وانما سماعا اى سماعيا موقوفا على السماع لا قياسا نحو
بها نحو سقيا اى سقاك الله سقيا ورعيا اى رعاك الله رعيا وخيبة اى خاب
من خاب اليك خيبة اذا لم ينل ما طلب وجدعا اى جدع جدعا والجدع قطع الا
ذن والانف والشفة واليد وحمدا اى حمدت حمدا وشكرا اى شكرت شكرا وعجبا
عجبت عجبا فانه لم يجر في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر وهذا
معنى وجوب الحذف سماعا فيل عليه قد قالوا حمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت
عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف
انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل
الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اى حذفا قياسيا يعلم بضابط كلي عند
تحقق الفعل في مواضع ستعددها اى من هذه المواضع ما اى موضع وقع
اى مفعول المطلق وقع مثبتا اى بدل اثباته لا نفيه فانه لو لم يقع بعده نحو ما
سير الا سيرا حذف بعد نفي داخل على الاسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد
معنى نفي داخل على الاسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اى من ذلك الا
وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا
لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه
لو كان خبرا عنه نحو ما سيري الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية او
وقع المفعول المطلق مكررا اى في موضع الخبر عن الاسم لا يصلح وقوعه فيها
عنه فلا يرد نحو قوله تعالى اذا دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين القطعين
لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه نحو ما انت

اى تسير سيرا وما انت الا سير البريد اى تسير سير البريد هذان مثالان
لما وقع مثبتا بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر منقسم
الى النكرة والمعرفة او الى ما هو فعل المبتدأ والى ما يشبه به فعله او الى مفرد ومضاف
وانما انت سيرا اى تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى النفي وزيد سيرا سيرا
اى تسير سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها اى من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق فيها ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع تفصيلا لاثر
مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل والمفعول
وبأثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا
الوثاق فاما منا بعد اى بعد شد الوثاق واما فداء فقوله فشدوا الوثاق
جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء
ففصل الله تعالى انواع هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اى اما تمنون
منا بعد الشد واما تفدون فداء ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى
موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه اى لان يشبه به امر آخر واحترز به عن نحو
لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا اى حال كونه واقعا من
افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد ليس من
افعال الجوارح بعد جملة احترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة
تلك الجملة على اسم كائن بمعناه اى بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو
مررت بزيد لزيد فاذا له ضرب صوت حمار وعلى صاحبه اى على صاحب ذلك الاسم
اى الذي قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا له صوت صوت حمار
نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار اى يصوت صوتا صوت حمار من امارات الشيخ

بمعنى صوت تصويتا تصوت صوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة
قوله له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت وعلى
صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في له وعوض مررت به فاذا له صراخ الثكلى
اي يصرخ صراخ الثكلى وهي امرأة مات ولدها ومنها اي من تلك المواضع ما
اي موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها اي لهذه الجملة
اي غير المفعول المطلق مثل قولك له علي الف درهم اعترافا اي اعترف اعترافا
فانه مصدر وقع مضمون جملة وهي له علي الف درهم لان مفهومها الاعتراف ولا
لها سواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اي لنفس المفعول المطلق
لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا مغايرا له ولو بالاعتبار ومنها ما وقع اي موضع
جملة لها اي لهذه الجملة محتمل غيره اي غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا
اي حق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة هي
قولك زيد قائم ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والمؤكد الباطل
ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره اي غير المفعول المطلق
من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد الا نفسه من حيث هو محتمل الجملة
فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد اسم فاعل
من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد بالتاكيد لغيره
انه تاكيد لامر غيره وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد
لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة
التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد في تتميم هذه القاعدة
من قيد الاضافة اي مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول للتاكيد مثل قوله تعالى

فارجع

فارجع البصر كرتين اي رجعا مكررا كثيرا وفي جعل المثال من تتمة التعريف
لافادة هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله الب لك البابين اي اقيم لخدمتك
منك وامتثال امرك فلا ابرح عن مكاني اقامة كثيرة متوالية فحذف الفعل
واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر
من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون
عن وفاق ويد على هذا القياس سعديك اي اسعدك اسعادا بعد
اسعاد بمعنى لبيك الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى
باللام المفعول به هو ما وقع اي هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم
يكتف بما سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه
به بلا واسطة حرف جر بانهم يقولون في ضربت زيدا انه اوقع على زيد
يقولون في ضربت زيدا ان الضرب واقع عليه بل هو متلبس به فخرج به المفاعيل
الثلاثة الباقية فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل وقع عليه بل بينه وبين
المفعول المطلق بالنصب من مغايرة لفعل الفاعل فان المفعول
المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او
حكما فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى
ولا يشكل بمثل اعطي زيد درهما فانه يصدق على درهما وقع عليه فعل الفاعل
الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فان المفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل وبالجملة
ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر
فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو
ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في العمل

فيه متعلق ما ومتأخرا اما جوازا مثل الله اعبد اي لا غيره ووجه الحبيب
اتمنى واما وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام او الشرط نحو من رايت ومن تكرم
يكرمك هذا الذي لم يكن مانع من التقديم كوقوعه في حيز ان نحو من البوكن
تكن لسانك وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية
او حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا فحذف الفعل
الفالية التي هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف
للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف
في باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم بل الكثرة مباحثها النفسية
الا بواب الاول من تلك المواضع الاربعة سماعي مقصور على السماع
من امثلة محدودة مسموعة بان يقاس مثلها نحو امرأ ونفسه اي اترك
ونفسه وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا من التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد
واهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا هو ماهول لا خرابا او اهلا اي
لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثاني من تلك المواضع
الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه كالذي نا
مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا جبال
فانها اي لما لم يتصور منها الاقبال حين النداء ثم دخل عليها حرف النداء
نداؤها في حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لان المتفجع عليه ادخل عليه
لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى ولهذا اورد المصنف احترازا بالذكر فيما بعد
المنادى ولهذا اورد المصنف احترازا بالذكر فيما بعد وفيه نظر لان المتفجع عليه
ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت

كما اذا تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك يا الاول تحت المنادى اللفظي
كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا ادخل في المنادى
حرف نائب مناب ادعو من الحروف المشهورة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة
بحيث نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للمطلب اي طلبا لفظيا بان يكون
آلة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديرا بان يكون الة مقدرة نحو يوسف
من هذا او للنيابة اي نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا او تقديرية
بان يكون النائب مقدرا كما في المثالين المذكورين او للمنادى والمنادى
الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا
وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر
ادعو زيدا فحذف الفعل الناصب حذفا لازما لكثرة الاستعمال ولدلالة
حرف النداء عليه وافادته فائدة وعند المبرد حرف النداء لسد مسد
وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء افعال فعلى هذين المذ
لا يكون من هذا الباب اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى هذا
كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه الجزء
اي الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة
والفاعل مقدر وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل والاخر ضمير مستتر فيه
مقدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب
فخطى في بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما على انه يرتفع بما لم يحد والالف
التي يرتفع بها المنادى وتمنع صورة النداء او الفعل مسندا الى الجار والمجرور
وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام ان كان اي المنادى مفردا اي لا يكون

ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل النداء
او بعده وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا
لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمعنى ادعوك
ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف
ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل هذان مثالان لما هو سيحط
اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبني على الالف
مثال المبني على الواو ويخفض اي يجر المنادى بلام الاستغاثة اي بلام يدخله
الاستغاثة وهو لام التخصيص ادخلت على المستغاث لانه يخص من بين
بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا
اي بالقوم للمظلوم فلو لم يفتح لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث
له بعكس الامر لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي تفتح لام
مجاورها للمستغاث لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث
نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق يحصل بين المستغاث والمستغاث له
على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو
لرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهة الحرف واللام
من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهة الحرف فاعرب على ما هو الاصل في
المنادى بلام التعجب والتهديد ايضا نحو يا للماء وبالدواهي واللام
نحو يا لزيد لاقتلنك ثم لم يذكر المصنف ذكرها وكيف يصح قوله فيما بعد وينصب
ما سواهما لما ذكرنا ايجب ان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة لان المهدد
يستغاث بالمهدد له مفعول لاجله فينتقم منه ولينتصر من الخصم منه وكان كالمتعجب

يستغاث بالمتعجب منه لعجبه فيقضي منه العجب ويتخلص منه ولحيث عن لام التعجب
بوجه آخر ذكره المصنف في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا للماء وبالدواهي
ليس الماء ولا الدواهي ولكن المراد يا قوم او يا هؤلاء احضروا عجيبوا للماء وللدواهي
ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى مع تقدير كسر اللام ظاهر ولما على
تقديرها فتشكل الاستغاثة بما يقتضي فتحها كما هو ظاهر مما سبق ويفتح اي يبنى المنادى
على الفتح لالحاق الفها اي الف الاستغاثة بآخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها
نحو لان اللام تقتضي الجر والالف الفتح فبني اثرهما شانا فلا يحسن الجمع بينهما
يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف وينصب ما سواهما اي ينصب بالمفعولية
ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا
ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه
معنى من حالة وما سوى المفرد المعرفة اما لا يكون مفردا بان يكون مضافا
مضافا ولما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة ولما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم
وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا
مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا
يكون معرفة مثل يا رجلا مقول للغير معين اي لرجل غير معين وهذا نوقت لنصب
لا بقيد له لانه منصوب الاعتمال المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا
مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالا اذ حينئذ اتضح اشتغال
القسمين بمثال سهل تشوقا استغناء معا فلا حاجة الى ايراد مثال على افراده
المثال الثاني محتمل فيمكن ان يراد بقولك يا طالعا جبلا بهذه العبارة انه من
بها معين او غير معين فامثلة الاقسام بأسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها

لما سوى المستغاث ايضا لا ما انه اتى بوادخال الرجاحة وتوابع المنادى

على ما يرفع به المفردة حقيقة او حكما انما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع

المعرب تابعة للفظه فقط وقيد بالمبني بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث

بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه وعمراه لان المتبوع مبني على

وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم يكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت

بالاضافة المعنوية نحو لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان

مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبه مضاف او حكما بان

مضافا لفظيا او مشبها بالمضاف لانها لما انتفت فيها الاضافة المعنوية كانت في حكم

ليدخل فيها المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة

في الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن

الحكم الذي في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيها ما هو جار فيه مطلقا بل لا بد

من قيد فصل التوابع الجارية هذا الحكم فيها ودرج بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من

اي المعنوي لان التأكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد

٢ وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المصنف ذلك ولذلك لم يقيد التأ — ويا عبد الله عبد الله م

بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول

يعني المعرف باللام عطف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمها

كالمبني ترفع حملا على لفظه الظاهر والمقدر لان بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز

ان يكون تابعه تابعا للفظه وتنصب حملا على محله لان حق تابع المبني ان يكون تا

لمحله وهو هنا منصوب المحل بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التأكيد

العاقل والعاقلة في الصفة وانتفى على مثالها التحاقا الكوفي والمشهور يا غلام بشر وبشرا

البيان ويا زيد والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل ابن احمد

وهو استاد سيبويه في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع نحو

النصب لان المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة

عليه على تقدير مباشرة حرف النداء جعلت تلك الحالة وهي الضمة او ما يقوم

ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصار رفعا او

علاء النحوي القارئ المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع نحو الرفع لانه

امتنع تقديره بحرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فله

التبعية وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف

المذكور كالحسن اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل في اختياره — ارنا ابو العباس ...

لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف

كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو اي كما

مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة

على المفردة اي توابع المنادى المبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية

لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع منادى اولى لان حرف

النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم في التأكيد ويا زيد ذا المال في الصفة

ويا عبد الله في عطف البيان ولا يجي المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا

لان اللام يمنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف غير

ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه فغير

الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل

الذي باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو مقصود بالذكر والاول

كالتوطية لذكره والمعطوف المنصوص منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول

حرف النداء عليه تقديرا لغيره عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اى حال كون

كل واحد منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اى سواء كان مفردا

او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد بشر ويا زيد اخا عمرو

ويا زيد وابا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا والعلم اى العلم الذي

المنبي على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلانه يفهم

فيفهم المبني من جواز الفتحة فان جواز الفتحة لا يكون الا في المبني على الضم الموصوف بابن

مضاف الى علم آخر فخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اى حال كون ذلك الابن مضافا

الى علم آخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الفتح لما عرفت من قاعدة بناء المفرد المعرفة

على الضم بل لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة

للتخفيف بالفتحة التي هي حركته الاصلية لكونه مفعولا به واذا نودي المعرف باللام اى

لم يدخل حرف النداء ولا قيل مثل يا ايها الرجل بتوسط اى مع ها التنبيه بين حرف النداء و

المعرف باللام تحرزا عن اجتماع التعريفين بلا فاصل ويا هذا الرجل بتوسط هذا

الرجل بتوسط الامرين معا والتزموا اى العرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة

جواز الوجهين اعني الرفع والنصب بحسب الاثر اى الرجل لانه هو المقصود بالنداء

لكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية التي هي علامة المنادى قبل الرجل

هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى من قاعدة جواز الوجهين في صفة

ولهذا لم يذكر هنا ما يخرج صفة الاسم المبهم من تلك القاعدة وتوابعه

اى المرتفعة على الرجل والتي هو الرجل مع توابع الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل

الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع منادى معرب وجواز الوجهين فيما

يكون من توابع المنادى المبني وقالوا اى النحاة يا الله فانه لا يجوز اجتماع حرف النداء مع

اللام وهي اللام للكلمة اجتماع امرين للتعريف لكون اللام عوضا عن همزة وثانيهما انه في

يا الله لان اصل الله الاله حذفت الهمزة وعوضت منها ولزمت الكلمة فلا تفارق

الكلام الله ولما لم يجتمع هذان الامران في موضع الآخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز

ولهذا قال الخاص ولما مثل النجم والصعق وان كان اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا

من محذوف واما الناس وان كان اللام فيه عوضا من الهمزة لان اصله الاناس لكن

ليست اللازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام ولا يجوز ان يقال يا النجم ويا الصعق

ويا الناس لعدم جواز هذه العلة في الثلاثة فيهم من جملة يا التي بخصت قلبي وانت

عملية بالوصل مع لان لامها ليست عوضا من محذوف وان كانت لازمة للكلمة وحكموا عليه

بالشذوذ في يا الغلامان في قولهم فيا الغلامان اللذان فرا ايا كما ان تكسباني شرا لاستغناء

الامرين كليهما وحكموا بانه اشد شذوذا ولكن اى جاز ذلك في مثل يا تيم تيم عدي

اى في تركيب تكرير فيه المنادى المفرد المعرفة صورة وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة

في الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب فحسب اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد

معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف الى ما بعد المذكور ويتم الثاني تاكيد لفظي

فاصل بين المضاف والمضاف اليه وهذا مذهب سيبويه او مضاف الى مثل المحذوف

بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافي فاذا الفتح مكان النصب لان يكون

في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا اما النصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وذلك

النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم

لا يلقينكم في سوء عمر والبيت لجرير يخاطب ادهم والتيمي الشاعر ان يهجوه فقال

جرى وخطابا للنبي بقوله لا تتوكوا امرؤ وان يهوى نبلغكم في سوءة اي مكروه من نحو
يعني مهما جاءت الآخر والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء نحو
يا غلاميَ وسكونها مثل يا غلامي واسقاط الياء اكتفاء بالكسرة اي الحاصلة قبلها كسرة
احترازا عن نحو يا قاضي مثل يا غلامِ وقلبها الفا نحو يا غلاما وهذان الوجهان
يقعان بالياء في النداء لانه في موضع تخفيف لان المقصود غيره فيقصد الفراغ
من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف باعلال يعني بوجهين حذف
الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء
والكسرة وبها اي هذان الوجهان وان كانا واقعين في المنادى المضاف الى ياء المتكلم
لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها
لئلا يدل الشهرة على الياء المعتبرة بالحذف او القلب فلا تقول يا عدو او يا عدوا شانئا
في المنادى المضاف يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف ويكون في المنادى المضاف
الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا اي في حال الوقف تقول يا غلاميه
ويا غلامه ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اي العرب في مناداهم يا ابي
ويا امي على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زائدة عليها لكثرة
استعمال ندائها في كلامهم كما اشار اليها بقوله ويا ابت ويا امت اي قالوا يا ابت
ويا امت ايضا بابدال الياء بالتاء فتحا وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة على اجراء
حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابتُ ويا امتُ جعلا
مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره للقلة وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء
بين العوضين دون الياء فانه قالوا يا ابتي ويا امتي احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض
عنه فان التاء عوض عنها وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى

الام والعم اي لا يقال يا ابن اخي ويا ابن خالي الا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون
يا بنت ام ويا بنت عم على الوجوه الاربعة مثل باب غلامي فقالوا يا ابن امي ويا ابن
عمي بفتح الياء وسكونها ويا ابن امِ ويا ابن عمِ بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن
اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا وقالوا بزيادة وجه آخر في هذه المضاف الى ياء المتكلم
يا ابن امَ ويا ابن عمَ بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة استعماله وطول اللفظ
وثقل التضعيف ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال وترخيم
المنادى جائز اي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت اليه
دعت اليه ضرورة فيه الطريق الاولى وهو في غيره اي غير المنادى واقع ضرورة
اي لضرورة شعرية داعية اليه لا في سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادى
في آخره اي آخر المنادى تخفيفا اي لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية الى
الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم
المنادى ويعلم منه غير ترخيم المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على
الترخيم مطلقا بادخال الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى
الاسم وشرطه اي شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول او شرط الترخيم
اذا كان واقعا في المنادى على التقدير الثاني امور اربعة ثلاثة منها عدمية
وهي ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا
الحذف من الاول لانه ليس آخر المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني
نظرا الى المعنى لانه ليس آخره فنظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيه بالكلية
ولا يكون مستغاثا المجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء
فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى والمفتوحا بزيادة

الا انه لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل في المنادى
منه وما وقع في بعض النسخ فكانه من تصرف الناسخين مع ان وجه انه طلب
عند دخوله في المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف في آخره
لمد الصوت اظهار للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة
الجملة محكية على الاصل فلا تغير والشرط الرابع احد الامرين وجوبا وهو ان يكون
المنادى اما علما زائدا على ثلاثة احرف لانه لعلميته ناسبه التخفيف بالترخيم
لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته فيما بقي منه دليل على ما القي والزيادة على الثلاثة
لئلا يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة واما اسما متلبسا بتا
التانيث وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلاثة لان وضع التاء على الزوال فكانه
اي في مقتضى السقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي
يا الواسيفا او عوثبة وشاة بعد الترخيم على وجهي الانتظار كذا وليس الا
الترخيم بل مع التاء الضا كانا ناقصا عن ثلاثة اذ التاء كلمة اخرى وسقاط الترخيم
لغير مفرد منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو با صاح وبا اطا
ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما وقع من بيان شرائط
الترخيم شرع في بيان كيفية الحذف بسببه فقال فان كان في آخره اي آخر المنادى زيادتان
كالتفات في حكم الزيادة الواحدة في انفرادهما ناسما او احتز به عن نحو ثمانية
ومرجانة فان الياء والنون فيهما ريدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث فلم يعدا
منها الا الاخير كاسما اذا جعلته فعلا من الوسامة اي الحسن كما هو مذهب
سيبويه لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون حينئذ من باب عمار
ومروان او كان في آخره حرف صحيح اي صحيح اصلي التبادره الى الذهن لان الغالب

في الحرف الصحيح الاصالة الترخيم حذف سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو لم
من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل مثل مرمى ومدعو فان الحرف الاخير منهما في
الحكم الصحيح في الاعلال قبله مدة اي الف او واو او ياء ساكنة ما قبلها من جنسها
والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فخرج منه
نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو اي والحال انه ما في آخره حرف
صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف
حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب وانما اخذ هذا القيد في قوله زيادتان
في حكم الواحدة لان نحو ثمون ومنلون يوهم حذف زيادتها الا ان بقاء الكلمة فيه
على حرفين لبس للترخيم حذفتا معا اي الحرفان الاخيران في كلا القسمين لما في الا
فلانه لما كانا في حكم الواحدة فكان يحذفان معا واما في الثاني فلانه لما حذف الا
مع محته ولما لم تحذف المدة الزائدة لئلا يرد المثل السابق وسلت على الا
ولعبث على النقل وان كان مركبا ويعلم من بيان شروط الترخيم انه لا يكون مضافا
والجملة مثل بعلبك وخمسة عشر يلي حذف الاسم الاخير فيقال يا بعل في بعلبك
وخمسة في يا خمسة عشر لتنزيله منزلة تاء التانيث في كون كل منهما كلمة على حدة
صارت بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك المذكور من الاقسام الثلاثة فحرف
اي فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الا
نحو يا حار ويا مال في يا حارث ويا مالك وهو اي المنادى المرخم في حكم المنادى
الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان
عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال في حارث يا حار بكسر الراء على ما كان
عليه قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو بواو ساكنة بعد ضمة وفي يا كروان يا كرو

بواو متحركة بعد همزة وقد يجعل قد للتقليل او يجعل المنادى المرخم على الاستعمال
الاول اسما برأسه كانه لم يحذف منه شيء فيكون لزيد بناء نحو اعلال لرد بقية حكم غير ذلك
نصر الحكم الاصلي فيقال يا حار بالضم كانه اسم معرفة مفرد وبرأسه فيضم ويأتي
لانه جعل نحو اسما برأسه صارت الواو مرتابعد ضمة فلا جرم قلبت الواو ياء وكسر ما قبلها
المناسبة الياء اولى في او لودياكم لانه لما جعل كوا اسما برأسه ارتفع مانع
الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
وقد استعملوا بعض العرب صيغة النداء يعني يا خاصة في المندوب لانه لا يدخل
على سواها لكونها اشهر صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى
والمندوب في اللغة من يبكي عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم
ليعذروه في البكاء ويشاركوه في التفجع وفي الاصطلاح وهو المتفجع عليه وجودا او عدما
بيا او وا فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب
والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة
والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد شامل لقسمي المندوب
مثل يا زيداه ويا [illegible] ويا حسرتاه ويا مصيبتاه واختص المندوب بوا لتمتازيه
من المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه تشترك بينهما وحكمه اي حكم المندوب
في الاعراب والبناء حكم المنادى اي حكمه حكم بعض افراد المندوب على صورة قسم من
اقسام المنادى في حكمه في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى لا انه كان مفردا
بني واذا كان مضافا او مشابها نصب كما يجيء من ذلك لا يعني انه في [illegible]
جميع اقسام المنادى لجواز انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة وجاز للمندوب
الالف التي الحاق المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة [illegible] للبناء

ذلك اللفظ

ذلك اللفظ عند زيادة الالف بتغيير عن لين الحرف مما يجانس حركته اخر فالمندوب
من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامكيه لا غلامكاه
لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه
لان الميم اصلها الضم لا غلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين ويجوز
الهاء اي الحاق الهاء [illegible] في الوقف لبيانها ولا يندب من [illegible] المتفجع عليه
للتفجع عليه [illegible] الا الاسم المعرف الذي اشتهر المندوب به ليجد النادب
[illegible] في ندبه والتفجع عليه فلا يقال وا رجلاه اذا ما اشتهر بهذا اللفظ
[illegible] الذي [illegible] عليه [illegible] النادب [illegible]
وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب [illegible] بالجمع بالموصوف مثل وا زيدا
الطويلاه [illegible] بالصفة [illegible] المضاف والمضاف اليه لا [illegible] به
لان المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه يجوز بعد تمام الموصوف للتخصيص
او التوضيح فلهذا جاز [illegible] يا امير المؤمنيناه [illegible] مثل وا زيدا الطويلاه
خلافا ليونس فانه جاز الحاق الالف في الصفة لشدة اتصال الموصوف
بالصفة وانه [illegible] بين المضاف والمضاف اليه
[illegible]
بخلاف المضاف والمضاف اليه [illegible] حكى يونس ان رجلا
ضاع له قدحان فقال واجمجمتي الشاميتاه والجمجمة القدح [illegible]
في [illegible] حذف حرف النداء الا اذا كان مع اسم الجنس [illegible] ما كان نكرة
قبل النداء [illegible] تعريف النداء [illegible] مثل يا رجل لانه لا [illegible]
[illegible] والاشارة

ای والاصح اسم الاشارة لانه کاسم الجنس فی الابهام والتطويل للکلام وفی المستغاث

والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت والحذف ينافيه فبقي على هذا من المعارف

التي يجوز فيها حذف النداء العلم سواء کان مع بدل من حرف النداء کلفظة الله

فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل

نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف ولفظة اي اذا وصف بذي اللام نحو ايها الرجل

اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو ايهذا الرجل اي يا ايهذا الرجل

فلا يجوز الحذف من ايهذا من غير ان يتصف هذا بذي اللام والمضاف الى

اي معرفة کانت نحو غلام زيد افعل کذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الي

واما المضمرات فيشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف النداء من الجبل

من اسم الجنس في اصبح ليل اي صر صبحا يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه

اسم جنس شاذ وذا قالته امرأة القيس حين کرهته وفي افتد مخنوق اي يا مخنوق

قاله رجل وقع في الليل على انه يستلق بحضرته وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء

من المخنوق مع انه اسم جنس شاذ وذا في اطرق کرا اي يا کروان وفيه شذوذان

حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم قيل هو رقية يصيدون بها لکروان

وفيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم بلا ضرورة فيه

يصيدون بها الکروان والحال انهم يقولون اطرق کرى ان النعامة في القرى

فيسکن ويلتزق حتى يصاد والمعنى ان النعام الذي هو اکبر منك قد اصطيد

وحمل الى القرى فلا تغفل انت ايضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا نحو الا يا

بحذف الالف انه حرف تنبيه ويا حرف نداء اي يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع

دخول يا على الفعل على قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا

الثاني

الثاني ان ناصب المضارع ادغمت نونها في لام لا يسجدوا والفعل مضارع

سقط نونه بالنصب الثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب

المفعول به فيها ما اي مفعول اضمر اي قدر عامله الناصب له على شريطة التفسير

والشريطة والشرط بمعنى واحد واضافتها الى التفسير بيانية اي اضمر عامله

بناء على شرط هو تفسيره اي تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه لئلا يلزم

من الجمع بين المفسر والمفسر وهو اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير کل اسم بعده

فعل او شبهه احتراز به من نحو زيد ابوك ولا يريد به ان يليه الفعل او شبهه مشتغلا

بل ان يکون الفعل او شبهه جزء الکلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيد

انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اي عن العمل في ذلك الاسم بعمله

اي بالعمل في ضميره او في متعلقه اي متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله انه يکون

الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه اشتغالا ناشئا عن العمل فيه

بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر بحيث لو سلط عليه مجرد دفع ذلك الا

شتغال عليه اي على ذلك الاسم هو اي اصل الامرين الفعل او شبهه بعينه او مناسبه

اي ما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اي لنصب احد هذين الامرين الاسم

بالمفعولية کما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو

زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فانه

للمانع من عمل ضربته في زيد ليس لمجرد اشتغاله بضميره فان عامل معنى الابتداء في زيد فعمله

بل له ايضا مانع عن ذلك وبقيد النصب بالمفعولية خرج نحو کان زيد کنت اياه

وهيهنا صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه لثانيتها

اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة اشتغاله

بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل
بالمتعلق ولا يتصور حينئذ الا بتقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا
اورد المصنف اربعة امثلة ثلاثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلاثة وواحد
للمشتغل بالمتعلق والاحسن في ترتيبها ان ياتي بمثال المشتغل بالمتعلق كما
لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه نفسه
وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف
فان مررت به في تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل
بالمتعلق وزيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه
باللزوم فان حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسته المحبوس عليه ينصب زيد في نحوه الا
مثله بفعل مضمر يفسره ما بعده اي ضربت يعني الفعل المفسر الناصب لزيد اذ زيدا
ضربته يعني ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اي ضربت الاول لوجود مفسره
اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت به
واهنت فانه مفسر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانته سبيله
ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه اعلم ان الاسم الواقع في مقام
الاضمار على شريطة التفسير اما مختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوي فيه الامران
[illegible] هذه الصور الخمس اشار المصنف فقال ويختار في اسم المذكور الرفع
بالابتداء او بكونه مسندا اليه لانه مجرد من العوامل اللفظية [illegible] رفعه
او ترجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لانه قرينة
فيهما معا وبان لان وجود [illegible] قرينة النصب قرينة مرجحة للنصب فلم
مع النصب قرينة اخرى في جانب الرفع لسلامته من الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود

القرينة

القرينة المرجحة من الجانبين ولكن تكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من
من القرينة المرجحة للنصب بما اما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب اي بشرط
ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما
زيد فاكرمته فان العطف على الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة للرفع وهي
اقوى لانها لا يقع بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية
فانه كثير الوقوع في كلام فصيح مع انها ما يدت بالسلامة عن الحذف ايضا انما
قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كان مع الطلب اما نحو زيدا فاضربه فان المختار هو
النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل او مثل اما مع غير
الطلب اذا الواقع على الاسم المذكور للمفاجاة فانه من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا
زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجاة لا يدخل الا على الجملة الاسمية
غالبا وقد وقع في بحث الظروف من ان اذا للمفاجاة يلزم بعدها الجملة الاسمية
فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تنافي ويختار النصب في الاسم
المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية متعلق
للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها في كونهما
فعليتين نحو خرجت وزيدا لقيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا وان ولم ولما
ولن من هذه الجملة او في عاملة في المضارع ولا تقدر معمولها لضعفها في العمل
فلا يقع اسم المذكور بعد [illegible] ولما ولن لانها لا يذكر بدون معمولها نحو ما زيدا ضربته
ولا زيدا ضربته [illegible] وان زيدا ضربته [illegible] الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدا
ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من زيد
اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبح

الهمزة لا اقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكتفي بتقدير الفعل
وبعد اذا الشرطية الدالة على الشرط المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقيه فاكرمه
وبعد حيث الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل
الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا
لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا
الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع
مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا انتصب الاسم المذكور وقع
فيها الفعل تقديرا واللفظ وكذا الاختيار النصب في الاسم المذكور عند خوف
لبس المفسر اي التباس ما هو مفسر في النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحال
بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال
الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او صفة له غير موافقة للمعنى المقصود فالالتباس انما
هو بين خبرية ذلك ما هو مفسر على تقدير النصب وصفيته لا بينه لو صف التفسير
وبين الصفة فان التركيب لا يحتملها معا مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر
بنصب كل على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبرا له لكان
موافقا للنصب في المقصود لكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون ولو رفع بقدر
خبرا وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم
على كل شيء مخلوق لنا بانه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوق
لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي الامران
اي الرفع والنصب فالمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرو (اكرمته)
اكرمته او في داره ونحو ذلك واذا لا يترجح العطف على الصغرى لعدم التفاوت

يستوي

يستوي الامران فيما اذا عطفت الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة
ذات وجهين اي جملة اسمية وخبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه
بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع يكون (اي عمرو)
اسمية فيعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب يكون فعلية فيعطف (اي المعطوف والمعطوف عليه)
على الصغرى وهي فعلية فان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع فقلنا هي (وهو زيد قام) (اي عمرو)
معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينها اذ (وهو قام)
الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار
المبدأ فالصغرى اقرب ويجب النصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد
به ههنا ان ولو فان اما واذا كانا من حروف الشرط فحكمهما ما سبق من اختيار
الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض
وهو الا وهلا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدها لوجوب دخولها على
الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته اضربك مثال الحرف الشرط والا زيدا ضربته
مثال الحرف التحضيض وليس مثل ازيد ذهب به منه اي من باب الاضمار على شريطة
التفسير فان زيد فيه وان كان يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة
التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام
لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده
فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه
لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعني اذهب فان قلت لم يجعل
المناسب في اذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل يلابس او اذهب على صيغة
المعلوم فيكون تقديره ازيدا يلابسه الذي ذهب به او زيدا يلابسه احد بالذي

به او اذهب احد قلت المراد بالمناسب ما يراد من الفعل المذكور او بلازمه مع اتحاد
وما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا كان الامر كذلك فالرفع اى
رفع زيد فى المثال واجب بالابتداء ونصبه على جاعليه بالمفعولية تلبيس من باب الا
ضمار على شريطة التفسير تكلف مما غيّار فيه النصب وكذا الاولى مثل ازيد ذهب به
كل شئ فعلوه فى الزبر اى فى صحايف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة
التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوه كل شئ فى الزبر فقوله فى الزبر ان
كان متعلقا بفعلوه افسد المعنى لان صحايف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا
فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتاب افعالهم وان كان صفة لشئ
انه خلاف ظاهر الاية فات المعنى المقصود اذ المقصود ان كل شئ هو مفعول لهم كاين
فى الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى كل صغير وكبير مستطر لان كل شئ كاين فيها
اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شئ مبتدا والجملة الفعلية صفة لشئ
والجار والمجرور على الرفع على انه خبر المبتدا تقديره كل شئ هو مفعول لهم ثابت فى الزبر
بحيث لا يغادر كبيرة ولا صغيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل
المشتغل عنه بضميره او متعلقه له او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى
الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا
فيه على الرفع الا فى رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان يحملوا الاخراج عن القاعدة
المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المصنف الى ما يحملوا الاخراج عنها
فقال نحو الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما الفاء فيه مرتبطة بمعنى الشرط عند
المبرد لكون الالف واللام فى الزانية والزانى اسم موصول فيه معنى الشرط
واسم الفاعل الذى هو صلته كالشرط فخبر المبتدا بالمراد الفاء الداخلة عليه مرتبطة

بالشرط الدالة على سببية الاول للثانى مثل هذه الفاء لا يعمل ما فى حيزها فى ما قبلها فامتنع
تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع والاية جملتان مستقلتان
عند سيبويه اذ الزانية مبتدأ محذوف الخبر والزانى عطف عليه والخبر محذوف اى حكم
الزانية والزانى فيما يتلى عليكم بعد قوله فاجلدوا والجملة الثانية لبيان الحكم الموعود
والفاء بمعنى السببية ايضا اى ان ثبت زناهما فاجلدوا او قيل زايدة او للتفسير ومن
الجملة لا يعمل فى جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا بد من جعل الفاء عاطفة فتعين الرفع
والا اى وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الاية جملتين ايضا فهى يكون
داخلة تحت القاعدة فالمختار فيها النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء
على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الاية جملتين ليتعين الرفع
الرابع من تلك المواضع التى وجب حذف فعل ناصب المفعول به فيها التحذير
وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت من ذكره وهو فى اللغة تخويف شئ من شئ
وتبعيده منه وفى اصطلاح النحاة معمول اى اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير
اتق ونحوه اى حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون
مفعولا له مما بعده اى بما بعد ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا اى صيغة المحذر
معطوف على حذر او ذكر المفعول فان قلت فعلى هذا لا بد من تمييز المعطوف كما فى المعطوف
عليه قلنا انه نكتة وضع فى المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام او معمول
بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العايد الى معمولا
بانه محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد واياك وان تحذف هذان مثالان لاول
نوعى التحذير ومعناهما ابعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعد نفسك
من حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب من نفسك وعلى التقدير

من المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد او الحذف عن نفسك
تحذيرها منها لا تحذيرها منها فالطريق الطريق مثال الثاني نوعيه اي اتق
الطريق الطريق ولا يخفى عليك ان تقديره اتق في اول النوعين غير صحيح لانه
لا يقال اتقيت زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد ونحو وتقدير بعد
في مثال نوع الثاني غير مناسب لان المعنى خل الانفاس من الطريق للتخلي بتقيله
فالصواب ان يقال بتقدير بعد او اتق ونحوها فيقدر مثل بعد في جميع افراد نوع
الاول وفي بعض افراد نوع الثاني مثل نفسك نفسك فان المعنى بعد نفسك عما يؤذي
كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور فلفظ الاسد في اياك
والاسد خارج من النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا او ليس كذلك فانه ايضا تحذير
ولعله بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن المحدود بدليل ذكرها فيما بعد
ونقول في قسمي النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد ونحو
ان تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف ونقول في المثال الاخير اياك ان تحذف
بتقدير من اي اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن ان وان قياس ولا تقول
في المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من وشذوذه مع غير ان وان فان قلت
فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف
الجر قياس مع ان وان شاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا
المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ
او المقدر او شبهه كذلك او مطابقة اذا كان العامل مصدرا فقولهم ما فعل فيه فعل
شامل اسماء الزمان والمكان كلها فانه لا تخلو عن زمان او مكان من ان يفعل فيها فعل سواء ذكر
الفعل الذي فعل فيها او لا وقوله مذكور خرج به ما ذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم

طيب فانه وان كان فعل فيه فعل الا عال لكنه ليس بمذكور لكن بقي مثل شهدت
يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود
يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اي المفعول
فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور لخرج مثل هذا المثال لانه
فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه
وقع عليه مذكور الا لزيادة تصوير المعرف وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة
فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا
لزيادة تصوير المعرف وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة
اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيد البيان حكم كل واحد منهما وهو اي المفعول
فيه ان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها
وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير
في واما المجرور بها فهو المفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المصنف
حيث جعل المجرور بها ايضا مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه اي شرط نصب المفعول
فيه تقدير في اذ التلفظ بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان
او محدودا تقبل ذلك التقدير بخلاف المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح
انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما
في الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظروف المكان ان كان المكان مبهما
قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست
خلفك والا اي وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل تقدير في اذ لم يكن حمله
على الزمان المبهم لاختلافهما اذا نا وصفنا نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من المكان

بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها فانه

لما امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما

ويتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجاري فيها فانه دخل فيه اي

في المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى لابهامها

اي لابهام عند ولدى ولم يذكره وجه حمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما او نحو

الست لابهامها كما هو الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان

معينا نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست لابهامه وكذا حمل

عليه ما بعد دخلت وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال الا انه

على الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه ولا

استعمال دخلت لازما فان عرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا لان اللازم

فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم

بدون الدار وبعد تمام معناه يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار

في البلد الفلاني فالظاهر انه اي ما بعد دخلت مفعول به لا مفعول فيه

ويؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب ذلك

الفعل الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا في الدار التي هي

جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان تقول

ضربته في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قلت

الداخل في البلد دخلت الدار لا يصح ان تقول دخلت البلد فنسبة الدخول

الى الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التي وقعت الافعال فيها فلا يكون

الدار مفعولا فيه بل مفعولا به فقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون

اشارة

اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن الاصح استعماله

بدون في ونقل عن سيبويه ان استعماله بفي شاذ وينصب اي المفعول فيه بعامل

مضمر بلا شرط التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت

يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل

فيه بعينه كما مر في المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله

او لسبب وجوده ويخرج سائر المفاعيل مما فعل مطلقا او به او فيه او معه

فعل اي حدث مذكور اي ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه مثل ما فعله

مقدرا كما اذا قلت تاديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز

من مثل اعجبني التاديب فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه وهو لم يفعل

الذي فعل لاجله فعل مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا قلنا المراد المذكور معه

فان قلت هو مذكور معه في ضربته تاديبا قلنا المراد المذكور معه في التركيب

الذي هو فيه ويخرج نحو اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله اللهم الا ان

يراد بذكره معه ان يذكر معه لعله فيه مثل ضربت تاديبا مثال لما فعل لتحصيله

فعل وهو الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب

جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب

الجبن والقائل بكون المفعول له هو المستقل الذي داخل في المفعول المطلق

مخالف خلافا ظاهرا للزجاج فانه اي المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر من غير

لفظ فعله فالمعنى مثله في المثالين المذكورين يراد بضربته بالضرب تاديبا وجبنت في القعود

عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب او قعدت قعود جبن ورد قول الزجاج بانه

مع تاويل نوع بنوع لا يظهر في حقيقته الا ان صحة تاويل الحال بالظرف

من حيث ان معنى جاء زيد واكبا جاء زيد وقت الركوب من غير ان يخرج عن حقيقتها

وشرط نصبه اى شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فالسمن

والاكرام فى قولك جئتك للسمن ولاكرامك اياى لا مندوحة مفعولا له على ما يدل

عليه حده وهذا لما قال فى المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير فى وهذا ايضا خلاف

اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذ لطمت بحكم الجر وخص اللام بالذكر لانها

الغالب فى تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها من من او الباء او فى مع انه من

دواخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله وكقوله تعالى فبظلم

من الذين هادوا وقوله عليه السلام ان امرأة دخلت النار فى هرة اى لاجلها

ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها فى النية وكان الاصل

ابقاؤها فى اللفظ والنية فلا حاجة الى ابقائها فى النية الى شرط بل الحاجة

اليه انما يكون فى حذفها من اللفظ ولهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بلا

حاجة الى الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له

فعلا لفاعل الفعل المعلل به اى لاخر

فاعل وفاعل عامله لحين ارادتها اذا كان فعلا لغير فاعله نحو جئتك لمجيئك اياى

ومقارنا له اى لفعل المذكور فى الوجود بان يتحد زمان وجودهما نحو ضربت

تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب واحد اذ مقارنتهما الا بالاعتبار

زمان وجود الاثر احدهما بعضا من زمان وجود الاخر نحو قعدت عن الحرب جبنا

فما ان الفعل المقترن بعض ما المفعول له فى الجبن وتحو شهدت الحرب فى الاصلح بين الفريقين فان

اغنى ابتغاء الصلح زمان الفعل بشهود الحرب واحد فيقيد تلك القيد اذا لم يكن مثل الدرق

لو قعدت الشمس وانما اشترط هذه الشرائط بنصب الشرائط القصد يتعلق بالفعل والفعل

بمنه

به بخلاف ما اذا اختل شيئ منها

٢ منها المفعول معه اى الذى فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل

مصاحبا له فى صدور الفعل منه او المفعول فى وقوع الفعل

عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه

كما اسند الى الجار والمجرور فى المفعول فيه وبه وله والضمير

المجرور راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه

بعض النحاة من اسناد الفعل الى اللازم النصب وتركه

منصوبا مبنيا على ما هو عليه فى الاكثر واليه ذهب

فى قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفى بعض

الحواشى ان هذا الرأى شريف جدا وقيل الوجه ان يجعل

من قبيل وحيل بين العير والنزوان فان مفعول

ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اى حيل

الحيلولة لانه يبنى للزوم ظرفية لا يقام مقام الفاعل فعلى

هذا معناه الذى فعل فعل بمصاحبة على انه يكون مفعول

ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور للموصول

هو مذكور بعد الواو احترازا عن المذكور بعد غيره كالفاء

لمصاحبته معمول فعل اللام متعلق بمذكور اى يكون ذكره

الواو لاجل مصاحبته معمول فعل وافادته اياها سواء

كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او

مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل

لفظًا اى لفظيا كالمثالين المذكورين او معنًا اى معنويا نحو
مالك وزيدا اى ما تصنع مع زيد او بمصاحبته المعمول الفعل
مشاركته له فى ذالك الفعل فى زمان واحد نحو سرت
وزيدا او فى مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها
لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءنى
زيد وعمرو فانهما لا يدل الا على المشاركة فى اصل الفعل
دون المصاحبة اعلم ان مفهسجه ون الى ان العامل
فى المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التى بمعنى
مع وانما وضعوا الواو موضع مع لكونهما اخصر واصلها
واو العطف التى فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية فان
كان اى وجد الفعل اى ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ونحوها لفظا وجاز
اى لم يجب العطف فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا
لوجوب العطف فيه فالوجهان اى العطف والنصب على
المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف
وزيدا بالنصب على المفعولية وان لم يجز العطف بل يمتنع
تعين النصب مثل جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع
لعدم الفاصلة لا بتأكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان
كان الفعل معنى اى امرا معنويا مستنبطا من اللفظ
وجاز

حال مؤكدة حال متداخلة حال منتقلة حال موطئة حال مترادفة حال دائمة

من اللفظ وجاز اى لم يمتنع العطف تعين العطف حيث
لا يحمل على عمل العامل المعنوى بلا حاجة مع جواز وجه اخر
وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اى وان لم يجز العطف
بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو ما لك
وزيدا وما شانك وعمرا فانه امتنع العطف فيهما
لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار
غير جائز ولم يجز عطف عمرو على الشان اذ المسئول عن
شانهما لا عن شان احدهما ونفس الاخرى انما حكمنا بتعين
الفعل فى هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما يلابسه
فمعنى ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا او معنى ما لك
وزيدا ما تصنع وزيدا او معنى ما لزيد وعمرو وما يصنع
زيد وعمرو الحال الفارغ من المفاعيل شرع فى الملحقات
بها وهو ما تبين هيئة الفاعل او المفعول به اى
من حيث هو فاعل ومفعول به كما هو الظاهر فبذكر
الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتميز وباضافتها الى
الفاعل او المفعول به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل
والمفعول به كصفة المبتدا نحو زيد العالم اخوك وبقيد
الحيثية يخرج صفة الفاعل والمفعول فانها تدل على هيئة
الفاعل والمفعول مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا التوديل

على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمروا
راكبين لفظا او معنى اى سواء كان الفاعل او المفعول الذى
وقع الحال عنه لفظا اى لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل
او مفعولية المفعول باعتبار لفظه الكلام ومنطوقه من
غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء
كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اى معنويا بان يكون
فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من
فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل
او المفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل
فيه الحال عن المفعول معه لكونه فى معنى الفاعل او
المفعول به وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا
فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال
عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح
حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل
او المفعول نحو قوله تعالى بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا
وان يأكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقول بل نتبع ابراهيم
مقام بل نتبع ملة ابراهيم وان يأكل اخاه مقام ان
يأكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو
جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال
عن المضاف

عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما فى قوله تعالى ان دابر هؤلاء
مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار
ان الدابر المضاف اليه جزءه فان الشيء اصله والدابر
مفعول لما لم يسم فاعله باعتبار ضمير المستكن فى المقطوع
فكانه حال من مفعول ما لم يسم فاعله ولو فى تبنى على صيغة اسم
المعلوم من باب التفعيل او تبنى على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل
وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال عن المفعول معه
او المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول الا
للدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه مثل ضربت زيدا قائما مثال
للفظى الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيدا
انما هى باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى
خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد فى الدار قائما مثال
للفظى الملفوظ حكما فان فاعلية ضمير المستكن فى الظرف انما هى
باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى
خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما
مثال المعنوى لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام
ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهوم
من لفظ هذا ولا شك انهما ليسا ما يقصد المتكلم الاخبار بها
عن نفسه حتى يقال يخفظم الكلام اشير او انبه ويصح زيد

به مفعولا لفظا بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير او انبه المفهوم
عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القائم حالا لا من مفعوليته
اللفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر
نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا
بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم
الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف
مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة
المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى
الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه
في نحو هذا زيد قائما كالامر وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه
في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعله في الدار قائما
وكانه اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال ان يكون نكرة
لان النكرة اصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى
صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض وان يكون
صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه
التعريف غالبا اي ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة
في جميع موادها بل في غالب موادها اي اكثرها وبيان ذلك
ان موارد وقوع الحال على قسمين احدهما ان يكون ذو الحال فيه
نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او مغنية

غناء المعرفة

غناء المعرفة لاستغراقها في قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم
امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا من كل امر او واقعة
في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الا في
النفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءني
راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور
وغالب موارد وقوع الحال اي اكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال
في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد
للاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة فانه
يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه
في بعض المواد تنافي الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام
عن ظاهره ويجعل قوله صاحبها معرفة مبتدأ وخبرا
معطوفا على قوله وشرطها ان يكون نكرة وارسلها العراك
ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال البيت للبيد يصف
حمار الوحش والاتن يقول ارسل حمار الوحش الاتن وكان
المراد بالارسال البعث او التخلية بينها وبين الماء وما يريد
اي ارسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها اي لم يمنعها عن العراك
ولم يشفق اي لم يخف على نغص الدخال اي على انه لم يتم شرب
بعضها الماء بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد
من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب

منه ما عشا لم يكن نشرب منه ولعل المراد به ههنا نفس مداخلة
بعضها في بعض او المعنى على نقص مثل نقص الدخال ومررت به وحده
ونحوه مثل فعلته جهدك وطاقتك بالنكرة فلا يرد نقضا على
قاعدة اشتراط كونها نكرة وتأويلها على وجهين احدهما انها
مصادر لافعال محذوفة اي تعترك العراك وينفرد وحده
اي انفراده وتجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت
حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدر وثانيهما انها
معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومنفردا ومجتهدا
فالصورة وان كانت معرفة فهي في التقدير نكرة كما ان الحسن الوجه
في صورة المعرفة وهو في المعنى نكرة فان كان صاحبها اي
صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص سوى
التقديم ولم تكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة وجب تقديمها
اي تقديم الحال على صاحبها لتخصيص النكرة بتقديمها الا انها
في المعنى مبتدأ او خبر ولئلا يلتبس بالصفة في النصب في مثل
قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في سائر المواضع وان لم يلتبس
طردا للباب ولا يتقدم اي الحال فيما عاملا مثل زيد قائما عندك
على العامل المعنوي قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي ما
هو متعلق بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار
والمجرور فانه مخرج عنه ما فيه الفعل او شبهه فيه هذا معنى الكلام

اي الحال

اي الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف
اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فانه فيه خلاف
فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل ومنه
الاخفش بشرط تقديم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار فاما مع
تأخر المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما
في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال اذا كانت متعلقا
للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي
لتوسعهم في الظروف والحال لا يتقدم عليه هذا ما لم يكن الظرف
داخلا في العامل المعنوي واما اذا جعلته داخلا في العامل المعنوي
كما هو الظاهر من كلامه فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وكما
لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي الحال
المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة
لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءتني مجردة عن الثياب ضاربة
زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم
على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه
خلاف فسيبويه واكثر البصريين يمنعون تقديمها عليه للعلة
المذكورة وهو المختار عند المص ولهذا قال على الاصح ونقل عن
بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة
للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد

للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا
قلت ذهبت راكبة بجنب فكانك قلت اذهبت راكبة فتأمل
فالحرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال
بجعل كافة حالا عن الكاف في الناء للمبالغة وبعضهم بجعلها
صفة لمصدر اى ارسالة كافة وبعضهم بجعلها مصدر
كالكاذبة والعافية والكل تكلف وتعسف وكل ما دل على
هيئة اى على صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا صح
ان يقع حالا من غير ان يأول الجامد بالمشتق لان المقصود
المقصود من الحال بيان هيئات وهو حاصل به وهذا رد على
الجمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تأويل
الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال
الاشتقاق مثل بسرا او رطبا في قولهم هذا بسرا او هو ما
تقع فيه حمو هذا اطيب منه رطبا وهو ما فيه حالان من
فهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية
والرطبية ولا حاجة الى ان يأول البسر بالمبسر والرطب
بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا او رطب اذا صار
ما عليه رطبا والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا
ايضا عند محققيهم وتقديم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه
في العمل لان ما اذا تعلق بشئ واحد حالان باعتبارين

مختلفين

مختلفين يلزم ان يلى كل واحد منهما متعلقة والبسرية تعلقت
بالمشار اليه بهذا من حيث انه بسرا مفضل في هذه الحيثية
وان لم يكن معتبرة فيه الا بعد اضماره في اطيب لكنه لما كان
الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه وحصل
ان يليه والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه
وهو ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضي واما الضمير المستكن
في افعل فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم
ومع هذا فلا ادري باسا بان يقال ان لم يتم يسمع
ونجعل حسن قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل في
بسرا اسم الاشارة اى اشير اليه حال كونه بسرا او هذا البسر
بصحيح لانه يكون المشار اليه التمر اليابس فلا يتقيد الاشارة
بحالة البسرية ولانه يصح حيث يقع موقع اسم الاشارة
اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمرة نخلتي بسرا طيب منه رطبا ويكون
اى الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفردات فتحان وقعت
حالا فلهما لكن يجب ان يكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق
والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال لاجرائها عليه
في فوق الحكم بها عليه والجمل الانشائية لا تصلح ان يحكم بها
على شئ ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا يقتضي ارتباطها
بما قبلها فالحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا

لما من رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو وكل الجملة
الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا
مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهي
خمسة جمل فالاسمية اى الجملة الاسمية الحالية متلبسة بالواو
والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال فناسب ان يكون
الرابط فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت
راكب وجاءني زيد وهو راكب او بالواو وحدها لافادتها
على الربط في اول الامر فاكتفي بها مثل قوله عليه السلام كنت
نبيا وادم بين الماء والطين وهذا اى الربط بالواو وحدها او
مع الضمير انما يكون في حال المنتقلة واما في المؤكدة فلا يجوز
الواو تقول هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو لا يدخل
بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده
على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على
الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى فيّ فلا بد من الواو على الصحيح
والمضارع المثبت اى الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها
مضارعا مثبتا متلبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظا
ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع
وما سواهما اى ما سوى الجملة الاسمية او الفعلية المشتملة
على المضارع المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفي او الماضي

المثبت

المثبت او المنفي بالواو والضمير معا او باحدهما وحده من غير ضعف
عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع
المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه او جاءني زيد ما يتكلم غلامه او جاءني
زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه
او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج عمرو والماضي
المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه
او جاءني زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول
لفظة قد المقربة زمان الماضي الى الحال لغة على الماضي المثبت الواقع
حالا ليدل على قرب زمانه الى زمان مصدر العامل من ذي الحال
او وقوعه عليه تجوزا لان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا
انه مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد حتى
تقربه اليه فيقارنه وهذا الخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا
لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو
جاءني زيد قد ركب غلامه او مقدرة منوية نحو قوله تعالى او جاؤكم
حصرت صدورهم اى قد حصرت وهذا الخلاف مذهب سيبويه
والمبرد فانهما لا يجوزانه وحذف قد عند سيبويه يأول قوله تعالى
او جاؤكم بقوم حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صفة
موصوف محذوف هو الحال او يجعله جملة دعائية وانما لم
يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا قاطع فيشتمل زمان الفعل

ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر
اي الشارع في السفر او المتوجه راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا
بقرينة حال المخاطب بقوله مهديا اما صفة او استئناف حال بعد حال
او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا
بقرينة السؤال عنه نحو قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه
بلى قادرين على ان نسوي بنانه اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف
العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة مطلقا
هي التي لا ينتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة
والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان
العطوفية لا ينتقل عن الاب في غالب الامر اي احقه بفتح الهمزة او
من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين او من احققت
الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اي تحققت ابوته لك وصرت
منها على يقين او اثبتها لك عطوفا وقال صاحب المفتاح احسن الله
التقديرات عندي انه يقدر تحقق عطوفا وشرطها اي شرط وجوب
حذف عاملها ان تكون مقررة اي مؤكدة لمضمون جملة احترز
به عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى وارسلناك للناس رسولا
فانه لا يجب حذف عاملها اسمية احترز عما كانت فعلية فانه لا يجب
حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط
حال مؤكدة من فاعل شهد [illegible] فيها اخرى وهو ان يكون عقد

تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها والا لكان عاملها
مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا [illegible]
التمييز ما اي الاسم الذي يرفع الابهام واحترز به عن البدل
فان البدل منه في حكم التنحية فهو ليس يرفع الابهام عن شيء
بل هو في ذكر مبهم وايضا فمعنى المستقر اي الثابت الكائن
في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان
كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق ينصرف
الى الكامل وهو الوضعي فاحترز به عن نحو رأيت عينا
جارية فان قوله جارية يرفع الابهام عن عينا لكنه غير
مستقر بحسب الوضع بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الوضع
له وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل
فان هذا ايضا اسم موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله في
جزئياته او لكل جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي
ولا في واحد من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد الوضع
له او الاستعمال فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام
الواقع في الوضع له من حيث انه موضوع له وكذا يقع به
الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كلا
واحد من ابي حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه
ولكن لما فيه كان عمر اشهر زال بذكره الخفاء الواقع في ابي حفص

بعدم الاستعمال لا الابهام الوضعي عن ذات لا عن وصف
احترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر
الواقع في الوصف في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما
وضع الرطل مثلا لنصف من فلا شك ان الموضوع له معنى
معين ومتميز عما هو اقل من النصف كالربع مثلا وعما هو اكثر
منه كمنوين ولكن الابهام فيه لاجل حيث انه اى جنسه
فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل او غيرهما
والاسم حيث صنعه فانه لا يعلم بحسب الوضع انه بغدادي او
مكي فاذا اريد رفع الابهام الوصفي الثابت فيه بحسب الوضع
اتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادي او مكي واذا اريد
رفع الابهام الذاتي قيل رطل زيتا فزيتا يرفع الابهام
المستقر من الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام
عن الوصف مذكورة او مقدرة صفتان لذات اشارة الى
الاقسام التمييز فالمذكور [illegible] رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد
نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد نفسا اى
يرفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر نسبته فالاول اى
القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة
يرفعه عن مفرد يعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمفرد مقدار
صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشيء اى يعرف به قدره وبيانه

غالبا

غالبا اى في غالب المواد اكثرها اى رفع الابهام مطلقا يتحقق
في ضمن هذا النوع الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام
فيه اكثر والمقدار اما متحقق في ضمن عدد نحو عشرون درهما
ولم يأت ذكر تمييز العدد وبيانه في باب اسماء العدد اما في ضمن
غيره اى غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل نصف المن
والمن منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذرع نحو
ذراع ثوبا وكالقياس نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد
بالمقادير في هذه الصور هي المقدرات لانه في قولك عندي
عشرون درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها
زبدا المراد به المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير
وانما اقتصر المص على الامثلة الخمسة الثلثة لانه قصد نظيره
التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل
زيتا والنون كما في منوان سمنا او الاضافة كما على التمرة
مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وكونه بعضها
ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها
والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية
والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا
تم الاسم بهذه الاشياء تشابه الفعل الذي تم بالفاعل وصار به
كلاما تاما فيشابه التمييز الاتي بعده المفعول لوقوعه بعد

تمام الاسم كان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه
ذلك الاسم التام قبله لمشابهة الفعل التام ايضا بفاعليه
وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها فاتمة الاسم
كما كان الفاعل عقيب الفعل لا يرى اى ان لام التعريف الداخلة
على الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها الا ينصبه
التمييز عنه فلا يقال الحسن الوجه ... مفرد اى التمييز
وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان اى التمييز
جنسا وهو ما يشتمل به اجزاء ... ويقع مجردا عن التاء على
القليل والكثير فلا حاجة الى التثنية وجمعه كالماء والتمر
والزيت والضرب بخلاف رجل وضرب الا ان يقصد الانواع
اى ما فوق النوع الواحد فيستعمل التثنى ايضا لانه لا بد
لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع قيل وفى
تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال
طاب زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستان
للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس
سواء كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية وجمع اى
يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد
في غيره اى غير الجنس نحو عندى عدل ثوبين او اثوابا
ثم ان ... [illegible]

ان وجد التمييز متلبسا بتنوين المفرد او بنون التى للتثنية فانه
تم الاسم بها فيقتضى التمييز جازت الاضافة اى اضافة المفرد
الى التمييز اضافة بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية
مثلا بها كثيرا لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك
نحو رطل زيت ومنوا سمن والا اى وان لم يكن بتنوين او بنون
التثنية بان يكون بنون الجمع او الاضافة فلا يجوز الاضافة
الا بقلة في نون الجمع نحو عشرو درهم واما في الاضافة
يلزم اضافة المضاف واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف
الى غير المميز نحو عشرو رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة
اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في بعض الصور لانه
لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين
من رمضان او اراد يوم العشرين من رمضان فلا يضاف في غير
صورة الالتباس ايضا الا على قلة ليكون الباب على طرد
ومن غير مقدار عطف على قوله عن مفرد مقدار اى كما
الابهام عن مفرد مقدار الاول كذلك يرفعه عن مفرد غير
مقدار اى ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس
نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بتنوين فاقتضى
تمييزا والخفض اى خفض التمييز باضافة غير المقدار اليه
اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة والقصود ...

عن المقدار عن طلب التمييز لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها
بهذه المشابهة والثاني اي قسم الثاني من التمييز وهو ما
يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظاهر
ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان الا
في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها او يستلزم
الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابله
ما في هذا القسم للفرد المذكور في القسم الاول انما هو لخروج
لا على في جملة اي النسبة كائنة في جملة او ما ضاهاها
اي ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض
ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة
المشبهة نحو زيد حسن وجها واسم التفضيل نحو زيد افضل
ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل
نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد نفسا مثال للجملة
والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا مثال
لما شابه الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه
ولمتعلقه وجئت لما فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها
بهذان المثالان فهي اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد
نفسا وابا وزيد طيب نفسا وابا فقوله وابوه ودارا
وعلما عطف على نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى

الكل

ان كلا من المثالين المذكورين غير مختص بالاحتمالين فهو في الحقيقة
اورد لكل من التمييز الواقع في الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة
فالنفس مميز غير اضافي خاص بالمنتصب عنه والدار غير
اضافي هو متعلق المنتصب عنه والاب غير اضافي محتمل لهما والا
عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي وكل منهما محتمل متعلق
بالمنتصب عنه او في اضافة عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها
مثل يعجبني طيبه نفسا وتركه لانه اظهر التمييزات ولا خفا
به وابا وابوة ودارا وعلما اورد هذه الامثلة على وفق ما سبق
وزاد عليه قوله لله دره فارسا اشارة الى ان التمييز
قد يكون صفة مشتقة وايضا لما اورده صاحب المفصل
مثالا لتمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما كالضمير في ربه
رجلا ويكون فارسا تمييزا عنه اراد ان ينبه على انه يصلح ان
يكون تمييزا عن نسبة على ان يكون الضمير معينا معلوما
والابهام يكون في نسبة الدر اليه والدر في الاصل اللبن وفيه
خير كثير للعرب فاريد به الخير اي لله خيره فارسا والفارس
اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق
بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فهي التفرس ثم ان كان اي
التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما لا صفة
يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه عليه

والتمييز عنه جاز ان يكون ذلك التمييز تارة لذاته
للمنتصب عنه بان يكون تمييزا برفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه
بان يكون تمييزا برفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن
واحوال مثل ابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة
عن زيد فيجوز ان يكون تارة تمييزا عن زيد اذا اريد اسناد
الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو جاز ان يكون تارة تمييزا عن
متعلقه باعتبار ان الطيب مسندا الى متعلقه هو ابوه والا
اي وان لم يكن التمييز بحيث ما لم يكن نصا في المنتصب عنه بان يصح
جعله للمنتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوه وعلما
ودارا فان هذه الاسماء ليست نصا في المنتصب عنه ولا تصح
له بالتعليق التعيين عنه فهو اي لمتعلق زيد هو الذات المقدرة
اعني الشيء المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيهما اي فيما جاز ان يكون
للمنتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما تعلق
تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز او تثنية او جمعية سواء كانت
لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون
ابا او لغير نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت ابا
له فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا له وطاب زيد
ابا اذا اردت ابا واجدادا له فعلى كل من التقديرين اذا قصد
وحدة التمييز اورد مفردا واذا قصد تثنية اورد تثنية واذا

قصد

قصد جمعية اورد فانه صيغة الفرد لا يصح ان يطلق على التثنية
والجموع الا ان يكون التمييز جنسا يقع على القليل والكثير
فانه اذا قصد تثنية او جمعية لا يلزم ان يثنى ذلك
الجنس او يجمع بل يكفي ان يؤتى بمفرد لكونه صالحا
على الكثير والقليل فلا حاجة الى تثنية وجمعه نحو طاب
زيد علما والزيدان علما والزيدون علما الا ان يقصد بالتمييز
هو الجنس الانواع من حيث اختلافها في النوعية فانه
لا بد حينئذ من تثنية او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون
علوما اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدين او
الزيدين نوعا اخص من العلم فان صيغة الفرد لا تفيد ذلك المعنى
وان كان اي التمييز صفة مشتقا مثل لله دره فارسا اي مولاه
بها نحو كفى زيد رجلا فانه بمعنى كاملا في الرجولية كانت الصفة
صفة له اي للمنتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة تستدعي
موصوفا والمذكور اولى بموصوفيته فاذا قيل طاب زيد والدا
كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو
ابا وطبقه الواو بمعنى مع طابق قصد بمعنى المطابقة او
كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقته
اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف
على خبر كانت اي كانت صفة له ومطابقته اياه والواو با.

الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها
حاملة لضميره واحتملت اي الصفة المذكورة الحال ايضا
لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اي من حيث
انه فارس او حال كونه فارسا لكن زيادة من فيها نحو لله دره
من فارس وقولهم عز من قائل يؤيد التمييز لان من تزاد في
التمييز لا في الحال وايضا المقصود مدحه بالفروسية لا حال
الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات
ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا
يقال عندي درهما عشرون ولا زيتا رطل لان عامله جامد
جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا
انفا فلا يقوى على ان يعمل فيما قبله والاصح اي اصح المذاهب ان
لا يتقدم التمييز على ما هو لحاصل عن الفعل الصريح او غير الصريح
لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اي
طاب ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا
اي انفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء
ماء اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى
الفاعل وهاهنا بحث وهو ان الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل
في قولهم امتلأ الاناء المعنى فاعل الفعل المذكورة من غير حاجة
الى جعله متعديا لان المتكلم لا قصد اسناد الامتلاء الى بعض
متعلقات

متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقد وقع الابهام
فيه لا جرم ميزه بقوله ماء وهو في المعنى امتلاء ماء الاناء
كالماء فاعل معنى وكذلك نحيبه مثل قولك ربح زيد تجارة
فان التجارة تمييز رفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد
وهو التجارة فالفاعل في قولك هو التجارة لا زيد وان كان
اسناد الربح اليه حقيقة واليها مجازا وبهذا يندفع ما يرد
على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز عن نسبة اما فاعل
في المعنى او مفعول من ان التمييز في هذا المثال ليس فاعلا
ولا مفعولا فلا يطرد تلك القاعدة خلافا للمازني والمبرد
فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسم الفاعل
والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف صفة المشبهة واسم
التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل
تمسكهما في هذا التجويز قول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق
حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب على تقدير تانيث
الضمير في تطيب فانه يكون معنى كان ضمير الشان لتذكيره
ويعود الضمير تطيب الى سلمى فيكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب
اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير
كان للحبيب ونفسا تمييز عن نسبة كان اليه واما كان الحبيب
نفسا تطيب فلا عسك حسا قيل يحتمل البيت على نقل او

قوله جملة ... التمييز ... عن التمييز ... اما فاعل او مفعول ... في المعنى ... اصحابنا ... الارض عيونا ...

كالمسمى بمه الاكاعين المشتقات

ثابتة ايضا على هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير الراجع
الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب
وتكلف وتعسف غير قادح في التمسك المستثنى اى ما يطلق
عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين ولما
كان معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافية
في تقسيمه قسمه شرع في تقسيمه الى القسمين وعرف كل واحد
منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه
الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اى الاسم
الذى اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع
عن متعدد حقيقة نحو ما جاءنى احد الا زيد وابى اهل الشىء
العبد الآبق سواء كان ذلك المتعدد لفظا اى ملفوظا نحو
جاءنى القوم الا زيدا او تقديرا اى مقدرا نحو ما جاءنى الا زيد
اى ما جاءنى احد الا زيد بالا غير الصفة واخواتها واحترز به
عن نحو جاءنى القوم لا زيد وما جاءنى القوم لكن زيد جاء والمستثنى
المنقطع هو المذكور بعدها اى بعد الا واخواتها غير
مخرج عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل والمستثنى
الذى لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان
من جنسه كقولك جاءنى القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة
خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءنى القوم الا حمارا او هو

معنى المستثنى منه

الى الحمار

اى المستثنى مطلقا حيث علم اولا بوجه يصح تقسيمه كما عرفت ثانيا
بما يتفطن له من تعريف قسميه اعنى المذكور بعد الا واخواتها
سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدته وهو الا
منصوب وجوبا ان كان واقعا بعد الا لا بعد غير وسوى عنهما
غير الصفة فيدخل فيه وان لم يكن الواقع بعد الا التى للصفة داخلا
في المستثنى لئلا يذهل عنه في الكلام موجب اى ليس بنفى ولا نهى
ولا استفهام نحو جاءنى القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع
في كلام غير موجب لانه ليس واجب النصب على ما سيجىء ولا حاجة
هيهنا الى قيد آخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان
يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرات الا يوم
كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في
كونه منصوبا مطلقا الا في جملة كونه منصوبا على الاستثناء
بدليل قوله او كان بعد خلا او عدا الا ان يقال الحاجة الى
هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرات الا يوم كذا فانه غير منصوب
وجوبا لا منصوبا والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا
على الاستثناء عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط
الا لانه شبه متعلق بالفعل معنى لتعلقه معنى بالا اذ له نسبة الى
ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فيشابه المفعول
او معناه عطف على قوله بعد الا اى المستثنى منصوب وجوبا

اما كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب
او غيره نحو جاءني الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع
تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا اي المستثنى منصوب ايضا
وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما جاءني في الدار احد الا
حمارا في الاكثر اي في اكثر اللغات وهي لغات اهل الحجاز
فانهم قبايل كثيرة او في اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا
الى اللغة الحجازية والمنقطع مطلقا منصوب عندهم لانه لا
يتصور فيه الا البدل الغلط وهو لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة
والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية والفطانة واما
بنو تميم فقد قسموا المنقطع على قسمين احدهما ان يكون
قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا فههنا
يجوز البدل وثانيهما ان لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم
ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم
من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم
المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا او كان
بعد خلا وعدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد
عدا من عدا يعدو وعدوا اذا جاوز ومنه جاءني القوم عدا
زيدا او بعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا زيدا
الا انيس
وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الديار من
وقد

وقد يتضمن معنى جاوز فيحذف من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه
والتزموا هذا التضمين والحذف والايصال في باب الاستثناء
ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلها
ضمير راجع الى المصدر الفعل المتقدم او الى اسم الفاعل منه او الى
بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاءني القوم عدا مجيئهم او خلا
مجيئهم او الجائي منهم او بعض منهم زيدا وهما في محل النصب على الحال لتمامه
ولم يظهر معهما قد لكونهما اشبه بالا التي هي الاصل في باب
في الاكثر اي النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمالات لانهما
فعلان ماضيان كما عرفت وقد يجيء الجر بهما على انهما حرفا
جر قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بخلا الا ان النصب
بها اكثر او بما خلا وما عدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا
كان بعد ما عدا وما خلا لان ما فيهما مصدرية مختصة
بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا والتقدير
خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف
اي وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد او وقت مجاوزتهم او
مجاوزة مجيئهم عمرا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى الاسم
الفاعل اي جاءوا خالين بعضهم او مجيئهم من زيد او مجاوزا
بعضهم او مجيئهم عمرا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان
ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المصنف ولم يعتد به ولهذا
يتعرض له

لم يقل في الا كيخ وكذا المستثنى منصوب بعد الا ليس نحو جاءني القوم
ليس زيدا او بعد لا يكون نحو سيجي اهلك لا يكون بشرا وانما يكون النصب
بعدهما لانهما من افعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمهما
في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور
او الى بعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب
على الحالية واعلم انه لا يستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل
الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهو لا يتصرف فيها
ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل
المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اي حال كون المستثنى
واقعا في محل يكون متاخرا عن الا احترازا عما اذا كان بعد سابق او بعدت
الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب احترازا
عما اذا كان وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر
والحال انه قد ذكر المستثنى منه احترازا عما اذا كان لم يذكر المستثنى
منه فانه ح يعرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه
بعينه ط علم انه صفة لكلام غير موجب اي كلام غير موجب ذكر فيه منه
المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى
لان حكمه قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع
على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد
الا بزيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رايت
احدا

احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية او الاستثناء وهو المختار
او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختير البدل
في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو لسبب
التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة
وبغير واسطة ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل اي
بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى
منه غير مذكور ويخص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ
له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما
يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اي حال ان المستثنى
واقع في غير الكلام الموجب واشترط ذلك ليفيد فائدة
صحيحة مثل ما ضربني الا زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد
بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيد
الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل
العموم نحو تحرك كل حيوان فكه الاسفل عند المضغ
الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد
بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا نحو قرأت
الا يوم كذا اي وقت القراءة كل يوم الا يوم كذا للعلم بانه
لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر
او مثل ذلك ولقائل ان يقول كما يستقيم المعنى على تقدير
لا

عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فيما لا يستقيم المعنى
على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مررت
الا بزيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى
وايضا لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام
الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان
يخصص المستثنى منه بكل احد من جماعة مخصوصين اذا كان
هناك قرينة فلا فرق بينهما بين الصورتين في كون كل
واحد منهما جائزا مع القرينة وغير جائز بدونها فالجواب
باطلاعه وهو الغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى
على العموم وفي النفي عكسه لان استثناء الجميع اي الجنس فيما بعد
تعلق الفعل بها مخالفة واحدة اياها في ذلك الحكم يغلب
واما استثناء الجميع في تعلق الفعل بها مخالفة واحد اياها في ذلك
ما يقل كما في المثال المذكور فيحصل الفرق بين مثل قرأت الا يوم
كذا وضربني الا زيد ليس الا بظهور قرينة دالة على بعض معين
من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في
الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض
معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم الداخل فيهم زيد
فقلت ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه
المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب

والغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثم اي من اجل ان المفرغ
لا يكون في الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال الا زيد عالما
اي معنى ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى ثبت زيد
دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال الشارح
الرضي يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها
مما لا ينافي العلم ويستثنى من جملتها العلم او يحمل الكلام على المبالغة
في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يحصل فيه جميع الصفات
الا صفة العلم على التقدير ويجب ان يدرج في صورة الاستقامة
ولا يخفى على المتفطن انه يمكن مثل هذا التاويلات في جميع
الموارد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة
كما يقال مثلا في قولك ضربني الا زيد المراد كل من يتصور منه
الضرب من معارفك او المقصود منه المبالغة في علو شأنه
على ضربك واما تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اي
لفظ المستثنى منه فعلى الموضع اي يحمل على موضع المستثنى منه
لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان مثل ما جاءني من احد
الا زيد فان زيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور
محمول على لفظه ومثل لا احد فيها اي في الدار الا عمرو فعمرو محمول
على محل محمول ومثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به اي لا يعتد به
فشيء مرفوع على محل شيئا لا على لفظه وقوله لا يعبأ به ليس

في كثير من النسخ وما وقع في بعضها هو صفة معنى المستثنى قيل
انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء عن نفسه ولا يخفى انه
لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفته غير
الشيئية اولا وخص المستثنى بالا يزيد على صفة غير الشيئية
لكان ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ في صورة الا
لان من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات اي بعد
ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها لتأكيد النفي ولا نفي
بعد النقض الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني من احد
الا زيد بالجر لكان في قوة قولنا جاءني من زيد فيلزم زيادة من
في الاثبات وذلك غير جائز في الصورتين الاخريين لانه
لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرو بالنصب
لان فتحه شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بحالة لا في
كالنصب الحاصل بالعامل فلا يتبع من تقديرها حقيقة او حكما
ليعمل فيه هذا العمل وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيء لو عمل
لفظه كلفظ المستثنى منه لا يتبع من تقديرها كان لا ليعمل
هذا العمل حا ولا لا تقدمان لا حقيقة اما لو لم يكن البدل الا
منكي في العمل و حكما اذا انتقض بدخوله على البدل منه في
ما يحكم اليه فانه في حكم التقدير حال كونهما عاملين في
المحمول على البدل بعدها اي بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام
مثبتا

مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما اي ما ولا عملتا للنفي وقد
انتقض النفي بالا وحيث تقدير في هاتين الصورتين [illegible] البدل
على اللفظ حمل على المحل نحو [illegible] انه محمول على محل
وهو الرفع بالابتداء [illegible] انه محمول على محل شيئا وهو
بالخبرية للحجة هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو
نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبر فان قلت
هو محله البعيد لا القريب قلت لان محله انما هو لعمل لا
فيه وهو معنى [illegible] النفي وقد انتقض النفي بالا بخلاف
محله البعيد فانه لا مدخل للعمل فيه بخلاف ليس زيد
شيئا الا شيئا مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها
اي ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض معنوا
النفي في عملها لبقاء الامر العامل هو اي ليس الحامل
العمل وذلك الامر هو الفعلية ومن ثمة اي ومن اجل ان
عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس
زيد الا قائما باعمال ليس في قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء
فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما باعمال ما في قائما لان عملها
فيه انما هو للنفي وقد انتقضت النفي بالا وأو المستثنى مخفوض
المجرور بغير وسوى بكسر السين او بضمها مع القصر
وسواء بفتح السين وكسرها مع المد لكونه مضافا اليه

وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر في الكثر استعمالا نهم واجاز
بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله مضمر ومعناها تنزيه
المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا
اي نزهه الله عن ضرب عمرو واعراب غير فيه اي في الاستثناء الا
دون الصفة اذ هو حينئذ باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا
على التفصيل المذكور فيما سبق فكانه لما الجر به المستثنى للاضافة
انتقل اعرابه اليه وغير اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالة
على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان
يقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه
كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت مثلها في الا
على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعدها
لما قبله كما حملت الا عليها اي على كلمة غير في الصفة لكن لا تحمل الا
في الصفة غالبا الا اذا كانت اي الا تابعة لجمع اي واقعة
منعقد فيجب ان يكون موصوفها مما لا منعقد كما قد يكون
منعقدا في غير مثل جاءني غير زيد بعده كان مذكورا يكون
متعذرا لتوافق حالها صفة حالها اداة الاستثناء اذ لا بد لها في
من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة مثل جاءني رجل الا زيد
والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او معنى كالقوم ورهط
وان يكون مستثنى فيدخل فيه نحو ما جاءني رجال الا زيد

منكورا اي منكرا لا يعرف باللام حيث يراد به العهد او الاستغراق
فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار
به الى الجماعة التي يكون فيها زيد فلا يتعذر المتصل غير محصور
والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجال الرجال
واما بعض منه معلوم العدد نحو له على عشرة دراهم او عشرون
وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه ان كان محصورا على
احد الوجهين يجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء
نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله على عشرة الا درهما وانما يصار
وجود هذه الشرائط الى الحمل الا على غير لتعذر الاستثناء
عند وجودها فيضطر الى الحمل على غير انما قلنا في هذا
الكلام ان الا لا تحمل على الصفة غالبا فقيدناه بقولنا غالبا
لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو ما جاءني مائة رجل الا
زيد وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو ما جاءني رجال الا زيد
والاصل في الاحوال ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت
اليه في بيان هذه القاعدة نحو لو كان فيهما اي في السماء والارض
الهة جمع اله والاله لا تدخل فيهما على عدد محصور الا الله اي غير
الله لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام فالا في الاية صفة لا
تابعة لجمع منكور غير محصور هي الالهة ويتعذر الاستثناء
لعدم دخول الله في الالهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الا

فلا يتعذر الاستثناء المتصل او عدم التناول قطعا على تقدير ان يشار بالا الى الجماعة التي فيها زيد

وفي الآية مانع آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه
صار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا
لا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله وبهذا لا يثبت
وحدانية الله تعالى لجواز ان يكون حينئذ فيهما آلهة غير مستثنى الله
عنها بخلاف ما اذا كانت الصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس
فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان
لا يتعدد الآلهة لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل
الا في غيره هو في غير جمع منكور غير محصور بصحة الاستثناء غيره
ح ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء
قال الحوفي في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا
زيد صفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه
اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان صفة فالفرقدان صفة لكل
اخ لا استثناء منه والا وجب ان يقال الفرقدين بالنصب
لانه في كلام موجب والمستثنى فيه واجب النصب وحمل
المص ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذان
احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف
اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما
الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل واعراب
سوى وسواء النصب على الظرفية اي بناء على ظرفيتهما

لانك

لانك اذا قلت جاء القوم سواك او سواء زيد فكانك قلت
مكان زيد على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فهما
عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية
والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر
ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وزعم الاخفش
ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوا استنكارا
لرفعه فيقولون جاءني سواك وفي الدار سواك ومثل
هذا استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى
لقد تقطع بينكم بالنصب خبر كان واخواتها ومستقرها
في قسم الفعل ان شاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها اي
بعد دخول كان او احدى اخواتها والمراد ببعدية المسند
لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها
على اسمها وخبرها ولا شك انه في الكل انما يتحقق بعد تحقق
الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على
تحققه لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف
بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه فاضل
قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين المثالين
المعرف وليسا من افراد المعرف وعكسه ايضا وقال في جواب
هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها للعمل فيما ورد

عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل ان
زيد قائم وامر اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدأ في
اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث المبتدأ
والخبر ولكن يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة
او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها
في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالآخر وذلك اذا كان الا
عراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيد او كان
هذا زيد بخلاف المبتدأ والخبر فان الاعراب فيهما لا
يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة دافعة للبس
وكذلك اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا
ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا
وقد يحذف عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان
واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان انما
اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس
مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في
مثلها اي في مثل هذه الصورة وهي ان يجيء بعد ان اسم
ثم فاء بعدها اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني
وهو اقواها اي اقواها لان كان عمله خيرا فجزاؤه خير
ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان

جزاؤه

جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير
فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بسبب قلة
الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف عامله بغير كان
في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا
انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا
ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا
وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا منها وادغمت
النون في الميم وابقي الخبر على حاله فصار لما انت منطلقا
انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها
فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعل به ما عمل بالاول
من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر المصنف
على الاول لانه اشهر اسم ان واخواتها وسيعرفها في قسم
الحروف ان شاء الله تعالى هو المسند اليه بعد دخولها اي بعد
دخول ان واحدى اخواتها مثل ان زيدا قائم وبما عرفه
من معنى السببية والدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا
التعريف ههنا بمثل ابوه في ان زيدا ابوه قائم المنصوب
بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس وحكمه
وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات
فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا

بل المضروب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب
بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله
من المنصوبات لكنه اكثر منها فاعطي للاكثر حكم الكل
نعم الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال الاسم لا هو المنصوب
بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني منه على الفتح
واما ما هو مرفوع فليس بها لها العدم عملها فيه هو المسند
اليه بعد دخولها ما خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم
لما عرفت فهذا القدر كاف في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد
حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اي يلي المسند اليه
لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافة او مشبها به
اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه هذه احوال
مترادفة من الضمير المجرور في اليه او الاولى منها او
من الضمير المجرور في دخولها وما بقي من الضمير المرفوع في يليها
مثل لا غلام رجل ظريف مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ
لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق
قوله فيها ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة
مشبها بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهور من تتمة المثال
كليهما فان كان اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الا
حوال المذكورة بل كان معرفة بانتفاء الشرط الاخير فقط هو
كونه

كونه مضافا او مشبها به اي يليها نكرة غير مضاف ولا مشبها
به ليترتب عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان
مفردا معرفة او مفصولا لحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب
به اي على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح
في الوحدة نحو لا رجل في الدار والكسر في الجمع المؤنث السالم
بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها
في المثنى والمكسور ما قبلها في الجمع المذكر السالم نحو لا مسلمين
ولا مسلمين لك والمراد بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع
له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما بني لتضمنه معنى من في
مثل لا رجل في الدار الا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول
هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا فحذف من تخفيفا
وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف يستحقها
النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له
لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما
ما يستحقه في الاصل من الاعراب وان كان اي المسند اليه
بعد دخولها معرفة بانتفاء الشرط الثاني او مفصولا
بينه اي بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء شرط
الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه
مضافا او مشبها به اولا وهي ستة صور نحو لا زيد في الدار

ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة
ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو
ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه الصور الست
الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر لا النافية
للجنس فيها واما في المفصول فلضعف لا عن التاثير مع
الفصل والتكرير اي وجب تكرير اسمه لكن مطلقا لا بعينه
اما في المعرفة ليكون كالعوض عما فات التنكير من معنى نفي الآحاد
واما في النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب له من سؤال
السائل أفي الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جار في المعرفة
ايضا ونحو قضية اي هذه قضية ولا ابا حسن لها اي
لهذه القضية هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان
معرفة وجب الرفع والتكرير فان ابا حسن لا شك انه معرفة لان
ابا حسن كنية علي عليه السلام ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو
منصوب غير مكرر فاجاب بانه متاول بالنكرة اما بتقدير
المثل اي ولا مثل ابا حسن لها فان مثلا لتوغله في الابهام
لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او بتاويله بفيصل بين الحق
والباطل لاشتهاره عليه السلام بهذه الصفة فكانه قيل
لا فيصل لها ويقوي هذا التاويل ابا حسن لحذف اللام
لان الظاهر ان تنوينه للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة
الا بالله

الا بالله اي فيما كررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما
نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه
فانها بحسب التوجيه تزيد عليها الاول فتحهما اي الحول والقوة
الا بالله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطف
على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف اي لا حول
ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة اي لا حول موجود الا
بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى للاستغناء عنه
بخبر الجملة الثانية والثاني فتح الاول ونصب الثاني اي لا
حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي
الجنس واما نصب الثاني فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي
والثاني معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه
لمشابهة حركته حركة الاعرابية ويجوز ان يقدر لهما خبر
واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول
ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول
فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا الثانية زائدة
والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف
مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على
جملة بان يقدر لكل منهما خبر على حدة والرابع رفعهما
بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب ابغير الله
قوله م

التابع بنيهما ومعرب لان الاصل في التوابع تبعيتها
لمتبوعاتها في الاعراب دون البناء رفعا حملا على محل البعيد
ونصبا حملا على اللفظ او على محله القريب نحو لا رجل ظريف
بالفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب والا اي وان
لم يكن النعت كذلك فالاعراب اي فحكمه الاعراب لا غير
رفعا حملا على المحل البعيد او نصبا حملا على اللفظ او على المحل
القريب وقد مرت امثلته في بيان فوايد القيود في العطف
على اسم لا المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف
فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام
لك والعباس واذا كان لا مكررا في المعطوف فحكمهما
علم في نحو لا حول ولا قوة فيما سبق بان يحمل على اللفظ
اي لفظ اسم لا المبني ويجوز نصبه بانه يحمل على اللفظ المحل
ويجوز رفعه نحو ما جاءني ولا امرأة فيه البناء لكان الفصل
بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل لعلة الفصل بلا المؤكدة اذ
المعطوف على النفي يزاد فيه لا كثيرا الى الاصول والنفي مثل
لا اب وابنا وابن في قول الشاعر لا اب وابنا مثل مروان
وابنه اذ هو بالمجد ارتدى وتأزرا وسائر التوابع لا نقل
عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادي كما
ذكره في الاصل ليس مثل لا ابا له ولا غلامي له اي كل تركيب

يكون

يكون فيه بعد اسم لا الذي لنفي الجنس لام الاضافة واجري على
ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف في نحو اب وحذف
النون من غلامين له جائز بغير انه الاصل في مثل هذين
التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا
فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار مع المجرور خبر لها ومقدرا
على قلته مثل لا ابا له ولا غلامي له بزيادة الالف في اب
واسقاط النون من غلامين كما في حالة الاضافة لشبهها
له اي الاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف
بالمضاف واجراء لاحكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف
النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته
اي مشاركة اسم الذي لا يضاف باظهار اللام فيه مع ما يضاف
اليه له اي للمضاف في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث
هو مضاف بغير الاضافة وهو الاختصاص او العزاة
مثل لا ابا له ولا غلامي له جائز لشبهه له اي مثل هذين
التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف اي بتركيب
يشتمل على الاضافة لمشاركته اي لمشاركة مثل هذين
التركيبين له اي لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنى
ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص الا ان بين الا
ختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب

للاضافة اتم ما يفهم من غيره ومن ثم اي لاجل ان جواز مثل هذين
التركيبين انما هو بتشبيه غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص
لم يجز تركيب لا ابا فيها اي في الدار لعدم الاختصاص فان الا
المفهوم من اضافة الاب الى شيء انما هو بابوته له وهذا الا
منتف بثبوت الاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار
فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار
لمشاركته في اصل معناه وليس اي مثل هذين التركيبين مضافا في
الحقيقة لفساد المعنى المراد المقصود بها على تقدير الاضافة وهو
نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين لمرجع الضمير المجرور باللا
من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على تقدير
الاضافة من وجهين اما اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير
الاضافة لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اي اباه
موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانيا فلان المراد نفي
ثبوت جنس الاب او الغلامين له لا نفي الوجود عن ابيه
المعلوم او غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه والخليل بن احمد
النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم
او لان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فذهب سيبويه
والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار
المعنى واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه تاكيدا للام

المقدرة

المقدرة وحكم المضاف لفساده كما عرفت ويحذف اسم لا الجنس كثيرا
مثل لا عليك اي لا باس عليك وفي الحذف الاسم مع وجود الخبر
لئلا يكون اجحافا وفي قولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز
ان يكون كزيد اسمها والخبر محذوفا اي لا مثله موجود وجاز
ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم
محذوف اي لا احد كائن كزيد خبرها ما ولا المشبهتان بليس في النفي
والدخول على الجملة الاسمية بليس وهو المسند بعد دخولها اي دخول
ما ولا وهي اي خبريتهما ولا بهما وكذا السقية اسمهما بهما
لغة حجازية وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعلهما
خبرها اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر
خبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث
لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم
اسما لهما بل هما مبتداء وخبر على ما كان عليه قبل دخولهما
عليهما ولغة اهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى
ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو
ما ان زيد قائم قيل انما خصت بالذكر لانها لا تزاد مع لا في استعمالهم
وهي زائدة عند البصريين وان نافية مؤكدة عند الكوفيين
او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم
نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عمل ما وكذا اذا كان مع واحد من هذه

الامور الثلاثة اما اذا زيدت ان مع ما فلان ما عامل ضعيف
عمل بالتشبيه بليس فلما فصل بينهما وبين معمولها لم تعمل واما اذا
انتقض النفي بالا فلان عملها لمعنى النفي بالا فلان عملها لمعنى النفي
فاذا انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فليتغير الترتيب مع
ضعفها في العمل واذا عطف عليه اي على خبر ما بموجب بكسر
الجيم اي بما يقتضي الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو
ما زيد مقيما بالاحسا في وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع
اي فحكم المعطوف الرفع لا غير لكون ما بمعنى ليس الا في نقض
النفي المجرور هو ما اشتمل اي اسم اشتمل على علم الجر الاول
التي هي محال الاعراب فانه لا ... عليها المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام الاسم على علم المضاف
اليه اي علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعني
الجر سواء كان بالكسرة والفتحة او الياء لفظا او تقديرا و
وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات
المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافا اليه والمضاف اليه
وان كان مختصا بما عرفه به لكن المشتمل على علامته اعم منه وما
هو مشتبه به فيدخل في تعريفه المجرور مثل بحسبك درهم
وكفى بالله شهيدا وكذا المضاف اليه بلا بالاضافة
وان لم يكن داخلا في تعريفه والمضاف اليه وان كان مختصا

وهو هنا

وهو هنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم وذهب المص في ذلك
على مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف
الجر لفظا ايضا كل اسم حقيقة او حكما ليشمل الجمل التي يضاف اليها
نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر نسب اليه شئ
اسما كان نحو غلام زيد او فعلا نحو مررت بزيد بواسطة حرف
الجر لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثال مررت
بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل ابقاء
اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف
قمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو
في لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر فالتقدير اي تقدير حرف الجر
شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا لا بد من ان يتلفظ
بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اي منسلخا عن تنوينه او ما يقوم
مقامه من نون التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة
لان التنوين او النون دليل تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يجعلوا
الكلمتين منزجا يكتسب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص
او التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وعوضوها بالثانية
ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث لم يسموا
قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل
للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المص في المتن

والصريح في شرحه لان التقسيم للاضافة المعنوية واللفظية
انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير حرف الجر
فيها لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شيء منه من سائر مصنفاته
وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها مثل ضارب زيد
بتقدير اللام تقوية للعمل اي ضارب لزيد وفي اضافة الى فاعلها
مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان في حسن الوجه ذكر الوجه
فوقنا اجانب زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز كانه في هذا الحسن
الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اي شيء منه حسن فاذا
ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة
تخصيص فلا يصح ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا
في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون
مما تفيده الاضافة فليست فائدة الاضافة الا التخفيف في
اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اي منسوبة
الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا او
لفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها
اليه والمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة
كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها
فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام
زيد او كانت صفة لكن غير مضافة الى معمولها بل الى غيره
كصانع

كصانع مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد
وحسن الوجه وهي اي الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما
بمعنى اللام فيما اي في المضاف اليه عدا جنس المضاف وظرفه
اي الا يكون صادقا على المضاف وعلى غيره والا ظرفا له نحو غلام
زيد فان زيد ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفا له
هاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد واما بمعنى
من البيانية في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره
بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على المضاف اليه فيكون
بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في ظرفه اي ظرف
المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف وح ان
كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام ولما
مساو له كليث واسد او اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة
على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم
الفقه وشجر الاراك فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام
واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف
فالاضافة بمعنى من والا فهي ايضا بمعنى اللام فالاضافة ح
الا في الفضة بيانية واضافة فضة الخاتم بمعنى اللام كما في
فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو
بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص

المراد بالاحد يوم الاحد

وفي عبارة السعد اي محشي اضافة الاول الى الكليات
نحو الاسد والانسان الى الكليات نحو الليث ونحو فلا تفيد
التعريف والتخصيص واما الثاني فلان المضاف اليه ما لا
في الفضة لغايتين لا يصح المضاف اليه الا التعميم
نحو لبلاد اضافة المعنوي نحو احد اليوم واليوم
لعلم ان الاحد والاحد لا يكون اليوم الا التعميم
عبد

الذي هو مدلول الكلام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر
الاراك بمعنى اللام ولا يجوز اظهار اللام فيه وجعله الاصل يرتفع الاشكال
عن كثير من موارد الاضافة الاميرية ولا يحتاج فيه الى التكلفات
البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وهو اي ما الاضافة بمعنى في
قليل في استعمالهم ورد بها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام
نافي معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع
فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى
الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين
قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا ردوها الى الاضافة
بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة
في كلامهم فالاولى ان يجعل قسما على حدة نحو غلام زيد
مثال للاضافة بمعنى اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة مثال
للاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة
بمعنى في اي ضرب واقع في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية
تعريفا اي تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان
هيئة التركيب في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة
مضاف على معلومية المضاف لانه نسبة امر الى معين فيستلزم معلومية
المنسوب معهودية فان قلت غير لازم كما لا يخفى فان قلت
فلم قلت في غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين

فلا يكون

فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف
قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل
بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك
على خلاف وضعه وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما
لا تفيد التعريف وان كانا مع المضاف اليه المعرفة
لتوغلهما في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد
يعرف بغيرية كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك
اذا كان المضاف اليه مثل اشتهر بمماثلة في شيء من الاشياء
كالعلم والشجاعة فقيل له جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي
يماثله في الشيء الفلاني وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا
اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل
فان التخصيص تقليل الاشتراك فيه ولا شك ان الغلام قبل
اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امراة
فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امراة وقلت الشركة فيه
وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان
معرفة من التعريف فان كان ذا اللام حذف لامه وان كان علما
نكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم يكن
معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده
وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من

من التعريف معنى الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير
تجريد او كان معرفة تجردت عن التعريف وانما يجب التجريد
لان المعرفة لو اضيف الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو
التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيف المعرفة الى
المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة حيث لا يفيد
تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة
وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس
في لزوم تعريف المعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك
قيل لا نسلم انه في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها
زوال تعريف وهو تعريف الحاصل باللام او الاضافة
وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين
صارت اعلاما لم يبق فيها الا اشارة الى اصلها متميزا
باللام او بالاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل
تعريف بتعريف واما اجازة الكوفيين من تركيب الثلاثة
الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى
معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف
قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل
واما استعمالا فلانه لم يثبت من الفصحاء من ترك اللام قال
ذو الرمة ثلث الاثافي والديار البلاقع واما ما

في الحديث

والمعنى اذا ادخل العالم في النزل المعشوق وله بين الناس احد من الاثافي وبين الاثافي والديار البلاقع وسلم الاثافي والديار البلاقع بلدين جمع ...

في الحديث من قوله بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة
والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احترازا
عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احترازا
عما اذا كانت صفة مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم
العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله
وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها و
لا تفيد الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا
تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى اي
يسقط بعض المعاني من ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من
اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي
اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب
زيدا وحكما مثل حواج بيت الله وبحذف نون في التثنية
والجمع مثل ضاربا زيد وضاربوا زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط
بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقايم الغلام كان اصله
القائم غلامه فحذف الضمير من غلامه واستتر في القائم فحصل
التخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف
اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله زيد قائم غلامه فالتخفيف
في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره
في الصفة ومن ثم اي من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية

التخفيف في اللفظ وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص حاز
تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة الصفة الى معمولها
وجعلها صفة للنكرة لانها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب من جهة م
وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا
لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثاني لكون
المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد انه يشار اليه بثم وهو مجموع
امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفا
التعريف او التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع
الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك
الامور دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبا
بعض فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص
ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز التركيب الضارب زيد
والضاربوا زيد لحصول التخفيف فيهما بحذف التنوين وامتنع
الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب زيد
انما سقط للالف واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل
في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص
بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط فعلى هذا كان الاولى بسبب
تقديم هذا الفرع لكنه اخره لكثرة لواحقه خلافا للفراء
فانه يجوز تركيب الضارب زيد ايضا لانه يتوهم ان دخول
لام

لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين
بسبب الاضافة ثم عرض اللام واجاب المص عنه في شرحه بانه
غير مستقيم لان القول بتاخر اللام المتقدم لفظا حسا على الاضافة
مجرد ادعاء مخالف للظاهر ولما اورد ما وقع في شعر الاعشى من قوله
الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف
على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها نحو مررت
الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع
هذا فاجاب عنه المص بقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها
يعني ان هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل
به لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضا
ولا يخفى ان فيه ضرب مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد
انه ضعيف في الاستدلال به اذ الاظهر فيه على الجر فانه حمل النصب
حملا على المحل او على انه مفعول لفعل لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا
يتحمل في المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها اخبر جاز هذا التركيب
ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف
والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجي خلفها
اطفالها اي ممدوحه الواهب المائة الهجان اي البيض من النوق
ويستوي فيه الجمع والواحد والهجان صفة للمائة او بدل عنها او
قيل الثلاثة الالقاب كما هو مذهب الكوفيين وعبدها اي رعاتها

تشبيها له بالعبد لقيامه بحق منعمه اي العبد بها حقيقة باضافته لا
صلة لبسه عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثات النتاج حال من
المائة يزجي بالزاي المعجمة والجيم على صيغة المعلوم الذكيات اي تسوق
فاعله ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة
المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله
وحقيقة الامر لا ينكشف الا بعد معرفة حركة حرف الجيم من الفصل
ولما لانه قاسه على الضارب الرجل والضاربك فاجاب المصنف عنه بقوله
وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف
لعدم التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه
وهو جر الوجه بالاضافة وفيه ثلاثة اوجه رفعه على الفاعلية ونصبه
على التشبيه بالمفعول وجره بالمحل انتهى الجهة في كون المضاف صفة و
المضاف اليه جنسا معرفين باللام وهذا التشبيه مفقود بين
الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق
والضاربك يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه
كما عرفت وكذا اشتبهه يعني وهو المضاف في الضاربه في غيرهما
فيمن قال اي في قول من قال يعني سيبويه واتباعه انه اي الضاربك
في الضاربك مضاف ودونه من قال انه غير مضاف والكاف منصوب
المحل على المفعولية والتنوين محذوف للاتصال الضمير لا للاضافة
فانه لا احتياج في جوازه للحمل حملا اي المحمولية على ضاربك فالحمد
فافهم

فاعل المفعول له والفعل المعلل به اغني جاوه بيانه انهم ارادوا صوغ اسما
الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلة
التزموا الاضافة ولم يمكن يفعلوا الى الحصول تحقق تخفيف
فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال
الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك وجوزوه بدونه
حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل واحد منهما
اسما فاعلا مضافا الى ضمير متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة
لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد
والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة
لانها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك اي الاعلى حاله
ان يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف فيقال ضاربك كما
يتصور ضارب زيدا ثم يضاف فيقال ضارب زيد ولم يتصور ضاربك
فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة وللقائل ان يقول
لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضاربا اياك بالفصل بالتنوين ثم
لما اضيف حذف التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك
وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان
كل واحد منهما اسما فاعلا مضافا الى ضمير متصل من غير اعتبار حذف
تنوينها قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه
لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا حملنا قوله وضعف الواهب
الأولى

الحجاز وعبدها فقوله الضارب الرجل والضاربك حملا على نظيرهما
على الاجوبة عن الاستدلالات الفراء على جواز الضارب زيد
عن جانب الخصم على موافقة بعض الشارحين ولك ان تجعل
كل واحدة منهما اشارة الى المسئلة على حدة مناسبة للحكم
باستناع الضارب زيد ففي قوله وضعف الواهب المائة الهجان
وعبدها انه ضعيف عطف المجرد عن اللام على المحلى به الضارب
اليه صفة مصدرة باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب
زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه
قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه وحمل ونحن فيما
من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول
واجماع كل من الصورتين الاخيرتين في المسئلة ظاهر ونحن
الرد على الفراء والاستدلال لا ليهما ولا يضاف موصوف الى
صفة مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوضعي بحاله لان لكل
من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي معنى لا يقوم احدهما
مقام الاخر ولهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها
فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة
جرد خلافا للكوفيين فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع
وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعدة
الاولى وهو قوله لا يضاف موصوف الى الصفة مثل مسجد الجامع

وبالجملة

وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحد من
هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفة فان الجامع صفة المسجد
والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة
وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان مثل هذه التراكيب
متأولة فمسجد الجامع متأول بمسجد الوقت الجامع وذلك
يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت معتبرا في نظم الكلام
ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع الا
يراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف
وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منظورا
عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع
الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا
القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متأول بصلوة الساعة الاولى
وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التاويل
لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب
بالغربية لا توصيف مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال هنا مكان
جزء وكل فالكل الذي اضيف اليه الجانب هو الجزء والاضافة بيانية والكل
الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على
القاعدة الثانية وهو قوله ولا يضاف صفة الى موصوفها مثل
جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق

بازاء

وقدمت الصفة على الموصوف واضيفت اليه واجيب عنه بانه متاول بانهم
حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلا
تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها اشتراكهم في كونها
صالحا لان يكون قطيفة وغيرها اضافوه الى جنسه الذى يختص به
كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافته اليها من حيث انه صفة لها
بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها للتخصيص وعلى هذا القياس
اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل اى مشابه للمضاف اليه في العموم
والخصوص الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث و اسد
في الاعيان وحبس ومنع في المعانى والاحداث او غير مترادفين
بان يتساويين في الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة في
ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رايت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيد
رايت ليثا بدون التاكيد فذكر الاسد واضافة
الليث اليه لغو لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص في
مثل كل الدراهم وعين الشيء فانه اى المضاف منهما الخفيف اى يصير
خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء
افادت الاضافة التعريف او التخصيص واحتمل العين غير الشيء
اذا كان اللام فيه للعهد ظاهر واما اذا كان للجنس ففيها خفاء
على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص مثل
قولهم سعيد كرز ونحوه فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد
كليث

كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الاخر فاجيب بانه
متاول بحمل احدهما على المدلول والاخر على اللفظ فكانك اذا قلت
جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز
سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اعرف من الاسم
غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس
في اخره حرف علة والملحق به وهو ما في اخره واو او ياء ما قبلها
ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف علة بعد السكون
لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان
حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد
استراحة اللسان لا يثقل عليها الحركة بعد السكوت يعنى في
الابتداء فكذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر اخره للتناسب مثل
ثوبى وداري في الصحيح وظبيى ودلوى في الملحق به والياء مفتوحة
او ساكنة وقد اختلف في ايتهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ
الاصل في الكلمة التى على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء
بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما يبنى على الحركة الفتح
والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان اخره اى اخر الاسم
المضاف الى ياء المتكلم الفا تثبت اى الالف على اللغة الفصحى
لعدم موجب الانقلاب نحو عصاى ورحاى وهذيل وهى
قبيلة من العرب تقلبها اى الالف ياء لكونها لغير التثنية

ياء لمشاكلة ياء المتكلم ويدغم في الياء مثل عصيّ ورحيّ ولا تقلب الف التثنية
كعلاماي لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان آخره اي آخر
الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما
هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم فاسقط
النون للاضافة وادغم الياء في الياء فصار مسلمي وان كان آخره واوا
قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون
اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها
انقلبت
لانها لما قلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغيرها حتى تكون
بالحركة المناسبة لها فقيل مسلمي وان كان ما قبل الياء او الواو فتحة بقي
ما قبلها مفتوحا كقولك في مسلمين مسلمي وفي مصطفون مصطفي
لخفة الفتحة وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث الساكنين
اي للزوم التقاء الساكنين ان لم تحرك واختير الفتحة لخفة
واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها مضافة لغير المتكلم فاخي
وابي اي فالحال اخي وابي منها اذا اضيفا الى ياء المتكلم اي يقال اخي
المبرد
وابي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف لجعله نسيا منسيا وجاء
فيهما اخيّ وابيّ برد لام الفعل فيهما وهي الواو وجعلها ياء والادغام
الياء في الياء متمسكا في ذلك بقول الشاعر وابيّ مالك ذو المجاز
بدار وحمل الاكثر على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه المبرد بان
ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون
الجمع

المقسم به اي ابي جمع اب باصله ابين سقطت النون في الاضافة فاجتمعت
يا آن فادغمت الاولى في الثانية صار ابيّ وفتحا جميعا هكذا
في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابناء
نساء
اي لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا ابا بانفدائكم وتقول
اي امرأة قائلة لاستماع اضافة الحم الى المذكر حمي وهني بلا رد
المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخي وابي لانه
لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان
نقل
عن بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال في فم حال اضافته
الى ياء المتكلم في بالحذف والقلب والادغام في الاكثر اي في اكثر مواضع
استعمالاته وفمي في بعضها ابقاء للميم العوض عن الواو عند قطعه
عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة
قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلاث ولكن فتح الفاء
افصح منها اي من الضم والكسر وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم
او حمك ورأيت حما وحمك ومررت بحم وحمك ومثل خبء بالهمزة
فيقال هذا حمء وحمؤك ورأيت حمأ وحمأك ومررت بحمء وحمئك
ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورأيت حموا وحموك
ومررت بحمو وحموك ومثل عصا بالالف فيقال هذا حما
وحماك ورأيت حما وحماك ومررت بحما وحماك مطلقا اي
فراد
جواز حم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلق غير مقيد بحال الا

والاضافة بل يجئ هذه الوجوه فيه في كل من حالتي الافراد والاضافة
وخاص مثل يد مطلقا اي في الافراد والاضافة يقال هذا هن
ورايت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك
وذو لا يضاف الا الى مظهر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس
والمضمر ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول
الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف
الا الى اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص المظهر بالذكر لانه كالبعض
تلك الاسماء حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم ومعنى اضافته الى
مظهر مطلقا نفيا للاختصاص بحكم خاص باعتبار اضافته اليه ولا يقطع
ابدا عن الاضافة لان جعله وصلة الى اسماء الاجناس ليس الا
بالاضافة اليها التوابع وهو جمع تابع منقول من الوصفية
الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل
والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي من اقسام
الاسم فلا تنتقض حدها بخروج نحو ان وضرب ضرب لعدم كونهما
من افراد المحدود كل ثان اي متأخر لوحظ مع سابقه كالثاني في الرتبة
الثانية منه فدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعدا مثل لبس
باعراب سابقه اي بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه جنس
اعراب سابقه ناشئا من جهة واحدة متخصصة مثل جاءني زيد العالم
فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية منه واعرابه من

جنس

جنس اعرابه وهو الرفع في كل منهما ناشئ من جهة واحدة
متخصصة هي فاعلية زيد العالم لان المجيء المنسوب الى زيد في قصد
المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان يشتمل
التوابع والخبر المبتدأ وخبر كان واخواتها وثاني مفعولي ظننت
واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدأ والثاني
مفعولي ظننت واعطيت فانهما من جهة واحدة يخرج هذه الا
شيئا لان العامل في المبتدأ والخبر وان كان هو الابتداء اعني
التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث
انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدأ ومن حيث انه
يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة
واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي مظنونا اولا ومظنونا
عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذا اعطيت
من حيث انه يقتضي اخذا ومأخوذا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما
من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة
الى الاول موقع السابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا اي محليا
حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل
ولا نحو جاءني ... انما لفظا كما هنا السبب في تعرف الا
التعريف انما يكون للجنس لا للافراد والافراد
فالمحدود بالحقيقة التابع والحد مدخل الكل وهو نحو جاء

سابقة من جهة واحدة لكنه لما ادخل كل عليه افادة صدق المحدود على
كل افراد الحد فيكون مانعا والاظهر ان المحدود فيها المقدم ويكون معنى ها
فيكون جامعا فيحصل من جامع ومانع يكون جمعه ومنعه كما المنصوص
عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في
متبوعه اي يدل بهيئة تركيبية مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه
مطلقا اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوص مادة من المواد احترازا
عن سائر التوابع فلا يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه او
المعطوف في قولك اعجبني زيد وعلمه ولا التاكيد في مثل قولك جاني
القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع
في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي بخصوص موادها فلو
جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد وغلامه
او جاني زيد نفسه لا تدل على معنى في متبوعها على اطلاقها بخلاف الصفة
فان الهيئة التركيبية الصفة والموصوف يدل على حصول معنى في متبوعها
في اي مادة كانت وفائدته اي فائدة النعت غالبا تخصيص في النكرة
كرجل عالم وتوضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء
من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم
نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التاكيد مثل نفخة واحدة
اذ الوحدة تفهم من التاء في نفخة فاكدت بالوحدة ولما كان غالب افراد
الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت

حتى

حتى تاولوا غير المشتق بالمشتق ولما لم يكن هذا مرضيا للمص رده بقوله
ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره في صحة
وقوعه نعتا اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق لغرض المعنى
اي الغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما اي
في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذي مال فان التميمي يدل دائما على ان
لذات ما نسبة الى قبيلة تميم وذو مال يدل على ان ذاتا ما صاحب المال او
خصوصا في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى
لذات ما وصح لذلك ان يقع نعتا وفي بعضها لا يدل على ذلك وح
لا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فان اي
فاي رجل باعتباره لانه في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح
ان يقع نعتا وفي مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع
نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل
على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات
المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي بعض المواضع الاخر
التي لا يدل على معنى هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان
الرجل بدل من اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت
بزيد هذا اي بزيد المشار اليه بهذا فهذا في هذه المواضع يدل على معنى
حاصل في ذات زيد فوقع صفة له وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا
المعنى لا يصح ان يقع صفة ويوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية

التي هي في حكم النكرة لان الدال الذي على معنى في متبوعه كما يوجد في المفرد
كذلك يوجد في الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية
لا يقع صفة الا بتأويل بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه اي مقول
مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير
الراجع الى تلك النكرة ليرتبط نحو جاءني رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها
الضمير الرابط يكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان يقع
صفة له مثل جاءني رجل زيد عالم وتوصف بحال الموصوف اي بحال
قائمة به نحو مررت برجل حسن الوجه اذ الحسن حال الرجل وصفته
وبحال متعلقه اي متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية يحصل
له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن
الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول اي النعت بحال الموصوف
يتبعه اي الموصوف في عشرة امور يوجد منها في كل تركيب اربعة
في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتأنيث الا اذا كان صفة مستويا فيها المذكر
والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور وفعيل بمعنى
مفعول كرجل جريح وامرأة جريح او كان صفة مؤنثة تجري على المذكر
كعلامة والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة
الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها
في كل تركيب اثنان وفي الباقي من تلك الامور العشرة وهو ايضا

خمسة

خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كالفعل لشبهه به
ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان
مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فاصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله
في التذكير والتأنيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا
مفصولا ذكر او انث جوازا بقوله مررت برجل قاعد غلامه مثل
يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال
قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامرأة قائم ابوها
مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمور
او معمورة داره او قائم او قائمة في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم
في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف
بحال الموصوف ايضا في خمسة البواقي كالفعل لان فاعله كالضمير
المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا استند الى الضمير يلحقه
الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث وتاء
في الواحد المؤنث ولذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال
ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول
في الفعل يضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثاني
بهذا الحكم قلنا المعتبر الاصل في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف
بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه في الامور العشرة
وكان الثاني يخرجه مشابهته للفعل في الخمسة البواقي عن هذه القاعدة التبعية

لما عرفت الكوفيين بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه
لا حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول لكنه لم يكتف فيه بالحكم بعدم
التبعية فانه غير مطلوبة بل بين ضابطة عدم تبعية له بكونه كالفعل
بالنسبة الا الا بعده ليتبين حاله عند عدم التبعية ومن ثم
اي من اجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل حسن قام
رجل قاعدا غلمانه كاحسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة
غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كاحسن تقعد غلمانه وضعف قام
رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه [illegible]
المثنى والمجموع في الفعل المسند الى الظاهر مما ضعيف ويجوز [illegible]
حسن ولا ضعف بقعود غلمانه وان لا يقعدون جمعا ايضا كقاعد
لانه اذا كسرت الاسم المشابهة للفعل لفظا من موازنة الفعل [illegible]
لان الفعل لا يكسر فلم يكن بقعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع
فيه فاعلان في انه الا انه يجمع بجرم الواو من الاسماء الجمعية او بجعل للنظر
بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا والمضمر لا يوصف لانه [illegible]
المتكلم والمخاطب اعرف المعارف [illegible]
ومعنى الوصف المرجح الوصف المادح والذام [illegible]
لانه ليس في المضمر معنى الوصفية [illegible] على قيام معنى بالذات لانه
يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله
ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح الرضي فقال لم يذكر المصنف انه لا يوصف

بالمضمر

بالمضمر لانه يتبين ذلك بقوله والموصوف اخص او مساو اي الموصوف
المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة [illegible]
هيهنا لان الغرض من الصفة الاسمية ان يكون الكل اعلى من الصفة في التعريف
او مساويا لها لانه لو لم يكن الكل فيها فلا اقل من ان لا يكون ادنى [illegible]
والمفصل عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام
ثم [illegible] ثم المعرف باللام والموصولات [illegible] مساويات ومن ثم
اي من اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله
اي بذي اللام او الموصول فانهما متماثلان [illegible] فذو اللام لما عرفت
بينهما من المساواة في التعريف نحو جائني الرجل الفاضل او الرجل الذي
كان عندك او بالمضاف الى احدهما اي المعرف باللام بلا واسطة نحو جائني الرجل صاحب
الفرس او بواسطة نحو جائني صاحب لجام الفرس لان التعريف تعريف المضاف
مثل التعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه
وغيره لا في سائر المعارف فانها اخص من ذي اللام فلو وقع اخص نعتا
لغير اخص [illegible] على البدل عند صاحب هذا المذهب [illegible]
وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة بذي اللام نحو مررت بهذا الرجل
مع ان القياس يقتضي [illegible] بغير اللام والموصول والمضاف
الى [illegible] للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع
المقتضي لبيان الجنس [illegible]
بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة من [illegible]

والسؤال من المحاكم العقلي ضعيف فذو اللام لتعينه في نفسه حل
الموصول عليه مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت بهذا الذي كرم اي
الكريم د من ثم اي من اجل ان التزام وصف باب هذا بذي اللام لرفع
الابهام لبيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يبين به جنس
المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت
بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه انسان لاجل العطف
بغير العطوف بالحرف تابع مقصود اي مقصود بنسبة المسند او بنسبة
المسند اليه بالنسبة الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق با
بالمقصود المفهوم من المقصود مع متبوعه اي كما يكون هو مقصود
بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جائني زيد
وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد مقصود بنسبة المجي اليه بنسبة
المجي الواقعة في الكلام وكان النسبة المجي اليه مقصودة كذلك
نسبة الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله مع متبوعه
مقصود بالنسبة احترازا عن غير البدل من التوابع لانها غير
مقصودة بل المقصود متبوعاتها فقوله مع متبوعه احترازا عن
البدل لانه المقصود دون متبوعه فخرج بقوله مع متبوعه
المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها
احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد
بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع ويكون

التابع

التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع عني من
استقلاله به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف
النسبة مقصود بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره
جعل مصنفا ارد فه لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اي
بين ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتي
تفصيلها في قسم الحروف انشاء الله مثل قام زيد وعمرو ولم
يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف
العشرة لان الحروف قد يتوسط بين الصفات مثل جائني زيد العالم
والشاعر والدهم فالصفة الداخلة عليها حرف العطف كالشاعر
والدهم يصدق عليها انها صفة لزيد تابعة له بتبعية
المعطوف عليه وانها مع كونها معطوفة على الصفة المتقدمة
تابعا لها فيصدق على هذه الصفة من جهة الاولى انها تابع
لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لان
توسط حرف العطف بين شيئين لا يلزم ان يكون التابع العطف
على الاول فلو لم يكن قوله مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة
من جهتها الاولى في حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفا
فلم يبق مانعا فقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف
والصفة لتأكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف وحكم
المص في شرح المفصل في باب الاستثناء بان قوله تم ولها كتاب

في قوله وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية
ولو كونه بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه مثل هذه الصفة ونقل عن المص
انه قال في امالي الكافية ان مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط
بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بعطف على التحقيق
وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول
العاطف لنوع من الشبه للمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حذف العاطف
كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بعطف وقال بعضهم فيه
نظر لان الحرف المتوسط بينهما عاطفة لها لا لتغايرهما على ما هو يدل
عليه في غيرها من الجمع والترتيب ونحو ذلك ففي جعلها غير عاطفة
في الصفات وعاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة
داعية اليه واذا عطف على المضمر المرفوع لا المنصوب والمجرور
المتصل بارزا كان او مستترا اكد بمنفصل اولا
ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا
من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل
والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كانه عطف
على بعض حروف الكلمة فاكد او بمنفصل لانه بذلك يظهر ان
ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل
جواز افراده مما اتصل به بتاكيده بمنفصل له نوع استقلال
ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم

المعطوف

المعطوف عليه وكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل
فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا
وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى
فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل ضربنا انا وزيد وزيد ضرب
هو وغلامه الا ان يقع فصل بين المضمر المرفوع المتصل وبين
ما عطف عليه لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك نفيا
فيجوز تركه اي ترك التاكيد لانه قد طال الكلام لوجود الفصل
فحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف
نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا
فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد
النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى
نحو فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والامران
متساويان هذا واعلم ان المص مذهب البصريين ان التاكيد با
بالمنفصل هو الاولى ويجوز العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن
على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور
اعيد الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره
اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا
جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ
يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور الضمير المنفصل

المتصل
كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اي لا ثم عطف عليه كما عمل في المرفوع
وفي استقامة المرفوع لا صالة وكلا يكتفي بالفصل لان الفصل لا
تأتي له الا في الجوار نحو ترك التاكيد بالمنفصل لا اختصار فحيث لا
يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له انفكاك يكتفى به
لم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال
وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل كرر جره بالاول والثاني
كالعدم معنى بدليل قوله لم يبق الا وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد
وقيل جره بالثاني كما في الرضا اي ابن كفر بالله وهذا الذي ذكرنا
اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين
ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في
حال السعة مستدلين بالاشعار وغيرها فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع
المتصل في نحو جاءني كلهم والابدال منه نحو اعجبني جمالك من غير شرط
تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت
بك نفسك والابدال منه نحو عجبت بك جمالك من غير اعادة الجار
ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا
مع اعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب اما
كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين
لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما
فلا حاجة في ربطهما بالمتبوع الى تحصيل مناسبة ثانوية بخلاف

العطف

العطف فان المعطوف مغاير للمعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف
فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع
وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال
ويناسب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل ويقوى مناسبة المجرور
بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه
فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله
بشرط ان لا يكون ما يقتضيه منتفيا في المعطوف وانما قلنا
في الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال
العارضة له من حيث كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير
والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم
المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا
في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث
معطوف على رجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما
يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو
مفقود في المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها مع ان رب تقتضي التنكير
لقصد عدم التعيين اي رب شاة وسخلتها او محمول على انكار
الضمير كربه رجلا على الشذوذ اي رب شاة وسخلة شاة
وكذا ٢ المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال العارضة له بالنظر
الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه ولهذا

وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لانه ضم زيد مبنيا للنظر الى حرف
النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه
مفردا معرفة وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله
ليس مثل زيد فان زيدا مفردا معرفة وعبد الله مضاف ومن ثم
اي ومن اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع
لم يجز في نحو ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع في
ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا على قائم فيكون خبرا عن
زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد
الى الاسم فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما والمبتدا هو عمرو ويكون
من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان للقائل ان
يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد
الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه
ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذي يطير
فيغضب زيد الذباب لانها اي الفاء في هذا التركيب للسببية
اي فاء لها نسبة الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف
فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف
لكونها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي للثانية فالمعنى الذي يطير
فيغضب زيد بسببيته الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير اي الذي
يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا عطف اي اذا وقع العطف

بالرابط في الاولى والمعنى الذي اذا يطير فيغضب زيد الذباب او نحو منها سببية الاولى ٢

بناء على

بناء على وجود عاملين بان عطف على اسمين المعمولين لعاملين بعاطف
واحد وقال بعض شارحي الكتاب الاظهر عندي ان العطف هاهنا
محمول على معناه اللغوي اي امالة الاسمين الى العاملين بان
يجعلا معمولين لهما وانما اكتفى الشارح على ان المعطوف على معمولي عاملين
وانما قال على معمولي عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه جائز
اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وعمرو بكرا ولا على الاكثر من ثنتين فانه
لا خلاف في امتناعه مختلفين اي غير متحدين بان يكون الثاني
غير الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد
عمرا ويكون داخلا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل
فيه اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد له وفي ذلك العطف كما
وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر
اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا فهذا وان كان بحسب الظاهر
جائز لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد
لم يقو ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز
هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يأول الشواهد الواردة
عليها ولا يقتصر على الصورة السماع بل يعمها وغيرها وعدم جواز
ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا في
نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا يعني
الا في صورة تقديم المجرور معناه من المرفوع او المنصوب لمجيئه في كلامهم

عطف بيضاء على سوداء حتى يلزم العطف على معمولي عاملين كل والعامل مضاف اليه الجار والشحمة عطف على تمرة حتى يصير اسما لما النافية كما ان التمرة اسم لها وهذا ماخذه العطف هنا

واقتصر الجوان على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد
السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في
هذا الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه
على اعرابه نحو تريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الاخرة لما
جاء في بعض القراءة اي عرض الاخرة التاكيد تابع يقرر امر المتبوع
اي حاله وشانه عند السامع يعني يجعل حاله ثابتة مقررا عنده في
النسبة اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه فيثبت عنده ويتحقق
ان المنسوب او المنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير
وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عند السامع او لدفع ظنه بالحكم
الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد او ضرب
ضرب زيد او لدفع ظن السامع به تجوزا اما في المنسوب نحو قولك
زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع ان تريد بالقتل الضرب الشديد
فيجب تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او
في المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل الى الشيء والمراد نسبته الى بعض
متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيجب تكرير
المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اي ضرب لا من يقوم مقامه
او في تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول
اي التاكيد ما يقرر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه
او في شمول المتبوع افراده دفعا لظن السامع تجوزا الا في نفس

المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد
المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر
كله واجمع اخواته وكلاهما فالمتنهم واجمعهم ونحوها فهذا هو الغرض
من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا فقوله اخرج الصفة
والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل
والعطف فظاهر خروجهما به واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى
في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليس بالوضع
واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر متبوعه في حقيقته
لكن لا في النسبة او الشمول هذا ما ذكره المصنف في شرحه وهو
اي التاكيد لفظي منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ
ومعنوي اي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي
منه الذي يحصل بتكرير اللفظ الاول اي بتكرير اللفظ الاول بعينه نحو
جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فانه
في حكم تكرير اللفظ الاول وان كان مخالفا للاول لفظا لان الغرض
راجعة الى المعنى ولانه لا يجوز تكريره متصلا وهو يجري اي
التكرير مطلقا الذي هو التاكيد الاصطلاحي في الالفاظ
كلها اسماء او افعالا او حروفا او جملا او مركبات تقييدية
او غير ذلك ولا يبعد ادراج المفرد الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي
والتضييق بالاسماء يكون المصنف من هذا التعميم عدم اختصاصه

بألفاظ محصورة كالتأكيد المعنوي والتأكيد المعنوي يختص بألفاظ
محصورة أي معدودة محدودة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله وأجمع
وأكتع وأبتع وأبصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى
لهذه الكلمات الثلث في حال الإفراد مثل حسن بسن وقيل أكتع مشتق من
حول كتيع أي تام وأبصع بالمهملة من بصع العرق أي سال وبالمعجمة من بضع
أي روي وأبتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط
مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعناها التأكيدي بالتأمل
الصادق فالأولان أي النفس والعين يعمان أي يقعان على الواحد
والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما إفرادا وتثنية
وجمعا واختلاف ضميرهما العائد إلى المتبوع المؤكد تقول نفسه
في المذكر الواحد نفسها في المؤنث الواحدة أنفسهما بإيراد صيغة
الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما
أنفسهم في جمع المذكر العاقل أنفسهن في جمع المؤنث وغير العاقل
من المذكر والثالث لما سوى النفس والعين أولهن تغليبا كلا القرب
سمي الثالث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث والباقي
بعد الثلاثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان أو جمعا باختلاف الضمير
العائد إلى المتبوع المؤكد في كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو
قرأت الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت
النساء كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات البواقي وهي أجمع وأكتع

وأبتع

وأبتع وأبصع بالمهملة أو المعجمة تقول أجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث
الواحدة والجمع بتأويل الجماعة وأجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث
وكذا أكتع كتعاء وأكتعون كتع وأبتع بتعاء أبتعون بتع وأبصع بصعاء
أبصعون بصع ولا يؤكد بكل وأجمع إلا ذو أجزاء مفردا كان أو جمعا
إذ الكلية والاجتماع لا يتحققان إلا في ذي الأجزاء فلا حاجة إلى ذكر الأفراد
لأن الجمع ما لم يلحظ أفراده مجتمعة ولم يقدر أجزاء لا يصح تأكيده
بكل وأجمع ويجب أن يكون تلك الأجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كأجزاء
القوم أو حكما كأجزاء العبد ليكون في التأكيد بكل وأجمع فائدة مثل
أكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فإن العبد قد يتجزأ بالنسبة إلى الاشتراء
فيصح تأكيده بكله لبعيد الشراء بخلاف جاء زيد كله لعدم صحة
افتراق أجزائه لا حسا ولا حكما في حكم المجيء وإذا أكد الضمير المرفوع
المتصل بارزا كان أو مستكنا بالنفس والعين أي إذا أريد تأكيده بهما
أكد ذلك الضمير أولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت أنت
نفسك فنفسك تأكيد للتاء الضمير بعد تأكيده بمنفصل هو أنت
إذ لولا ذلك لالتبس التأكيد بالفاعل إذا وقع تأكيدا للمستكن
في نحو زيد أكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن في أكرمني
بقوله هو وبقي زيد أكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي هو التأكيد
بالفاعل فلوقوع الالتباس في هذه الصورة أجري بقية الباب عليه
وإنما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تأكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس

والعين بلا تأكيد بما المنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك

لعدم الالتباس وبالمتصل نحو انه تاكيد الضمير المرفوع المنفصل بالنفس

والعين بلا تأكيده بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس لتأكيد

بالنفس والعين لجواز تاكيد الضمير المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا

تأكيد نحو القوم جاؤني كلهم اجمعين لعدم الالتباس التأكيد

بالفاعل لان كلا واجمعين بليان العوامل قليلا بخلاف النفس

والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواته يعنى ابتع وابصع

ابتاع بفتح الهمزة على ما هو المشهور واجمع يعنى يستعمل هذه الكلمات

الثلاث بتبعية لا بالاصالة لكونه اقل دلالة على المقصود فهو الجمعية

فلا يتقدم يعنى اكتع واخويه وكلمة عليه اى على اجمع لو اجتمعت

معه ومن ذكرها اى ذكر اكتع مع اخويه دونه اى دون ذكر اجمع ضعيف

لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية والمقدم ذكره من شأنه التبعية

بدل الاصل البدل تابع مقصود بالنسبة الى المتبوع اى يقصد النسبة

اليه نسبة ما نسب الى المتبوع دونه اى دون المتبوع اى لا يكون

النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون

النسبة اليه توطئة وتمهيدا للنسبة الى التابع سواء كان

ما نسب اليه مسندا او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك

واحترز بقوله مقصود بالنسبة الى المتبوع عن النعت والتأكيد

وعطف البيان لانها ليست مقصودة بالنسبة اليه بل المتبوع المقصود به

وبقوله

وبقوله

مقصود دونه احترز عن العطف بحروف فان المتبوع فيه مقصود بالنسبة اليه

مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه هو مقصود

ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف وكلاهما مقصودان

بذلك الغرض فان قلت الحد لا يتناول البدل الذي بعد الا نحو ما قام احد

الا زيد فان زيدا بدل من احد ليس بنسبة ما نسب اليه من عدم القيام

مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب

الى احد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع هيهنا الفعل

فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة

ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة ما نسب اليه

الى المتبوع فان النسبة الماخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق

النفي او الاثبات والتنوع عكس انه يقصد بنسبة الاستثناء نفيا

بنسبته الى الاكثر اثباتا ويكون الاول موطئة للثاني وهو اى البدل انواع

اربعة بدل الكل اى بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اى بدل

هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما اضافة في خاتم فضة وبدل

الاشتمال اى بدل سبب عن الباعث اشتمال احد المبدلين على الاخر

اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس

نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اى بدل

مسبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب

الى السبب لادنى ملابسة فالاول اى البدل الكل مدلوله

مدلول الاول يعني متحدا معه ذاتا لا ان يتحد مفهومهما ليكون متحدا
نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما فهما متحدان
ذاتا قال الشارح الكافي فصح وانما قال الاول لم يقل لحصر قولي بين
البدل الخاص الكل وبين عطف البيان بل لان عطف البيان الا بدل
الكل وما قال لوامن ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة
دون متبوعه بخلاف العطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون
المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني
فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه
الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا
انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك
زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني
تتمة له توضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد
الى الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني
بدل وحج يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا فالمقصود الاصلي
هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر والثاني اي بدل
البعض من جزءه اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه والثالث
اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث
يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني
زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته

لا باعتبار

لا باعتبار ذاته وبتقضي نسبة الاعجاب الى زيد نسبة الى صفة من صفاته
اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه نحو لا في ضربت زيدا حماره وجرت زيدا
غلامه لان النسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار
غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيرهما اي يكون تلك الملابسة
بغير كون البدل كل المبدل منه او جزءه فيدخل فيهما اذا كان المبدل منه
مجازا من البدل ويكون ابدال الاشتمال بناء على هذه الملابسة نحو نظرت
الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه
مناقشة في المثال ويمكن ان يورد مثاله سال ابيت درجة الاسد
فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات
وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل عن البعض
لقلته وندرته بل لقيل لعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة
مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان تقصد اي يكون بان تقصد انت
اليه اي الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت
بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان اي البدل والمبدل منه
معرفتين نحو ضربت زيدا اخوك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك
ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد
واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اي نعت
بدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه
فالنعت به بصفة يكون كالجابر لما فيه من نقص التنكير مثل بالناصية

[illegible]

ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك او مضمرين

نحو اخي لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا او اخوك

ضربت زيدا اياه ولا يبدل الظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب

نحو ضربته زيدا لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من

الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود

انقص من غير المقصود مع كونه مدلوليهما واحدا بخلاف بدل البعض

والاشتمال والغلط فان المانع فيهما مفقود اذ ليس مدلول الثاني

فيهما مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك وامنتني تيني نصفي

واعجبتني علمك واعجبتك علمي وفرحتك الحال وضربتني الحمار

عطف البيان تابع شامل لجميع التوابع غير صفة احترز به عن

الصفة يوضح متبوعه احترز به عن البدل والعطف بالحروف

والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح

من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما

على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله

ابو حفص عمر فابو حفص كنية عمر ابن الخطاب لعنة الله وعمر

بيان له وقصته انه اتى اعرابي الى عمر ابن الخطاب لعنة الله

فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله

كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل

يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها

من نقب

من نقب ولا دبر فاغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي

فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر فقال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده

فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على

بعير وزوده وكساه وفضله اي فرقه من البدل لفظا اي من

حيث الاحكام اللفظية واقع في مثل انا ابن التارك البكري

بشر فان قولك بشر ان جعل عطف بيان للبكري جاز وان جعل

بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك

بشر وهو غير جائز كما ذكر فيما سبق في الضارب زيد ولفظه عليه

الطير ترقبه وقوعا عليه الطير مفعول ثاني التارك ان جعلنا

بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه وقوعا حال من الطير ان كان

فاعلا لعليه وان كان مبتدا فهو حال من الضمير المستكن في عليه

وقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقع حوله منتظرا

روحه لان الانسان ما دام به رمق فان الطير لا تقربه واما الفرق

المعنوي بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكري

بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة

باللام نحو الضارب الرجل زيد ينبغي ان يلحق به ما هو اعم من هذا

الباب اعني كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه بدلا لا فيشمل

صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالنصب

حملا على اللفظ منصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام بالضم

انما جعلناه بدلا اى المعنى الاول الظاهر والثانى لحيه المبنى اى الاسم المبنى بعد
الحد لا يصح الاول بعرف ماهية المبنى على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبنى
اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبنى بالمبنى لانه ذكر حد المبنى لفظ المبنى
ما ناسب اى اسم ناسب مبنى الاصل وهو الحروف والفعل الماضى والامر
بعنى الكل والمراد بالمناسبة المنفية فى تعريف المعرب هو هذه
المناسبة ولعدم قصر صاحب الفضل هذه المناسبة بانها اما
بتضمن الاسم معنى المبنى الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام
او لتشبيهه له كالمبهمات فانها تشبه الحروف فى الاحتياج الى القرائن
او الصفة او غيرهما او بوقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع
انزل او عشا كلمة للواقع موقعه كفجار او بوقوعه موقع
ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب
المشابهة للحرف فى نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من
عذاب يومئذ فى قراءة بالفتح او وقع غير مركب مع غيره على
وجه يتحقق معه عامله فى هذا الضابط من المركبات الاضافية
المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبنى والمضاف اليه
معرب لما كان المبنى مقابلا للمعرب اعتبر فى المعرب امران التركيب
وعدم المشابهة لمبنى الاصل كان المبنى ما انتفى فيه مجموع هذين
الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة
او هاهنا لمنع الخلو وانما اسقطنا ترتيب ذكر المشابهة فى التعريف

فى تعريف

اذ لو لم يعرف [illegible] تعريف [illegible] وليفصل [illegible]
اذ لو كان تعريفا [illegible] المطلق [illegible]
فيه تم لو كان تعريفا [illegible] الاصل لا [illegible]

فى تعريف المعرب على المبنى تقديما وتأخيرا ايثارا للتقدم ما هو مقدم فى الوجود
لشرفه والقابه اى القاب المبنى من حيث حركات اواخره وسكونها
عند البصرية ضم وفتح وكسر كالحركات الثلث ووقف للسكون واما
الكوفيون فعندهم القاب المبنى فى المعرب وبالعكس والمراد
الحركات والسكنات البنائية لا يعتبر عندنا البصريون الا بهذه
الالقاب لان هذه الالقاب لا يعتبر بها البصريون الا عندنا الا ثم
كثيرا ما يطلقون الفاظ الحركات الاعرابية ايضا كما مر فى صدر الكتاب
حيث قال بالضمة رفعا وبالفتحة نصبا وبالكسرة جرا وعلى غيرها
كما يقال الراء فى رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اى
حكم المبنى التى ترتبط بما تقدم ان لا يختلف آخره اى آخر المبنى لكن لا
بل لاختلاف العوامل اذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو من
الجار ومن المرأة ومن زيد وهى اى المبنى والتانيث باعتبار المبنى
المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء
الافعال والاصوات بالرفع عطفا على اسماء الافعال لا على الافعال
لئلا يلزم [illegible] الاصوات فيما بعدها بالاصوات لا بالاسماء الاصوات
وبعض الظروف ولذا قال بعض الظروف لان جميعها ليست مبنية
بل بعضها فهذه ثمانية ابواب فى بيان الاسماء المبنية ولا بد
لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل فى الاسماء الاعراب
واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين اخريين

احدهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى
للحركة الفتحة انها لم اختيرت دون الباقيين المعنى ما وضع
لمتكلم من انه متكلم يحكى عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب
يتوجه اليه الخطاب فقيل المراد بالمتكلم من ما يتكلم به او المخاطب
ما هو المخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت موضوع
لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان
الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب
تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت
موضوعة للغائب اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها
لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظي ما يكون
المتقدم ملفوظا او متقدما حقيقيا نحو ضرب زيد غلامه
او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون
المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ و
ذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه نحو قوله تعالى
اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل
المفهوم من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى
او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لكل واحد
منهما السدس لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمة
موروثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فان

جا في

جا في ضمير الشان والقصة لانه انما جيء به من غير ان يتقدم
ذكره قصد التعظيم القصة بذكرها مبهما فكانه في حكم الغائب الا
الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم
رجلا زيد وربه رجلا اي وهو اي المضمر المتصل لما قبله قسمان
متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه يعني لا يحتاج الى كلمة
اخرى قبله ليكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان
مجاور العامل نحو ما انت منطلقا عند الحجازية او غير مجاور له
نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج
الى العامل الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو اي المضمر
باعتبار الاعراب اقسام مرفوع او منصوب ومجرور لقيامه مقام
الظاهر وانقسام الظاهر اليها والاولان اي المرفوع والمنصوب
لكل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من
الاتصال والثالث اي الضمير المجرور متصل الذي هو الاصل
ولم يفرق لمانع من الاتصال لانه لا مانع له من الاتصال
تفصيلا ان شاء الله تعالى فذلك اي المضمر خمسة انواع المرفوع
المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع
الاول اي المرفوع المتصل ضمير ضربت على صيغة المتكلم الواحد
المعلوم الماضي ضربنا على صيغة متكلم المجهول الواحد الكامل المنفسين
او كلهما الى ضربن صيغة جمع الغائب المعلوم الذي في الماضي بانيها

صحة لجعل نعمها في التفسير ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره مفسرا ٣٤٣

الاخرين صيغة الجمع الغائبة المجهول الماضي واذا اتصلا بالمتكلم الآن ضمير
المتكلم اعرف المعارف والتي جمع الغائب لانه اول ١٧
الكل وصورة التعريف هكذا امرنت ضربنا ضربت ضربت ضربتما ضربتم ضربت
ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن [illegible] على هذا
قياس المجهول والنوع الثاني اي المرفوع المنفصل [illegible] الى هن انا
والضمير في انت الى انتن هو ان اجماعا والحروف [illegible] التي لحقو
دالة على احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
والنوع الثالث اي المنصوب المتصل وهو مثل [illegible] المتكلم الاول المتصل
بالفعل نحو ضربني الى ضربهن ضربني ضربنا ضربك [illegible] ضربكم
ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها [illegible] ضربهن
والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو انني انا انك انكم انكما
الكم انك انكما انكن انه الى هن والنوع الرابع اي المنصوب
المنفصل اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن
اياه الى اياهن وضمائر ايا اسما لا اضافات كنية والحقار الى الضمير
هو ايا واللواحق الدالة على التكلم والخطاب والغيبة والافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الخامس اي علامتي
مثال المتصل بالحرف غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن والى التا
لك الى الهن وكان القياس ان يكون ضمائر كل من المتكلم والمخاطب
والغايب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين بدلا على معان ستة

كضربت

كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث
والضمير في ضربنا من الاربعة المثنى والمؤنث والمجموع المذكر والمجموع
المؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة منها مشترك
وهما [illegible] بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث واعطوا للغائب
كالمخاطب [illegible] ذلك فان الضمير في ضربا وضربتا هو الالف
المشترك [illegible] والتاء حرف التانيث وبقية الانواع الخمسة
جارية هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغائب
خمسة [illegible] المجموع ثنتي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان
لكل من الانواع الخمسة ثنتي عشرة لثمانية عشر معنا يكون جملتها
ستين كلمة لتسعين معنى ولم يبينوا لتلك الامور علامات ومناسبات
لا يطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة قد يجوز
بخلاف المنصوب والمجرور المتصلين لا يستتر لانهما فضلة والمرفوع
فاعل وهو كجزء الفعل فيجوز ان في باب الضمائر التي وضعها للاختصار
استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما حذف في اخر الكلمة
المستتر شيء ويكون في التقدير دليلا على الاتفاق على ما مضى في
التوضيح ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل
الماضي الغايب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر
نحو زيد ضرب والواحدة الغائبة اذا لم يكن مسندة الى الظاهر المؤنث
نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع والا

لم يجتمع مع الفاعل في ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم
مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا او واحدا او مذكرا او الواحد مذكرا
او مؤنثا نحو اضرب ونضرب وفي الواحد المخاطب المذكر نحو تضرب
واضرب وفي الواحد الغائب والغائبة اذا لم يكونا مسندين
الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقا
سواء كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل
سواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا
اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو قائم الزيدان كقولك زيد
ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والهندات
ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون ضمير
لانهما ينقلبان في النصب والجر والضمائر لا تتغير عن حالها لان
يتغير عاملها فان العامل فيهما ليس عاملا في الضمير وانما هو
عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما عليه
في الواقع فلو كانت ضميرا لا يتغير الا ان الالف في تضربان
والنون في تضربن والواو في تضربون والالف في يضربان لا تتغير
فهما اي الالف والواو في الصفة حرف التثنية والجمع للدلالة
بضميرين ولا يسوغ اي لا يجوز اتيان الضمير المنفصل مرفوعا كان
او منصوبا الا لتعذر المتصل اي لا يجوز الا لتعذره
لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل اخصر فحيث امكن لا يسوغ

وهندان ضاربان
وزيدان ضاربان

الانفصال

الانفصال وهذا الاول اي تعذر المتصل والتقديم اي تقديم الضمير
على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال
انما يكون باخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به
اذ الفصل ينافي الاتصال وتركه يفوت الغرض او بالحذف اي حذف
عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به او يكون العامل
اي عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او يكون عامله
حرفا والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف
لاستقلاله [illegible] بخلاف المنصوب نحو انني وانك او بكونه اي
كون مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت على من
هي له اي تلك الصفة كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير
عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا
قلت زيد عمرو ضاربه التبس على السامع ان الضارب
زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه الاقرب الى الضمير
المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير
علم خلاف الضمير علم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو
زيد ولا حاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون الا
نفصال في بعض الصور حمل عليه بالالتباس فيه لاطراد
الباب وانما قال من هي له لا ما هي له كما هو الظاهر لكونه ابتم
اشتمالا على ما هو الاصل مثال اياك ضربت مثال التقديم

هو فانه لو قيل زيد
عمرو ضاربه

الضمير على العامل وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض وهو التخصيص
هيهنا واياك والشر مثال الحذف العامل اى اتق نفسك والشر
وانا زيد مثال كون العامل معنويا وما انت قائما مثال كون
العامل حرفا فان الضمير مرفوع وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير
الذى مسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند
اليه الضاربية الجارية على زيد حيث وقعت خبرا الذى هي
صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما يقع ذلك اذا كان هي فاعلا
لا تاكيدا والا لكان اخلالا فى صورة الفصل لغرض التاكيد لكنه
تاكيد لازم لا فاعلا بدليل الحق الذى يدل عليه ضاربوهم نحن وروى
عن ابى مخزوم ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال المختار
بالتمثيل صورة لا للتنبيه لئلا يثبت الحكم فى صورة التنبيه بالطريق
الاولى واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احترازا
عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق
الفصل بين الفعل والضمير الثانى اصلا فيجب ايصاله فان كان على
تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اى احد
الضميرين اعرف من الاخر احترازا عما اذا التساوى نحو اياها اياه ثم
حيث يجب الانفصال فى الثانى للتحرز عن تقدم احد المتساويين
من غير مرجح وقدمته اى احد الضميرين الذى هو اعرف على الاخر
احترازا عما اذا كان الاعرف موخرا نحو اعطيته اياك فيلزم الانفصال

لبعد المتكلم

لبعد المتكلم فى تاخر الاعرف لا بالحقه طعن فى اوله الوصلة بايراد
على خلاف الاصل وما حكى سيبويه نحو الا شاذا ايضا نحو اعطيتنيك
فلك الخيار اى الاختيار فى الضمير الثانى ان شئت اوردته
بتصله — متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو كالمتصل
وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد
بالفصل بما هو منفصل وان كان متصلا نحو ضربتك فانه
اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا لحق الاول بالاضافة ونصب
الثانى بالمفعولية وقدم الاعرف الذى هو ضمير المتكلم فلك الخيار
باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو ضربتني
اياك للاعتداد بالفصل حالا اى وان لم يكن احدهما اعرف
او يكون ولكن ما قدمته هو اى الضمير الثانى على الاصل التقديم وهو
منفصل لا غير اما على التقدير الاول لئلا يلزم الترجيح فى احد المتماثلين
على الاخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على تقدير الثانى
لكن اهتمام بتقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة
نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين
غائبين او اعطيته اياك مثال لما يكن احدهما اعرف وهو
ضمير المخاطب لكن ما قدمته والمختار فى خبر كان اى خبر كان واخواتها
اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه
لانه كان فى الاصل خبر المبتدأ وحيث ان يكون خبر المبتدأ ضميرا منفصلا لانه

عامله معنوى ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا لحى كلا ويدفقاعان كثيّة
لانه لشبيهه بالمفعول وضمير المفعول فى مثل ضربته واجب الاتصال فيما شبه
المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال
لكن الانفصال المختار لانه رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول
والاكثر فى الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدأ
محذوف الخبر نقول لولا انت الى اخرها يعنى لولا هما انت لولا
انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم
لولا هى لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن ومثال الاول فى
باب سبحان يقول لولاى لولانا لولاك الى اخرها لكن غير الاكثر
تقبيحا على انه ليس بمروى وكذا الاكثر فى الاستعمال
الانفصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا نقول
عسيت الى اخرها وجاء فى بعض اللغات لولاك وعساك
الى اخرها فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور
وقع موقع المرفوع فان الضماير قد يقع بعضها موقع بعض
كما تقول ما انا كانت فى هذا المقام مع انه ضمير مرفوع
وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا فى المقام
حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع فى موقعه والاخفش يقول
فيما بعد لولا وسيبويه فى نفسه واما عساك فذهب الاخفش
الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى انه
محول

محول على لعل لتقاربهما فى المعنى فهيهنا ايضا الاخفش تصرف فى الضمير وسيبويه
فى العامل نون الوقاية مع الياء اى ياء المتكلم لازمة فى الماضى
اذا لحقت تلك الياء لحفظ الاخر الماضى عن الكسرة المختصة بالاسم الذى
هى اخت الجر ولهذا سقطت نون الوقاية نحو ضربنى وكذا الافى
نون الوقاية لازمة فى المضارع لكن لا مطلقا بل اذا كان
عريا عن النون الاعرابى اى عن نون هو الاعراب نحو يضربنى لتحفظ
اخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها
فى الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق
لعروضها وانت مع النون الاعرابية الكافية فيه اى فى
المضارع وقع لدن وان واخواتها يعنى ان وكان ولكن وليت
وانت مخير بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات
البنائية فى غير لدن وعلى السكون فى لدن وبين تركها تحرزا
عن اجتماع النونات ولو حكما كما فى لعل لقرب اللام من النون فى
المخرج وحملا على اخواتها كما فى ليت والمختار لحوق النون نون الوقاية
فى ليت من اخوات ان لعدم مانع فيه وانتفاء الحمل على اخواتها
خلاف الاصل وفى من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب للمحافظة
على السكون اللازم الذى هو الاصل فى البناء فلذا الحق فى
وعكسها اى عكس ليت ولعل فى الاختيار فالمختار فيها ترك النون
لثقل التضعيف وكثرة من يتوسط بين المبتداء والخبر من العوامل

مثل زيد هو القائم وبعدها اى بعد العوامل نحو كنت انت الحبيب
صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لكان الاختلاف في كونه
ضميرا منفصلا مطابق المبتدا اى افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة ويسمى هذا المرفوع فصلا
وهذا اللفظ المتوسط لانه فصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه
اى كون الخبر نعتا او خبرا فيما يصلح لهما من التسمع فادخل
فيه مالا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب ويكون المبتدا
ضميرا وغيره وذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اى شرط الفصل
بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج
اليه فيها او افعل من كذا لانه لحاقه بالمعرفة لامتناع اللام
مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال افعل
لعدم دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر العوامل
من المثال الكثيرة بها ولا موضع له اى للفصل من الاعراب عند
الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم
لا مقتضى فيه الاعراب ولا عامل لكن الخليل يستبعد الغاء
الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدا
اى يستعمل بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدا وان الاعراب لا
يعرف المبتدا والخبر بما بعده خبره فقوله خبره اما
مرفوع على انه خبر الجملة حال او منصوب عطف على ثاني

مفعولي يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدا لرفع ما بعد
في مثل كنت انت الحبيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفي بعض النسخ
الذي مبتدا وما بعده خبره الواو وحرف الجمع متعرض يتقدم
قبل الجملة وايراد لفظ قبل التاكيد المتقدم لان تقديم الضمير على
مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام يقع
متقدما من غير سبق المرجع وذلك بحسب المفهوم اعم
من ان يكون قبل جملة او لا فيكون قوله قبل الجملة اى قبل هذه
الجملة من الكلام ضمير غايب يسمى ضمير الشان واذا كان
مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليها وضمير
القصة اذا كان مؤنثا وحسن تانيثه اذا كان العمدة فيها
مؤنثا ليحصل المناسبة يفسر ذلك الضمير لابهامه بالجملة
المذكورة بعده اى بهذه الجملة المذكورة الحقيقة
قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترضة بيانا للواقع ليس
داخلا في بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية في الحكم فانه
سواء صح هذه التسمية او لا فانه يلزم استدراك هذا
قوله يفسر بالجملة بعده وفي هذا حكم المتقدم على ما ذكرنا
انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون
هو مبتدا راجعا الى الشان وزيد قائم خبرا عنه فانه
يصدق عليه انه ضمير غايب تقدم الجملة مفسرا بالجملة بعده

بين الاسم والمسق

فانه باعتبار مجموعه اى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية

بل اعماله اى نفع لجملة زيد قائم كما لا يخفى فيكون اى ضمير الشان

او القصة متصلا او منفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا

اى بارزا على حسب العوامل فان كان عاملة معنويا بان كان

مبتداء كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير

كان مستترا والا بارزا مثل هو زيد قائم مثال المنفصل وكان

زيد قائم مثال المتصل المستتر وانه زيد قائم مثال

المتصل البارز ويحذف عن اللفظ باطراده لا نسيا

منسيا حال كونه منصوبا ضعيف اى جائز مع ضعف

بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما

جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه

حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله

قول الشاعر ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء

الا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه لا اى حذفه بلية

الاحتمال همهنا مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى وآخر

دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وهذا لانه قد خففت

ان وان لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما او بعد تخفيفهما

يوجد ان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ مع انه

فان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهي احق

بالعمل

بالعمل فاذا لم يوجد هذا عاملة في الملفوظ قدر عملها في ضمير

الشان لئلا تزيد المكسورة عليها عملا مع انها اجدر به ولم يجوزوا

اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل

عليه حذف النون وحكى ابن الحاجب حذف الضمير الشان مع ان المفتوحة

اذا خففت اسماء الاشارة اى اسماء الاشارة المعدودة

في المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اى اسماء وضع كل واحد

منها لمشار اليه اى معنى اشارة حسية بالجوارح والاعضاء

لان الاشارة عند الاطلاق حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد

ضمير الغائب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية

لا حسية ونحو ذلكم الله ربكم بالتعبير الاشارة اليه حسية محمول

على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحروف كما سبق وهي اى اسماء

الاشارة ذا حال كونها للمذكر الواحد والعامل في الحال

معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتداء ومثناه ذان

رفعا وذين نصبا وجرا اى مثناه ذان وذين حال كونهما للمذكر

قدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في التركيب

الثلاثة الباقية فقوله هي مبتداء وقوله مع ما عطف عليه

معتبرا كل واحد منها بحال منه له ويجيء في بعض اللغات ذان

في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر منه مراد به فهذان هذان لساحران

على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا قيل هو الاصل في لغات المؤنث

الواحدة لانه لم يبق منها الا هي وذي وقيل هي الاصل لكونها
بانا. ذا للمذكر فينبغي ان يناسبها في ايها اصلان والقول بها
تذمنا على اسايرها الفرعية وتى بقلب الالف تا وذه بقلب
الياء هاء [illegible] الياء بها وذهي بوصل الياء بها ولمثناه
اى مثنى المؤنث تان في الرفع وتين في النصب والجر والاثنين من لغاته
الا ان الكثرة دولى هذا على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان
وذين وتان وتين التثنية المصوب بالجود ذ... معربها على صورة
التثنية لا انها مثنى حقيقة في لا المقصد الاعراب لوجود علة البناء فيهما ولجمعهما اي جمع
المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا اى ممدودا او مقصورا واذا كان
مقصورا يكتب بالياء فلحقهما اي اسماء الاشارة يعني بدخل اوائلها
على سبيل العروض بعد اعتبار اصالتها هاء التنبيه وهي كلمة ها فهو
ليس في الحقيقة منها وانما هو حرف جيء لتنبيه المشار اليه قبل
لفظه كما يجيء به للتنبيه على النسب الاسنادية كقولك ها زيد قائم
وها ان زيدا قائم ويتصل بها اي باواخر الاسماء الاشارة حرف الخطاب
وهو الكاف تنبيها على المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر ولو كانت
اسما لم يمتنع ذلك نحو ذلك وذاك وهي اى حروف الخطاب
خمسة والقياس يقتضي الستة واشتراك خطاب الاثنين في جعلت الخمسة
معربة في خمسة من الانواع الاسماء الاشارة يعني المفرد المذكر

والمؤنث

بقلب الالف والياء هاء
بغير وصل الياء بها

باختلاف العوامل انها معربة
والجمهور على انه صيغ مختلفة
ليس بسبب اختلاف العوامل
كل ذان وتان موضوع عند
لتثنية المرفوع وذين وتين
لتثنية غيره

موضعها

والمؤنث ومثناهما وجمعهما فهو ستة راجعة الى خمسة لاشتراك جمعهما
وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث في نفسها ستة
فيكون اي الحاصل من الضرب خمسة وعشرين التي هي اي تلك الخمسة والعشرون
ذلك الى ذلكن يعني ذا ان اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا وذا
كما اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر
وخاطبت المذكرين وعلى هذا القياس ذلك وذينك اذا اشرت
المذكرين وخاطبت المذكرين الى ذلكن وذينكن اذا اشرت
الى مذكرين وخاطبت المؤنثات وكذا البواقي يعني تاك الى تاكن
وتيك الى تيكن وتانك وتينك الى تانكن وتينكن واولئك
بالمد واولاك بالقصر الى اولئكن واولاكن واما ذيك فقد اورده
الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا يقال ذيك فانه خطاء تقول
ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط وانما المتوسط
لان التوسط لا يتحقق الطرفين ولما راى المصنف كون استعمال
كل واحد من هذه الكلمات الثلث مقام الاخرين شائعا لم يجد
الفرق مذهبا واحالة الا غيره فقال يقال وذلك وذاك
وذانك حال كونه هاتين الاخريين مثل ذين وما وراء ذلك بالكلام
اى هذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك في افادة البعد
ولا بعد هنا ان يجعل ذلك اشارة الى الكلام ذلك المذكور
سابقا ولما تاك وذانك وتانك محققين واولئك يعني الكلام

للمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب واما
ثمة وهنا بضم الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا
فلمكان المختص خاصة لا تستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه
واما ما عداها من الاسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان وغيره
الموصول اي الموصول المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة
ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم من حيث جزئيته بمعنى لا يكون جزءا تاما
ان كان جزءا اي لا يصير جزءا تاما ان يتم كان من افعال الناقصة
والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا يحتاج اليه المركب
اولا للانضمام امر اخر معه كالمبتدا والخبر والفاعل والمفعول
وغيرها وانما نفى كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع
الموصول والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا
جزءا لكن لا جزءا تاما اوليا الا بصلة وعائد والمراد بالصلة جملة
معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن
من كونه بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فيتوقف
على معرفة الموصول ولو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان
المراد بها معنى اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعائد فانه لو اريد
بها معناها اللغوي لكان هذا القول مستدركا لانه لا خراج
مثل اذ وحيث عليهما صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول يمكن
ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول بان
يقال

يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة
على عائد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها
الاصطلاحي ولا يلزم التحديد وذكر العائد مع انه ماخوذ
في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة
في الايضاح احترز عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بحسب
اعم بحسب المفهوم من ان يكون خبرية او غير خبرية ولا يكون بحسب الواقع
الا خبرية والعائد اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم
من ان يكون للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضميرا للموصول
عينهما بقوله وصلته اي صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية
او ما في معناها كاسم الفاعل والمفعول والعائد ضمير له لا غيره ضمير
اي للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول
لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان
جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا وهي اي الموصول
الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان للمثنى المذكر
واللتان للمثنى المؤنث ويكونان بالالف في حال الرفع والياء في
حالتي النصب والجر والاولى على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث
الا انه في جمع المذكر اشهر والذين كالالاين لجمع المذكر
واللاتي بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللائي
بالياء فقط مكسورة او ساكنة او جزءا للموصول مجرى الوقف

لجمع المذكر والمؤنث الا انها في جمع المؤنث اشهر واللائي واللواتي لجمع المؤنث
وجاء في اللاتي اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على البناء وفي
اللواتي اللوا بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا
نحو عرفت ما عرفته اي الذي عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها وكذا من
ايضا بمعناه فيمن يعقل ويستوي فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر
والمؤنث واي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي
في الدار وايه بمعنى التي نحو اضرب ايتهن في الدار اي التي في الدار
وذو الطائية اي المنسوبة الى بني طي لاختصاص مجيئها موصولة
بلغتهم بمعنى الذي او التي قال الشاعر وبئري ذو حفرت وذو طويت
اي التي حفرتها والتي طويتها وذا بعد ما الاستفهامية للاستفهام نحو
ماذا صنعت اي ما الذي صنعت والالف واللام اي مجموعهما
بمعنى الذي او التي او المثنى او المجموع والعائد المفعول اي العائد
الذي لا يتم الموصول الا به اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع
لانه فضلة لا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى يبسط الرزق
لمن يشاء ويقدر له اي لمن يشاؤه اعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه
باب الاخبار بالذي او ما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين
المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن من المسائل وتذكرة اياها اذا نسيها
اذا قالوا الاصل عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية بالذي بعد بيانهم
طريقة الاخبار به لا بد له من تذكر كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها

حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اي اسم صحيح وفي اي اسم يمتنع فاراد
المص الاشارة الى اصل الباب فقال واذا اخبرت اي اذا اردت
ان تخبر عن جزء جملة بالذي اي باستعانة الذي او التي او الالف
واللام فان الباء ليست صلة للاخبار لان الذي مخبر عنها
لا مخبر بها صدرتها اي اوقعت كلمة الذي او ما يقوم مقامها
في صدر الجملة الثانية وجعلت الموضع المخبر عنه اي في موضع
ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني في موضعه كان
له في الجملة الاولى ضميرا لها اي الكلمة الذي واخرته اي المخبر عنه
عن الضمير خبرا نصب على الحال او ضمن اخرته معنى جعلته اي جعلته
مخبرا به تاما فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا
بكلمة الذي اوقعتها في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع ما هو
مخبر عنه في صدر الجملة اعني زيدا والمجعول ضعفه الى الذي كان
له في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضميرا الذي واخرت
المخبر عنه يعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي وقلت الذي ضربته زيد
وكذلك اي مثل الذي الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة
ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها فان صلة الالف واللام
لا يكون الا اسم الفاعل واسم المفعول ويمكن ان يوخذ
اسم الفاعل من المبني للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول
بشرط ان يكون الفعل الذي يتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير

التعريف نحو بئس وبغم وحبذا وعسى وليس لا يخبر عنه اسم فاعل
ولا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا الى اخره
ان لا يكون في اوله اى الفعل حرف لا يستفاد من الاسم الفاعل
والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام
فلا يخبر باللام عن زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا بني
اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين فان
ام صنفا اى من الامور الثلاثة المذكورة بتعذر الجملة الموصول
ووضع عايد الموصول مقام ذلك الاسم ومقاصير ذلك الاسم
تعذر الاخبار بالذي في ضمير الشان ونحو تم اى من اجل انه
انما تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير
الشان بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تقدم الجملة
بالذي ومقاصير المخبر عنه ضمير الموصوف تقديمه على الجملة وكذلك
امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي الصفة بدون الموصوف فلا يجوز
في ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن عاقل
بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا
اخبرت عن مجموعهما فيقال الذي ضربته زيد العاقل وكذلك
امتنع في المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز في نحو عجبت من
دق القصار الثوب ان يخبر بالذي عن دق القصار بدون الثوب
لانه لا يؤدي ان يعمل الضمير الذي جعل في موضع دق القصار عاملا

تم الكتاب

في الثوب بخلاف عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع
في الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي
هو معرفة في موضعه بالحالية وكذلك امتنع في الضمير المستحق
لغيرها اى لغير كلمة الذي لامتناع تصدير الذي لاستلزامه اذا
عود الضمير الذي اليها فينبغي ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع
في الاسم المشتمل عليه اى على الضمير المستحق لغيرها نحو لاكرمن زيدا ضربت
غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذي زيد ضربته
غلامه لانك اذا جعلت الضمير عايد الى الموصول بقي المبتدا بلا عايد
وان جعلته عايدا الى المبتدا بقي الموصول بلا عائد وكل منهما
ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم
واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما او موصولة نحو ما او مت
ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية
نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اى
بشيء معجب واما الجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة
كحل العقال اى رب شيء تكره النفوس وتامة بمعنى شيء منكر
عند ابي علي الشيخ الرضي عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هي اى نعم
شيئا او نعم الشيء هي وصفة نحو اضربه ضربا ما اى ضربة من كان
ومن كذلك اى يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية
نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة

الخ تقرير اضر ير

قبلك ما الحرفية كما يكون كافة ونافية يكون ناشئة ومصدرية فلا يصح الاخبار عنهما

يعني خلاصی یافتن دل ... از غم ... خلاص یافتن ... شترانه گشنه

امّا مفرد نحو جو لكيفو بنا فضلا عاص من غير باجب النبي محمد آيانا اي شخص
عينها او الجملة نحو نحو من جاءك قد الحصة الا في الناسة
والصفة فان كلا من الذي تامة والصفة كلا واتى الذى
واية للمؤنث كمن في ثبوت الاصول الاربعة والصفات التا
والصفة فاتى للموصولة نحو امر بايهم لقيت والاستفهامية
نحو ايهم امرك وايهم لقيت والشرطية ايا ما تدعوا فله
الاسماء الحسنى او الموصوفة نحو ايها الحجل قيل اى تقع
صفة اتفاقا فلم جعلها المصنف التي لا تقع صفة اصلا
واجيب بان اى الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية لان معنى
مررت برجل اى رجل عظيم يسال عن حاله لا يعرف كل احد فقلت
عن الاستفهامية لا الصفة فهي اى كل واحد من اى واية معربة
بالاتفاق وحدها الاشياء بهذا الاعراب غيرها من الموصولات
الا على اختلاف في اللذان واللتان وفي هذا الطائفة وانما اعرب
لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم
المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا الا اذا كانت موصولة
حذف صدر صلتها التي قوله تم لننزعن من كل شيعة
ايهم اشد على الرحمن عتيا فيمن قرا بالضم اى ايهم هو اشد
وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتاكد سببية
المحذوف من جهة الاحتياج الى جزء الصلة وبنيت على الضم تشبيها

لها بالغايات

لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات
ما يبينها وهو المضاف اليه ولم يستغن الموصوفة لبنائه مثل يا ايها
الجل كما استغنى التي حذف صدر صلتها الا انه ذكر في قسم المنادى انه
كل ما يقع منادى اى مفردا معرفة فهو مبني وبناء الموصوفة لهذا
فالاضافة لا الذكر فانا فيقول لهم ماذا صنعت فيه وجهان احدهما
اى معناه ما الذى على ان يكون ذا بمعنى الذى فيكون التقدير
اى شئ الذى صنعت اى صنعته فما مبتدأ وما بعده خبره
او بالعكس فجوابه رفع اى مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف
كما اذا قلت الاكرام اى الذى صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا
للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية والوجه الاخر ان معناه
اى شئ صنعت فيه عبارتان احداهما ان ماذا بكمالها بمعنى
اى شئ والثانية ان معناها اى شئ وذا زائدة والظاهر
ان مقصدها واحد فان معنى قوله انها بكمالها بمعنى اى شئ
انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة
فالمفهوم من مجموعهما اى شئ فجوابه نصب اى منصوب على انه
مفعول الفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب
مطابقا للسؤال لكون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول
نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثاني الرفع على ان يكون
خبر مبتدأ محذوف فلم يعتبره المصنف لفوات المطابقة بين السؤال

ارجح هذا التركيب بوجوه ارجح

اي جواب فال ارجح صنعت نحو الاكرام
او صنعت الاكرام فارجح مفعول لصنعت
منه نوع الاستفهام جزء تقديره صنعت ارجح

والجواب ح اسماء الافعال ما كان اى اسم كان بمعنى الامر والماضى
الذين هما من اقسام المبنى الاصل فعلة بنائها كونها مشابهة لمبنى الاصل
فان قيل ان بعضها بمعنى اى بمعنى اتوجع فالمراد به تقريب ونحو صه وهيهات
عبر عنه بالمضارع لان المعنى على الانشاء وهو انسب بان
يعبر عنه بالمضارع الحال مثل رويد زيدا اى امهله مثال لما هو
بمعنى الامر اى بعد وهيهات ذاك بفتح التاء فى الحجاز
وبكسرها فى بنى تميم وبالضم فى لغة بعضهم اى بعد مثال لما هو
بمعنى الماضى وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه
والذى حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها
ليست بافعال مع تاديتها معانى الافعال امر لفظى
وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا يتصرف
تصرفها الا انها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون رويد
مثلا موضوعا لكلمة امهل قال الشارح الرضى وليس ما
قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذى هو
دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه
بشىء اذ العرب القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله
لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال انهما كانا
بمعنى الامر والماضى والمتبادر ان يكون هذا الجنب
فلا يرد مثل الضارب امس نقضا على التعريف وفعال
الى ما يؤذن

اى ما يؤذن بها بفعال الكاين بمعنى الامر المشتق من الثلاثى
المجرد قياسى اى قياس كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو
مطرد فى الثلاثى المجرد وعليه انه لا يقال قوام وقعاد
فى قم واقعد ولهذا اول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد
الكثرة فكانه قياس مطرد للكثرة واما فى الرباعى فاتفقوا على
انه لا يات الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا معرفة
كفجار بمعنى الفجرة اى الفجور قال الشارح الرضى هو علم لما تقدم
مصدر معرفة مؤنث ولم يقم الى الان دليل قاطع على
علميته وحال كونه صفة مؤنث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة
مبنى اى كل واحد من القسمين الاخيرين مبنى لمشابهته لفعال
بمعنى الامر عدلا ووزنا اما وزنا فظاهر واما عدلا فلما ذهب النحاة
من ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلى للمبالغة وهذه
الصيغة للمبالغة فى الامر كفعال وفعول للمبالغة فى فاعل قال
الشارح الرضى والذى ارى ان كون اسماء الافعال معدولة
عن الفاظ الفعل شىء لا دليل لهم عليه كيف والاصل فى كل معدول
عن شىء ان لا يخرج عن النوع الذى ذاك الشىء منهم منه فكيف
الفعل بعدها من الصيغة الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهى
ثابتة فى جميع الاسماء والافعال وبين وجهها فى كلام طويل فمن
اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان

ربعوا بجوز معدل الحذ ال . ارى الى الفاظ الفعل ١٣٢

اى لعين من الاعيان وانما قال على البحيح باب فساق وانما قال علما لئلا
يتوهم عنه باب فجار لانه وان كان علما لكنه للمعانى لا للاعيان
وقوله صوتا صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذا
كقطام علما للمؤنث وغلاب كذا الكذ مبنى فى استعمال اهل الحجاز
لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا ووزنا معرب فى استعمال بنى تميم
الا ما كان فى آخره اى الاعلام على الاعيان يكون فى آخره راء
فان بنى تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين فى بنائه
واقلهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يجرون باعراب الكل
نحو حضار علما للكوكب وهو الاكثر اى ان الراء مستقل
لكونه فى موجبه كالكل فاختير فيه البناء لانه اخف وسلوك
طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق المختلفة ٢ الاصوات
اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب
المصادر وحلت محل المصادر ولم يعرف اسم فعل ولم يلزم المصدرية
وصارت اسم فعل فالاول مثل ها التعجب وحكمه حكم المصادر
والثانى مثل مه وصه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة
الى ما كانت عليه من كونها اصواتا ساذجة ولم تصر
مصادر ولا اسماء الافعال وهى على نوعين فمنها ما يعرض للانسان
عند عروض معنى له كقول المتندم او المتعجب وى وى لا يقدر
ان يحكم عليه لشئ او به على شئ ومنها ما يجرى على لفظ الانسان
على سبيل

على سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شئ كما
اذا قلت غاق فانه لا اصل له وانما هو صوت الغراب عن نفسه
وهى لا تقيد ان يحكم عليه او به ومنها ما يصوت به الحيوان
اما للزجر او للدعاء او نحو ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير
وهى ايضا لا تقيد ان يحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها
مبنيات لانتفاء التركيب فيها وانما تلفظ بها على سبيل الحكاية
كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وى اى عند اناخة البعير
نخ او غاق صوت الغراب فهى فى هذه الحالة ايضا مبنية لكن
لا من حيث انها اصوات بل هى من حيث انها حكاية عنها والمراد
بالاصوات هيهنا ما كانت باقية على ما هى عليه من غير نقلها
على سبيل الحكاية فهى بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها
دالة بالوضع وذكرها فى باب الاسماء لاجرائها مجراها واخذها
حكمها وانما تبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات
الاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ اى قال لفظ لم يقل اسم
لعدم الوضع فيها كما عرفت حكى به صوت اى اخرج على لسان
الانسان لشبهه الصوت شئ كما عرفت فى القسم الثانى من الاصوات
الغير المنقولة او صوت به للبهائم يعنى مثلا اى لاناختها
او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر
من البهائم ذات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو الطيور كل

بل بعض أو أداة أيضا كالصبيان والمجانين وإذا كان ذكرهما على سبيل
التمثيل يتناوله التعريف كلاهما فالأولى كقاق إذا صوت به الناس التبعها
بالغلبة والثالث كخ متعددة أي محققة منها أناخة البعير ثم لم يذكر
المصنف القسم الأول وهو ما كان صوت الإنسان ابتداء من غير تعلق بالغير
قبله لذلك لأنه لأعمة القسمين مع تعلقهما بالغير مطبقين بالأسماء
المبنية كان كونه ذلك القسم كذلك الأولى لكونه صوت الإنسان
من غير تعلق بالغير المركبات أي المركبات المعدودة من المبنيات
كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة أو حكما اسمين أو فعلين
أو حرفين أو مختلفين جعلتا كلمة واحدة ليس بينهما نسبة أصلا
لا في الحال ولا قبل التركيب وإنما قلنا حقيقة أو حكما ليدخل نحو
مثل سيبويه فإن الجزء الأخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا
يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث أجري مجرى أسماء المبنية
وقولنا ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتأبط شرا لأن
بين جزئي كل واحد منهما النسبة قبل العلمية وبالجملة ليخرج نحو
القيد مثل خمسة عشر من الحد مع أنه من أفراد المحدود لأن بين
جزئيه قبل التركيب نسبة العطف بقيت النسبة على تقدير الجملة
منها هذه النسبة أصعب من خرط القتاد والأحسن أن يقال
المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيئة تركيب إحدى
الكلمتين مع الأخرى فلا يشكل أنه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية

التي

التي في مثل عبد الله النسبة الإضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية
التي في تأبط شرا النسبة التعليقية التي تكون بين الفعل ومعموله
ولا في خمسة عشر فإن هيئة تركيب أحدهما مع الآخر لا تدل على نسبة
أصلا كالهيئة التركيبية أحد من ... بعضها مع الآخر لا يدل
عليهما من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فإن
تضمن الجزء الثاني حرفا من عطف أو غيره بنيا أي الجزءان
الأول لوقوع آخره في وسط الكلمة الثاني الذي ليس محلا للإعراب
والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فإن أصله خمسة وعشر
حذفت الواو وركبت عشر مع خمسة ومثل حادي عشر و
أخواتها يعني أخوات حادي عشر من ثالث عشر إلى تاسع
عشر أو أخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر وإنما أورد
مثالين ليعلم أن البناء ثابت في هذا التركيب سواء كان أحد
جزئيه العدد الزائد على العشرة أو صيغة الفاعل المشتقة
منه وفيه نظر لأن الثاني فيه لا يتضمن الحرف لأنه
لا يراد به حادي وعشر وجوابه أن المراد بصيغة الفاعل
إذا اشتقت من أسماء العدد واحد من المشتق منه لكن
لا مطلقا بل باعتبار صفة عدد بعد العقد السابق على المشتق
منه فالثالث ثالث واحد من الثلاثة لكن لا مطلقا
بل باعتبار صفة بعد الاثنين فلما استعملوا هذه الصيغة

من المفردات للدلالة على اعداد كذا اراد وان يأخذ شيئا من ذلك
من المركبات ولا يتيسر ذلك الا من مجموع الجزئين لان صيغة الفاعل لا تتبع
مرفقها جميعا فاقتصر على الاخذ ها من احد الجزئين اوني لحذف
بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس واختار الاول اليدل على
المقصود من اول الامر فاخذ واحدا من احد عشر للمتضمن حرف
العطف حادي عشر يعني الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد
العشرة فحادي عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد
عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان تركيبه اصلا حادي وعشر
اذ لا معنى له على هذا القياس الحادي والعشرون لا فرق بينهما
الا بذكر الواو ومحذفه الا اثنى عشر واثنتي عشرة فانه لا يبنى
فيهما الجزء ان بل يبنى الثاني المتضمن ويعرب الاول المشبه بالمضاف
لسقوط النون والا اى وان لم يتضمن الثاني شيئا فاعرب الثاني
مع ضم مرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبنى الاول
للتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف في الافصح
اى اعراب الثاني مع ضم المرفق وبناء الاول انما هو في افصح
اللغات وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب الجزئين معا
باضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه واعرابهما
اعراب الجزئين باضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني الكنا
الكنايات جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر

عن شيء

عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كا
الابهام على السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا او الجواد
بما هو ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري الكلي اما يكنى به بل بعضه
ولا كل بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا في باب المبنيات ان يدونوا
بهذا الاسم ذلك البعض المعين ولذا التكلم يقول بعض الكنايات كما قال
بعض الظروف ويتعذر تعريفه الا بالتصريح به منفصلا فلذا
اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال
الكنايات كم وبنا فيها الكونها موضوعة وضع الحروف او لكونه
الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا
وبناؤها لانها في الاصل ذا من الاسماء الاشارة دخل عليها
كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا على
اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه وجاء
كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن
يوم السبت او غيره وكيت حديث للحديث اى الكناية عن
الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع
الجملة التي هي من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد
موقعها ولم يخلو منهما رجح البناء الذي هو الاصل في
الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كائن انما بني لانه كاف
التشبيه دخلت على اي كما في الاصح وهو بالكنة او هي

عن الجزئين معناها الافرادي وهما المجموع كاسم مفرد بمعنى الجمعية فصار كأنه اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في مِن لا تنوين التمكن ولهذا يكتب بعد الزاء نون مع ان التنوين لا صورة لها في الخط فتنبّه في البناء محطّة هو واخواتها ولذلك لم يذكره المصنف معها فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام مميزها الذي يرفع الابهام عن جنس المسئول عنه منصوب على التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد وهو وسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل مميزه كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى اي تقول كم رجل عندي وكم رجال كما تقول مائة ثوب وثلاثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرته صريحا ولما كان هذا التصريح بالكثرة جعل جمعية مميزه كانها نائبة عن معنى التصريح بها ويدخل من فيهما اي في مميز كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضي هذا في الخبرية كثير نحو كم من ملك وكم من قرية وذلك لما تقدم من المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن الا في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن

لكن جوزه

لكن جوّزه الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية وكلاهما اي كم الاستفهامية والخبرية كائن مثبتة او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا يدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر كلاهما لو قال كلتاهما لكان اوفق لتأنيث الاستفهامية والخبرية فهو على تأويل هذين الكلام النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية اي كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بيّن موقع كل واحد منهما بقوله فكلّما اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او شبهه لفظا او تقديرا اعني مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه اي على حسب عامله ذلك الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعيينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة

النصب نحو قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة
التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اى كم رجلا ضربت ضربته
فهو من حيث ان بعده فعل مقدرا غير مشتغل عنه داخل في قاعدة
النصب وان لم تجعله من قبيله ولم تقدر بعده فعلا بعده غير مشتغل
فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل على قاعدة الرفع فكل ما قبله اى
كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم
درهما اشتريت او بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا
ضربت وعبد كم رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز
تقديم حرف الجر او المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تأخير
الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما على ان
يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر
والا اى وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبه فعل
مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف كان مجردا عن العوامل اللفظية
فمرفوع اى فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو كم رجلا اخوك على
قياس من ابوك وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه يجيز عنده الاخبار
عن نكرة مستفهمة استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا خبر (وهو كم في المثال المذكور)
مقدم على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبرا ان كان ظرفا
نحو كم يوما سفرك فكم هاهنا منصوب المحل اولا داخل تحت قاعدة
النصب باعتبار اعمال الكائن فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانيا

لقيامه

لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ وكذلك اى مثل كم في
تأتي الاسماء الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء
الاستفهام والشرط بعضها انه يتأتى تلك الوجوه في جميع هذه
الاسماء لان كل واحدة منها هي من وما واي واي وانى ومتى
مشترك بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف
وايان مختصين بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهاميتين
فيتأتى فيهما الوجوه الثلاثة الاول نحو من ضربت وما صنعت
وبمن مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا
يتأتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين
فكذلك يتأتى فيهما تلك الوجوه الثلاثة نحو من تضرب اضرب
وما تصنع اصنع وبمن تمر امرر به وغلام من تضرب اضرب ومن
يأتيني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله
ولا يتأتى فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية لانها
لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم
الظرفية من هذه كمتى وانى وايان وانى وكيف واذا ان
لم تجعل ظرفا نحو من ابني فلابد من كونها منصوبة على الظرفية
وعند بعضهم ان اذا لم تخرج عن الظرفية ويقع اسما مرفوعا نحو
اذا تقوم زيد اذا يقعد عمرو اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو
فهي مرفوعة بالابتداء وقال الشارح المحقق وانا لم اعثر لهذا

على ما شاهد من كلام الوجيه ما هو لازم الظرفية فتقع في الاستفهام
محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدا من خرجي متى عهدك
بفلان اي متى كان عهدك به واما اي حيث فيه الوجوه الاربعة
كلها فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه
على الظرفية نحو اي وقت مجيئك اي اي وقت كان مجيئك فاي وقت
على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه كلها
مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم حتى في مثل كم رغيفا اكلت
محالة يعني فيما احتمل الاستفهام والخبر ونكره المميز وصفه
ثلثة اوجه هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل نحو كم رغيفا
اي ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخ الاولى يحتمل ان يعتبر
الاوجه الثلثة في كم احدها رفعه بالابتداء والاخرى نصبه
على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا
معمولا لما بعده الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا الفيتق بما سبق
من وجوه اعراب كم يحتمل ان يعتبر في مميزها اعني عشر فاحدها
الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والاخرى النصب على تقدير
كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا
الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير بعيد كون فيما سبق
فكان الاليق تاخير هذا عن قوله وقد تحذف في مثل كم مالك واما
النسخة الاخرى فلا يحتمل ان الوجه الاخيرة والبيت للفرزدق يهجو
جريرا

جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت علي عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ
من اليد او الرجل فيكون منقلبة الكف او القدم بمعنى انها الكثيرة
المعوجة صارت كذلك او هذا خلقة لها السيئة الاسوء الخلقة وانما
قد حلبت بمعنى النعمة معنى نقلت اي كنت كارها الخدمتها
منها فخدمتني على كره مني واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة
المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناسي والعشار جمع عشراء
وهي التي اتى عليها عشرة اشهر واختارها لانها تتاذى من الحلب
ولا تطيع بسهولة ففي حلبها زيادة مشقة وضحك عليها وخالة الالة
الى ان انه طرفه ابيه واميه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل
التهكم كانه ذاهل عن كمية عدد عماته وخالاته فسال عنه وكونها
خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اي كثيرة من عماتك وخالاتك
حلبت علي عشاري وان اخذت المميز اي كم مرة او كم حلبت على التهكم
او كم مرة او كم حلبة على التكثير فان ارتفاع عمة على الابتداء مصحح في صيغة
بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع
عمة في موضع نصب لانه الفعل الواقع بعدها مسلط عليها بالتسليط الظرفية
او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء واذا نصبتها نصبتهما
واذا خفضتها خفضتهما هذا الشاهد واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية
كانت او خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت اي كم دينارا مالك والقرينة
الدالة على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية المال او اخبر عن كثرته يتبادر

فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهمك او دنانيرك او اخبار
عن كثرتها تعنا كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار ملكت فكم
في هذا المثال مرفوع بالابتداء وملكت خبره واذا سئل عن ضربك
بعد العلم بوقوعه او اخبر عنه فظاهر ان السؤال او الاخبار انما
هو بالنسبة الى كمية الحكم مرة او مرة ضربت او الى ضرباتك
اي كم مرة او مرة ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية
او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فظاهر
واذا كان للعدد فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ
الموضوعة للزمان وفي المصدرية اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر
ويحتمل ان يكون المثال الثالث بتقدير كم رجلا او رجال ضربت فعلى
هذا التقدير يكون منصوبا على المفعولية الظروف اي الظروف
المعدودة من المبنيات والمعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف
فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا اي من تلك الظروف ما اي
ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية
فان عند نسيانه اعرب مع التنوين نحو من بعد كاخواته من قبل سميت
الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لانه غاية الكلام كانت ما هي
اضيفت اليه فلما حذف صارت غايات ينتهي بها الكلام وانما بنيت
لتضمن معنى حرف الاضافة ولشبهها بالحرف في الاحتياج الى المضاف اليه
حيث الضم ليجبر النقصان كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف المسموعة
قطعها

قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء ولا يقاس
عليها ما بمعناها اي لحيث في هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين
من المضاف اليه فيعرب قال فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص
بالماء الفرات ولا فرق بين ما اعرب من الظروف المقطوعة وبين
ما بني منها وقال بعضهم بل انما اعرب لعدم تضمنها معنى الاضافة
فمعنى كنت قبلا اي قديما وقال الشارح الرضي الاول هو الحق
واجري مجراها اي مجرى الظروف المقطوع عن الاضافة لا غير
وليس غير في حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير
من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كما فيها
ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير
وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما وكذلك اي اجري
مجرى الظروف حسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم
تعرفها بالاضافة ومنها اي من الظروف المبنية حيث كمكان
قال الاخفش وقد يستعمل للزمان ولا يضاف الا الى الجملة
اسمية كانت او فعلية في الاكثر اي اكثر الاستعمالات وقد جاء
اما ترى حيث سهيل طالعا فحيث فيه مضاف الى المفرد وهو سهيل
مفعول ترى اي اما ترى مكان سهيل طالعا وهو نجم يضيء كالشهاب
ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة
الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنه

الجملة فهي وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة
فشابهت الغايات المحذوفة ما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها
مع الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم اي والعلة البناء اي الا
ضافة الى الجملة والاشهر بقائه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد
ومنها اي من الظروف المبنية اذا زمانية كانت او مكانية وانما بنيت
لما ذكرنا في حيث وهي اذا كانت زمانية للمستقبل اي الزمان
المستقبل وان كان داخلا على الماضي وفي الدلالة الاصل في استعمالها
ان يكون الزمان من ازمنة المستقبل مختصا من بينها بوقوع
حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها
في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس ونحو قوله تعالى اذا الشمس
كورت ولهذا اكثر في الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب
بالامور المتوقعة وقد استعمل في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا
بلغ مغرب الشمس وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله
نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو تعقب مضمون جملة على اخرى
فتضمنت حرف الشرط فصارت علة اخرى لبنائها وكذلك اي لكون
معنى الشرط فيها اختير اي جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة
الفعل الشرط ويجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تأصلها
في الشرط مثل ان ولو وقد تكون اي اذا للمفاجاة مجردة عن معنى
الشرط يقال فاجا الامر من قولهم فجأة فجاءة فالهمزة للمد (؟)

اذا الفجائية

اذا الفجائية لانك لا تشعر به فتلزم المبتدأ بعدها فرقا بين اذا هذه
وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدأ غلبة وقوعه بعدها
فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على
شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع [illegible] اي فاذا السبع
حاضر او واقف على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجات
وهو عامل لا يظهر وقد استغنوا عن اظهاره بقوة ما فيه من الدلالة
عليه واما الفاء فهي للسببية فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج
وقيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اي خرجت
ففاجات وحاصل المعنى خرجت ففاجات زمان وقوف السبع
كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه عنده زمانية او مكان وقوف
السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية وقوله زمان
وقوف السبع او مكانه مفعول فيه فاجات لا مفعول به لان الا
يستعمل ظرفية بل [illegible] اسمية بل المفعول به محذوف اي فاجات في زمان
وقوف السبع او مكانه اياه اي السبع وقد يكون بمجرد الزمان نحو ايتك
اذا احمر البسر وقت احمرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى
الظرفية نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه الاشارة
ومنها اي من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي وبناؤها لما مر في
حيث لكون وضعها وضع الحرف وقد يجيء للمستقبل كقوله تعالى
فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية

لعدم استقلالها على معنى الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية

مثل كلما ذلك اذ زيد قائم واذ كان زيد مقيما وللمفاجاة نحو خرجت فاذا

زيد قائم اي لعلة مجيئها لم يذكر المص وصفها اين وانى هما للمكان

استفهاما او شرطية اي حال كونهما للاستفهام او الشرط وبناؤهما

لتضمنهما امر الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانى

زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء انى زيد بمعنى كيف وانى القتال نحو

ومنها متى للزمان فيهما اي في الاستفهام والشرط نحو متى القتال

ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل قوله نحو ايان

يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام

وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان نوم الحاجم

خلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء

كسرها ايضا ومنها كيف الكائنة للحال اي حال الشيء وصفته

فالمراد بالحال صفة الشيء لا زمان الحال كما توهمه بعض الشارحين

قال صاحب المفصل كيف جار مجرى الظروف ومعناه السؤال عن الحال

تقول كيف زيد اي على اي حال هو ويستعمل الشرط مع ما على ضعف عند

البصريين نحو كيف تجلس اجلس اي على اي حال هيئة تجلس اجلس

ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو

في محل النصب على الحالية اي على اي حال حيث كنت او ماشيا

ومنها اي من الظروف المبنية مذ ومنذ بنيا لوقوعهما اذا

حرفين

حرفين ويكونان تارة بمعنى اول المدة الى اول لمعنى زمان الفعل المتقدم

عليهما نحو ما رايته مذ او منذ يوم الجمعة اي اول مدة عدم رؤيته يوم الجمعة

فيليهما اي يقع بعدهما اي بعد مذ ومنذ المفرد اي الاسم المفرد

لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ

اليومان اللذان صاحبتها فيهما اي اول مدة عدم رؤيته هذان

اليومان فانهم لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما

باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا اثنين او اشيا

فالمثنى او المجموع انما وقعا اول المدة يكونان في حكم المفرد المعرفة حقيقة

كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم لقيتني فيه لحصول التعيين

المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة

في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان اول لية وقت ما المفا مدة

الفعل معلوم بالقرينة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اي جميع مدة ما

الفعل فيليهما اي مذ ومنذ المقصود اي الزمان الذي قصد به كونه

متلبسا بالعدد اي بعدد المصحوب المستغرق جميع اجزائه بحيث لم يشذ

شيء منه نحو ما رايته مذ يومان اي جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته

يومان الان يوم ولا انقضى وقد تقع بعدهما الصلة نحو ما خرجت

مذ ذهابك اي الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان اي ما كنت

على هذه الصورة مذ ان الكاتب مخففة نحو ما خرجت مذ انك

ذاهب اي ما خرجت مذ ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما خرجت

مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف

الى احد هذه الامور لتبقى حرا ما بعدهما عليهما فكانه التعدي فيما رحبت منذ ذهابك مذ ذهابك وعلى المذهب القياسي فيما بعده وهو ان كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدأين هما معرفتان لكونهما في تأويل الاضافة لانهما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبره ما بعده اى خبر كل واحد منهما ما يقع بعدهما خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما ويرد الله عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك ما رأيته مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدأين او خبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يبعد عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لا انهما يقعان ظرفا في نحو اكرم ومنها اى من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال وكذا بفتح اللام وضم الدال لبنائها على الوضع بعضها وشبه الحرف حمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عندي فيما يحضر عنده وفيما في خزانته وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدي ولدن ولدي الا فيما يحضر عنده وحكمها ان يجر بها على الاضافة نحو المال لدي ولدن وقد ينصب بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين في ضارب زيدا ولكن الالف يحذف عنها ويثبت ولكون غدوة الذي استعمل الامر محوا وبنيها ومنها قط مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة

المشددة وهذه هي لغاته وقد تخفف الطاء المضموم وقد تضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي المنفي اى لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي ومعنى قط مبنية لسوق النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رأيته قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحرف وبناء المشددة لمشابهتها للاخيرة في بعض معنى ومنها عوض حرف ضمة عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اى لاجل الفعل المستقبل النفي او الزمان المستقبل المنفي فيه معرفة للاستغراق النفي جميع الازمنة المستقبلة في لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اى دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذي يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة الى الجملة والى كلمة اذ اى الظروف المضافة الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح للخفة في قوله تعالى يوم ينفع الصادقين وقوله تعالى من خزي يومئذ في قرئ بالفتح ويجوز اعرابه ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف البناء منه وكذا الكلمة اى كالذي يكون من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مع ما ان مخففة ومشددة مثل قيامي مثل ما انك تقوم او مثل انك تقوم لمشابهتها الظروف المضافة الى الجملة

نحو انت وحيث وبهذه المشابهة ذكرهما في بحث الظروف ويجوز
اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة
اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اي اسم
وضع بوضع جزئي او كلي لشيء متلبس بعينه اي بذاته المتعينة
المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهود بينهما فالشيء مقيدا بهذه الصفة العلوية
والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار
ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشيء
شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه لخرج به النكرة فهي اي المعرفة
ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب
المرتبة قال فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معانيها باعتبار
امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه
يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا
بازاء واحد واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم
الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك
آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له
جزئي والثاني الاعلام الشخصية كما اذا تصور شخص زيد ووضع
لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية
كما اذا تصور مفهوم الاسد هو الحيوان المفترس ووضع بازائه
من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا
الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد

بازاء هذا المعنى

بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه
بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات
وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول
من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له خاص فانها
موضوعة بازاء معان معينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها
ومعهوديتها وضعا عاما كالمضمرات فان الواضع اذا تعقل مثلا مفهوم المشار اليه
المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا
وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد
والموضوع له خاص لانه خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا
المفهوم المشترك بينهما والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية
او الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل
فيه ما دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ واللمح فليس من المعرف ثم
واسم بدل من اللام فلا يعيدها ادخلته منها الخوض العالي او عرف
بالنداء نحو يا رجل اذا قصدت به معينا بخلاف يا رجلا بغير معين فانه
نكرة ولم يذكر المعرف بالنداء لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها
الرجل والسادس المضاف الى احدها اي احد الامور الخمسة المذكورة
ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد
فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربع الاول فان المنادى لا يضاف
اليه قيل كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى
المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف

الا احدهما اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا
الا ما سبق ان المضاف اذا كان اللفظ الغير المثل او الشبه فهو مستغنى
من هذا الحكم معنى اي اضافة معنى يعني اضافة معنوية فقوله معنى مفعول
مطلق لمضاف واحترز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة
لفظية فانها لا تفيد تعريفا لما سبق تعريف المضمرات والمبهمات معنى للضمائر
الا احدهما معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغنى عن التعريف
خص العلم بالتعريف فقال العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان
صدر بالاب او الام او الابن او البنت فهو كنية وان لم يكن فان قصد به
مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه
مختصا او جنسا او احترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التي
تعينت لفرد معين لغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف لان
غلبة استعمال المستعملين بحيث لا يشتهر العلم الغالب لفرد معين بمنزلة
الوضع من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك
غير متناول لغيره اي حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه
غير متناول لغير ذلك الشيء باستعماله فيه احترز به عن المعارف
كلها وقوله بوضع واحد اي تناول لا بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام
المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية بترتيبها
في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب
فقال واعرفها اي اعرف المعارف يعني اقلها عند المخاطب من حيث
اصنافها المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب

فانه سطر

فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لا
يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر فيتوهم ان الخطاب
له المتكلم ولبس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم
المضمر الغائب ولم يذكره لانه اظهر من اعرفية المخاطب انه ادون
منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان سائر
المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان
فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا ما اثبت التفاوت
بين اصنافه بعدها بين انواع المضاف اليه واصنافه وهذا
الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه وفيما عداه فيه اختلافات
كثيرة النكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار فانه المعينة
المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشيء شامل
للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد
انما افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها
وهي ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية احاد الاشياء منفردة
كانت تلك الاحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات
واحادها كل واحد واحد منها وكمية الاحاد ما يجاب به اذا سئل
عن واحد منها وكم من واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ
الموضوعة بازاء تلك الكميات لان يكون كل واحد منها موضوعا
لكمية واحدة منها اسماء العدد فالموضوع لكمية احاد الاشياء
اذا اخذت مفردة فاذا سئل عن معدود منها بكم هو يجاب بالواحد

معدود

والاثنان موضوع لكميتها اذا اضيفت مجتمعة متكررة مرة على حدة
فاذا سئل عن معدودين معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى
ما لا نهاية له وظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين
داخلان في هذا التعريف اي من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم
يكونا عند بعض الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة
ان نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار مع امر لا ينتقض
التعريف بنحو رجل ورجلين وذراع وذراعين وحقة ومنا ومنين حيث
لا يفهم منها الواحدة والاثنينية فقط اصولها اي اصول اسماء العدد
التي تتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة واثنتان
او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع
كثلثات والوف وعشرين او بالتركيب لفظا كخمسة عشر او معنى
كثلثمائة الى تسعمائة او بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة
ومائة والف تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة
ومعطوفة واحد واثنان في مفرد المذكر وتثنيته واحدة واثنتان وثنتان
في مفرد المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس وتقول للمذكر
ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر باعتبار التانيث الجماعة
نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال وثلث الى عشر بدونها للجمع
المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث امرأة وعشر نسوة
ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت
عشرا احد عشر اثنا عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا احدى عشرة

اثنتا عشرة

اثنتا عشرة وثنتا عشرة في المؤنث على الاصل بتذكير المذكر وتانيث
المؤنث وغير الواحد باحد والواحدة لاحدى للتخفيف وتقول ثلثة
عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة الى تسع
عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة ابقاء للجزء الاول منهما بحاله قبل التركيب
وتذكير الثاني في المذكر كراهة اجتماع تانيثين من جنس واحد فيما هو
كالكلمة الواحدة نحو احدى عشرة وثنتا عشرة فان كالتانيث فيهما
من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثني عشر فهو لحمل على النظائر
ثلثة عشر والتاء في ثنتا بدل من لام الكلمة فلم تجمع علامتا التانيث
اعني الياء لانه من الثني واما في اثنتان فهي للتانيث لان همزة
الوصل عوض من الياء المحذوفة ولهذا حكمنا بانه جمع علامتي التانيث
في اثنتان وان كانت للتانيث لا لانضمامها على ثلثا واما
جزء الثاني في المؤنث لانه لما وجب تذكيره للمذكر كما عرفت وجب تانيثه
للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث فتم
نكسر الشين في هذا التركيب في المؤنث اي من عشرة نحو احدى عشرة الى
اربع فتحات مع ثقل التركيبية احدى عشرة [illegible] عشرة الى تسع
عشرة والحجازيون يسكنونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون
اخف من الفتح وتقول عشرون واخواتها بكسر التاء لانه معطوف
بالعطف على عشرون المنصوب محلا لمفعولية القول وهي تسعون
وما يعمله وتسعين الى تسعين منهما اي في المذكر والمؤنث من غير
فرق وهي عقود ثمانية وتقول فيها زاد على كل عقد مع احد تلك

مذهب البغداديين

واثنتا عشرة او وحمس عشر ثلث ... ثلث عشرة

العقود الى عقد اخر احد وعشرون في المذكر واحدى وعشرون
في المؤنث ولما غير الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب لان
المعطوف والمعطوف عليه في حكم التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف
على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجهما في قاعدة العطف
بلفظ ما تقدم بل خصهما باعادتهما فقال ثم بالعطف اي عطف
تلك العقود على الزايد عليها كما ثنا ذلك الزائد بلفظ ما تقدم
من اسماء العدد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون
في المذكر واثنتا وعشرون في المؤنث وثلثة وعشرون في المذكر
وثلث وعشرون في المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع
وتسعين فتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف
في الواحد ومائتان والفان في التثنية فيهما اي في المذكر
والمؤنث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف
وما يتفرع عنهما بالعطف اي بعطف الزايد عليهما او عطفهما على
الزائد حال كون الزائد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء العدد
من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد او واحدة ومائة واثنان او
اثنتا او ثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة واحد عشر
رجلا او احدى عشرة امرأة ومائة واحد وعشرون رجلا او احدى
وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امرأة
ومائة وثلثة وعشرون رجلا وثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة
وتسعين رجلا وتسع وتسعين امرأة وكذا الحال في تثنية المائة

والالف

والالف وتثنيتهما ولو زاد تعكس العطف في الكل فتقول واحد ومائة
الى اخر ما ذكرنا والاصل في ثماني عشرة فتح اليا البناء من الاعداد
المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها اي اسكان اليا لثقل
المركب بالتركيب كما في معديكرب وجاز حذفها اي حذف اليا وفتح
النون لانها اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك
ما ثنى القاضي اذا حذف اليا الا ان الذي يسوغ الحذف حينئذ
كونه مركبا فزيد على زيادة استثقال فجعل موضع الكسرة فتحة
قال الشارح الرضي يجوز كسرها ليدل على اليا المحذوفة لكن
الفتح اولى لتوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر لكونها مركبة مع العشرة
ولما فرغ من بيان اسماء العدد شرع في بيان مميزاتها ابتداء من الثلثة
لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز الثلثة
الى العشرة اي الثلث الى العشر مخفوض اي مجرور مجموع لفظا نحو ثلثة
رجال او معنى نحو ثلث رهط اما كونه مخفوضا فلانه لما كثر استعمالها له
اختير فيه التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين واما
كونه مجموعا فليطابق المعدود العدد الا في ثلث مائة الى تسعمائة
استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة مع ثلث واخواتها
وكان قياسها اي جمع فيقال مئات او مئين لان للمائة جمعين احدهما
في صورة الجمع المذكر وهو مئون والثاني في صورة الجمع المؤنث السالم
وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد الى الجمع المذكر السالم فلا يقال
ثلثة مسلمين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان يكون التمييز مجموعا بالالف

والتاء بعد ما تقرر المجيء بعدها هو في صورة الجمع بالواو والنون
اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه احصر وتمييز
احد عشر الى تسعة وتسعين اي الى تسعة وتسعين منصوب
مفرد اما نصبه في العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم
ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست هي
في الحقيقة نون الجمع واما فيما عداها فلانهم كرهوا ان يجعلوا
ثلاثة اشياء كالاسم الواحد فلا يرد عليه خمسة عشرك لان
المضاف اليه فيه لما كان غير العدد لم يمتزج امتزاج ذالك
المميز فلم يلزم صيرورة ثلاثة اشياء شيئا واحدا ليطرد بمائة
امرأة واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر
افراده ليكون الفضلة قليلا ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما
ومميز جمعه اي جمع الالف فانما لم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما
لان استعمال الجمع مائة في الاعداد مرفوض لا يقال ثلاث مئات
رجل كما يقال ثلاث آلاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا
رجل مثل الفا رجل مخفوض مفرد لانه لما كانت مائة والف
من اصول الاعداد كالآحاد فناسب ان يكون مميزهما على طبق
مميزها لكنه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد الآحاد
في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة وهما
انتهى في مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزها المفرد الدال
على القلة رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعتبر

واحد واثنان فجوزوا ثلثمائة امرأة ح

اثنتان فيهما ضمير ثلاثة اثنتان اثنتان واحد ح

به عنه
مذكرا

به عنه مذكرا كلفظ الشخص اذا اعتبر بها عن المؤنث او بالعكس بان
يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظ النفس اذا اعتبر بها عن
المذكر فوجهان اي ففي العدد وجهان التذكير والتأنيث فان شئت قلت
ثلاثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم
وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا تميز واحد وواحدة
ولا اثنان واثنتان وثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال
واحد رجل ولا اثنان معه كما يقال اثنان رجلين بل يذكر عند ما يصلح
ان يكون مميزا لهما على تقدير ذكر التمييز معهما فيطرحون الواحد والاثنين
استغناء بلفظ التمييز اي الصالح لان يكون تمييزا على تقدير ذكره
معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة والاثنينية
عنهما اي عن الواحد اذا كان التمييز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى
مثل رجل ورجلان فان من صيغة رجل نفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان
الجنس والاثنينية فيذكرهما استغناء عن التمييز فان قلت
ان الواحد مغن عنه لكن لا نسلم ان مميز الواحد والاثنين كذلك
نعم اذا كان مميزه مثنى يغني عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال
اثنا رجل ثلثلا الزوم الجمعية في مميز سائر الآحاد ينبغي ان يعتبر
فيما لم يتيسر الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية ولا يبعد
ان يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ
التمييز اي بجواهر الحروف المصورة بهيئة خاصة القابلة للحوق علامة
الافراد بها اعني التنوين وعلامة الاثنينية اعني حرف التثنية

فاذا اجتمع مع علامة الافراد به يعني ذكر الواحد علمية وان اجتمع علامة التثنية استغني به عن ذكر الاثنين علمية فاختار الحروف العلامة التي هي اخف عن ذكرها

دلالة على ذلك اخف من انما يحصل هذا الا انما يكون لافادة اي افادة لفظ التمييز

النوع المقصود اي على العدد التصريح به الذي قصد ذلك التنصيص التصريح

بالعدد اي بذكر اسم العدد فلما افاد التمييز ذلك التنصيص استغني في افادته

عن ذكر العدد علمية ونقول في المفرد من المتعدد اي في الواحد من المتعدد باعتبار

تصييره اي تصيير ذلك المفرد سابقا انقوا ايد عليه بواحد الثاني في المذكر نحو

الثالث معقول القول هذا القول انما هو باعتبار تصيير الواحد اثنين اي انما

ابتدأ من الثاني لبس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحد

والثانية في المؤنث على هذا القياس وعلى هكذا الى العاشر في المذكر

والعاشرة في المؤنث لا غير اي لا تقول غير ذلك لفظا لجري ذلك فيما تحت

الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبا لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منهما

ونقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبة من العدد من غير اعتبار

معنى التصيير الاول والثالث اذا وقع في المرتبة الاولى او الثالثة في المذكر

والاولى والثانية في المؤنث كذلك اي من غير اعتبار معنى التصيير

وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة فابدلهما

الاول والاولى الدالة عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادي عشر

في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وكذا الى الثالث عشر والثانية عشرة

الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء

كان بمعنى التصيير او لا حكم اسمي الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول

في المذكر الثاني والرابع الى العاشر وفي المؤنث الثانية ٣٣

بانضمامه اليه فيكون معنى ثالث الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين ٣٣

الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركبات

والمعطوف نحو الثالثة عشرة ونحوهما من الاسمين في المركب كاتذكرهما

للمذكر في الثالث عشر ولما ذكر اول الاسمين لانه اسم الواحد مذكر

فلا معنى للتانيث فيه حذرا من ثلثة عشرة وجاء فاتة الجماعة وتقول في

المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون ومن ثم اي ومن

اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلف معناهما

مثلا فلا اختلاف في اضافتيهما قيل في الاول اي المفرد من المتعدد المقول

باعتبار تصييره ثالث اثنين بالاضافة الى ما لا نقول دونه اي

مصيرهما اي الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اي صيرت

الاثنين ثلثة وقيل في الثاني اي في المفرد من المتعدد باعتبار حاله

ثالث ثلثة او رابع اربعة او خمسة بالاضافة الى عدد يساوي عدده

او يكون فوقه الى احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار حقوق عدد المرتبة

الثالثة او الرابعة او الخامسة والا يلزم جواز ارادة بالواحد

الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول في اضافة

ما زاد على العشرة حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب

الثاني اي واحد من احد عشر متاخر بعشر درجات بناء على الاعتبار

الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة لان الاعتبار الاول

لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت في اداء هذا المعنى حادي

احد عشر بحذف جزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره

في المركب الثاني وهكذا تقول الى تاسع تسع عشر فيعرب الجزء الاول

من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء وبنى الجزء الثاني
لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكور والمؤنث ذكرهما
بباب العدد لانجرار مباحثه الى ذكر التذكير والتأنيث وقدم المذكر
لاصالته ولم يعرفه لانه عدمي وعرف المؤنث لانه وجودي
المؤنث ما فيه اي اسم كان فيه علامة التأنيث لفظا اي ملفوظة
كانت تلك العلامة حقيقة كامرأة وناقة وغرفة او حكما
كعقرب اذ الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التأنيث ولهذا لا يقال
التاء في الرباعي من المؤنث السماعي او تقديرا اي مقدرة غير
ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم ونحوها من المؤنثات
السماعية والمذكر بخلافه اي اسم متلبس بمخالفة المؤنث اي
لم يوجد فيه علامة التأنيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته
اي علامة التأنيث التاء والالف حال كونها مقصورة
كسلمى وحبلى او ممدودة كحمراء وصحراء وقد زاد بعضهم الياء في
هذي فانهم ذهبوا الى انها للتأنيث وليس ذلك بحجة لجواز
ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث مثل هي وانت وهو اي المؤنث
حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اي اسم بازائه اي في مقابلته ذكر
من جنس الحيوان كامرأة في مقابلة رجل وناقة في مقابلة
جمل واللفظي بخلافه اي متلبس بمخالفة المؤنث الحقيقي اي
ليس بازائه ذكر من الحيوان بل انوثته منسوبة الى اللفظ لوجود
علامة التأنيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تأنيث حقيقي

وفي معناه

وفي معناه كظلمة مثال للتأنيث اللفظي حقيقة وعين مثال للتأنيث
اللفظي تقديرا فان تاء التأنيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها
على عيينة ولم يعده مثالا للمؤنث اللفظي الحكمي كعقرب لعدم توقف عليه
واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اي الى المؤنث مطلقا
حقيقيا او لفظيا مظهرا او مضمرا اثبت التاء اي فذلك الفعل متلبس
بالتاء وجوبا ايذانا بتأنيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان
مسندا الى ظاهر غير الحقيقي فانه حينئذ للمتكلم الخيار في الحاق التاء
وتركه والحق ذلك الثاني بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار
فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة وذلك نحو قولك طلعت الشمس
وطلع الشمس بخلاف الضمير طلعت فانه لا يجوز فيه التذكير نحو طلع لكون
التأنيث فيه لفظيا لاستغنائه عن هذه الحاق التاء التي في لفظه من
الاستعانة به بخلاف ضمير اذ ليس فيه ما يشعر بتأنيثه وجعل بعض
الشارحين ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقي او الضمير المؤنث اللفظي
بقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى من
هذه القاعدة صورة الفصل ايضا لما احتاج الى التقييد بقولنا
بلا فصل لكان احسن ليستغنى الاحكام جميع الاقسام في صورة
الفصل ايضا لك الخيار في الحاق التاء بالفعل وفي تركه فتقول
حضرت القاضي امرأة وحضر القاضي امرأة وطلعت اليوم الشمس
وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقي منقولا عن اسماء
في اسماء الذكور كزيد اذا سميت به المرأة فانه مع الفصل يجب

انثا يقال نحو جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع لا
ضميره فان الحاق التاء او ضمير الجمع به لا يجب نحو الرجال جاءت
او جاؤا نحو غير الجمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لم تجز
تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت مطلقا
اى سواء كان واحده مؤنثا نحو اذا جاءك المؤمنات او مذكرا نحو جاء
الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي فانت بالخيار ان شئت الحقت
التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير
جمع المذكر العاقلين من جموع التكسير غير الجمع المذكر السالم فانهم
اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو لا غير نحو الرجال جاؤا
ولا يقال الرجال فعلت ضمير فعلت وهو المستكن فيه العائد
بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت
وفعلوا اى ضمير فعلوا يعنى الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع
والنساء والايام اى ضمير النساء وما يماثلها في كونه جمع المؤنث
وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها في كونه
جمع المذكر غير السالم فعلت وفعلن اى ضمير فعلت مقرونا
بتاء التانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن اى النون اما في جمع
المؤنث فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما في جمع المذكر
الغير العاقل كالايام فانه لا اصل له في التذكير كالرجال فحطه
عن ادنى حقه فاجرى مجرى المؤنث وفي الحواشي الهندية موافقا
لشرح المصنف ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت

لجمع العاقلين

لجمع العاقلين فاستعمالها في النساء للحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث
لنقصان عقولهن يجرين مجرى غير العقلاء المثنى ما لحق آخره اى
آخر مفرده بتقدير المضاف او قلب لحوق بعد قوله ونون مكسورة
فوائدها مع لو لحقه والا لا التبس بالتعريف الالفي مثل مسلم مسلمان
ومسلمين كالالحاق ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات
الف حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اى مفتوح حرف كانت
قبل الياء حالتي النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة
التثنية وخفة الفتحة ونون عوضا عن الحركة او التنوين
مكسورة لئلا يتوالى اربع فتحات فصورة الرفع وهي فتحة
ما قبل الالف والالف في حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل على ان
الملحوق او اللاحق محله او مع الملحق ولا باس باشتماله على الحروف
النون وعدم دلالة لحوقها على ذلك لان الاتفاق على تقدير تسليمه
اذا دل ان من امور ثلاثة على شيء صح ان يقال هذه الامور الثلاثة
دالة عليه غاية ما في الباب ان يكون دلالتها بواسطة هذين
الامرين عليه ان معه اى مع مفرده مثله من جنسه في العدد
يعنى الواحد حال كونه ذلك المثل من جنسه اى من جنس مفرده
باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك
بلفظها ولو اريد بقوله مثله ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا
لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله ليدل احتراز لا فائدة
لو قصد فيه الموصوف باسم المفرد فالحاجة للتجويز بتثنية الاسم بالفعل

معنيين مختلفين فلا يقال القمران ويراد بهما القمر والحيض
بل يراد بهما طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت
هذا يشكل بالابوين للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه
ثنى الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب والام وكذلك ثنى
القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلنا جاز
ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما
ثم يأول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى
فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال في القمر
بالنسبة الى القمرين فان قلت فليعتبر مثل هذا التاويل في القرء ايضا
بلا احتياج الى ادعاء تسميته بالطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد
منهما حقيقة وليأول بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره
قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنيته
بمجرد الاشتراك اللفظي بينهما وهو الذي اختلف فيه واما
اختيار عدم جوازه مع هذا الاعتبار مع تثنية الاعلام المشتركة
حقيقة او ادعاء مع بهما في يد مثلا لا ان يحمل على الكثرة بان يأول بالمسمى
بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا اعم اذا صار علما ادعاء بالابلكي
بان يأول بالمسمى عمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم فقال الاولى ان
يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي
تثنيتها وجمعها بمجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس
فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله حسنه

والله اعلم

ولما كان آخر الاسم المفرد الذي لحقه علامة التثنية في بعض
الموارد مما يتطرق اليه التغيير اورد المصنف بيين حكم ما يتطرق
اليه التغيير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف التثنية فقال والمقصور
اي الاسم المقصور هو ما في آخره الف مفردة لانه قصر اي حبس عن الواو
لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات والى القصر الحبس
ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان
مجهول الاصل عادم كالوان في المسمى بالى وهو لانه اي الحال
ان الالف المقصور ثلاثة اي غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا
من الحاجع والثلاثة المزيدة فتكتب الفه اعتبارا للاصل حقيقة
او حكما ضعفة الثلاثة بخلاف ما فوقه حيث لا يوجد فيه لكان
النقل ما لا اي وان لم يكن كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة
كرحيان في رحى او حكما بان كان مجهول الاصل او مطلقه وقد اميل كمتى
في متى حيث جاء متيان ما لا او كان على اربعة احرف فصاعدا
اصلية كالالف كالاعلى المصطفى او زائدة كحبلى قلب الياء اي الفه
مقلوبه بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما
وتخفيفا فيما زاد على ثلاثة احرف والاسم الممدود ان كانت همزته
اصلية اي غير زائدة ولا منقلبة عن واو اصلية او زائدة
الهمزة في الاشهر لما لتهما كقراء بضم القاف وتشديد الراء
لجيد القراءة او المتنسك من قرأ اذا تنسك وحكى ابو علي عن
بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان وان كانت الهمزة للتانيث

اى منقلبة عن الف التانيث كحمراء فانه اصلها حمرا بالفين
احديهما للمد في الصوت والثانية للتانيث فقلبت الثانية
همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت هاوا فيقال حمراوان
لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي ان لا يقع بين الفين
مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا
قلبت الواو همزة في مثل اقتت واجوه وربما يجئ فيقال حمراءان
مع البعد عن المانع في قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف قلبها
واوا والا اى وان لم يكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بان يكون
للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو
او ياء اصلية ككساء ورداء فان اصلهما كساو ورداى فالوجهان
المذكوران جائزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في
الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفي الاخرى
عن اصلية فشابهت همزة قراء فتثبت في الصورتين كما في قراء
وثانيهما قلبت الهمزة واوا لان عين الهمزة في الصورتين ليست
باصلية فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا وفي التحفة
الشريفة ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز
ان يقال في رداء الا رداءان بالهمزة او رداوان بالواو لكن
المسموع رديان بالياء فكان ينبغي ان يقول الاصح والاولى حمل
لعين لام العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وبعدها لا الا
لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من الكلام لكنا

تناقضهما

قد تصفحنا كتب النحاة كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها
اثر ما حكم باشتهاره عنى ما وقع في شرح الرضي من انه قد تقلب
المبدلة من اصل ياء وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء
ويحذف نونه اى نون التثنية للاضافة اى لاجل الاضافة لان
النون لقيامها مقام التنوين يوجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة
توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان ويحذف تاء التانيث كحي
قياسها ان لا يحذف عن لفظ الخصى كخصيان ومنه ... في خصيان
والاليان على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس
اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان كل واحد من الخصيين والاليين
لما اشتد اتصالها بالاخر اى بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدونها
صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا تقع في حشوه وقيل خصى والى
مستقلا انهما لغتان في خصية والية وان كانتا اقل استعمالا
منهما ولما كان حذف التنوين قاعدة مستمرة اتى في بيانه بالفعل
المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث اذ ليس لها قاعدة
بل وقعت على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا اتى في بيانه
بالفعل الماضي المجموع ما دل اى اسم دل على جملة آحاد مقصودة
اى يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف مفردة اى بحروف
هو مادة لمفرده الذي هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك
الآحاد حال كون تلك الحروف متلبسة بتغيير ما بحسب الصورة اما
بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة او حكما

فالجار في قوله بحروف مفردة اما متعلقة بقوله مقصودة او بقوله دال
او بمحذوف على سبيل التنازع وقوله بتغيير ما احتراز عن مستغرق حال الحروف
ودخل في قوله بتغيير ما جمع السلامة لان الواو والنون في آخر الاسم
في الاسم والمؤنث
من تمام صيغته كالالف والتاء فتغير الكلمة بهذه الزيادات الى
صيغة اخرى وقوله ما دل على احاد جنس ليشمل الجموع واسماء
الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم تدل عليها وضعا فتدل عليها
عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد
كثلاثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفردة خرجت اسماء
الاجناس فانه قصد بها نفس الجنس لا الافراد وبقوله مقصودة
لانه قصد بها الافراد اسماء الاجناس وبقوله بحروف مفردة وكذا
بقوله بحروف مفردة خرج اسماء الجموع والعدد ففي تمر مما الفارقة
بينه وبين واحده التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على
الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت
انهما خارجان عن حد الجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على
الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع
على الكلمة والكلمتين وهو جنس قلنا انما يجب الاستعمال لا باعتبار الوضع
على انه لا ضير في التزام كون الكلم اسم جنس جمع ايضا وانما لم
قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء الجموع
الحاصل [illegible] تكسيرها الجامل مباشرة ونحو ركب جمع وقال الفراء كذا
اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع واحد
التي لها واحد من لفظه

له من لفظه

جمعا

المفرد بالحركة عدة رجال من ثلاثة الى عشرة صح

التركيب اصحاب الابل والشر ودون العقاب ولهم الغنم وما اشبه صح

له من لفظه ابل وغنم فليس جمع بالاتفاق ونحو فلك مما
للجمع والواحد فيه متحد في الصورة جمع لصدق الحد عليه
فان التغيير المأخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او
بحسب التقدير فلك اذا كان مفردا مثله قفل واذا كان جمعا فمثله
اسد وهو اي الجموع نوعان مصحح ومكسر فالمصحح اي الجمع الصحيح تارة
ويكون للمذكر وتارة يكون للمؤنث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق
آخره اي آخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع او ياء
مكسور ما قبلها في حالة النصب والجر ونون عوضا عن الحركة
والتنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة فرقا ولخفة الفتحة
وثقل الواو والياء ليدل ذلك اللحوق اي الالحاق فقط او
مع اللحوق على ان معه اي مع مفرده الواحد من جنسه اكثر
اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر في التثنية فان قيل
اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه
ولا كثرة في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون
محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار
من الجدار فان كان آخره اي آخر مفرده ياء ما قبلها مكسورة كالقاضي
او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت اي الياء مثل قاضون
جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد
سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين
وعلى هذا القياس حالة النصب والجر مثل قاضين فان اصله

قاضيين حذفت كسرة اليا لثقل اجتماع الكسرتين واليائين
فسقطة اليا لالتقاء الساكنين وان كان آخره اى آخر الاسم
الذى اريد جمعه مقصورا اى الفا نحو مصطفى حذفت
الالف لالتقاء الساكنين وبقى بعد الحذف ما قبلها اى حرف
كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير ليدل الفتحة
على الالف نحو مصطفون فى حالة الرفع ومصطفين فى حالتى
النصب والجر اصلهما مصطفيون ومصطفيين قلبت اليا الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين
وشرطه اى شرط اسم اريد جمعيته جمع الصحيح المذكر يعنى شرط صحة
جمعيته ان كان ذلك الاسم اسما اى اسما محضا من غير معنى
وصفية فيه علم اى فكونه مذكرا علم يعقل من حيث مسماه لا من فمذكر
حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة
بنا الواحد فيه والمذكر العالم العاقل اشرف من غيره فاعطى الا
شرف للاشرف فان فقد فيه الكل كالعين والانسان كامرأة
او واحد نحو اعوج للفرس لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون
مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة لمجئ منه نحو طلحة فانه
لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا
طلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو
ورقاء وسلمى اسمى رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا
لان علم التانيث هو التاء لا الالف خلافا لمنع من الجمعية بالواو

والنون

والنون
لان الممدودة تقلب واوا فهى صورة علامة التانيث والمقصورة
تحذف ويبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اى شرط الاسم
الذى اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير
علم كاسم الفاعل والمفعول فمذكر يعقل اى له شروط فالشرط
الاول كونه مذكرا يعقل لما مر الشرط الثانى ان لا يكون
ذلك الاسم الذى هو صفة افعل فعلاء اى مذكرا غير مستو فى
صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم لها مع المؤنث بل يكون
المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء
للفرق بينه وبين افعل التفضيل لانه افعلون ولم يعكس لان معنى
الصفة فى افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة والشرط
الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اى مذكرا غير
مستو فى تلك الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان
والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون م
للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمان ندمانون ولم يعكس لان
فعلان فعلانة اصل فى الفرق بين المذكر والمؤنث لان فيه المؤنث
بالتاء وعلامتها الشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكر مذكرا
استويا فيه اى فى هذه الصفة بتاويل الوصف المذكر مع المؤنث
مثل جريح وصبور فيقال رجل جريح وصبور وامرأة جريح وصبور
فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص
بالمذكر ولا المؤنث لم يصح ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما

بل المناسبة ان يجمع جمعا نيتويان فيه مثل حبلى وصبرى الشرط
الخامس ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا متلبسا بتا التانيث
مثل علامة كراهة لاجتماع صيغة جمع المذكر وتا التانيث ولو
حذفت التا لزم اللبس ويحذف نونه اى نون الجمع بالاضافة
كما في التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها
وارضين بفتح الرا وقد جا اسكانها جمع ارض لسكونهما وانما حكم
بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما علما او صفة
وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسما تحت قاعدة كلية اخرجتها
من الشذوذ ونقلها سفل وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ وذكر
منها ارضين وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه والمونث
اى الجمع الصحيح المونث ما اى جمع لحق آخره اى آخر مفرده الف
وتاء وشرطه اى شرط جمع الصحيح المونث ان كان مفرده صفة
وله اى لذلك المفرد مذكر ان يكون مذكره اى مذكر ذلك
المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان
لم يكن له اى لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون
اى فشرط صحة جمعيته ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحائض
لانه يقال في الجمع حائضة حائضات فلو قيل في جمع حائض حائضات
حائضات لزم الالتباس والا عطف على قوله ان كان صفة
اى وان لم يكن المونث صفة بل كان اسما جمع بهذا الجمع مطلقا
اى من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات في جمع طلحة وزينب

وفي شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس بمرضي لان هذه الاسماء
المونثة بتاء المقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء
التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل
هو فيها مسموع كالسموات والكاسات وذلك لخفاء هذا التا
نيث لانه ليس حقيقي ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير
اى جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه وامور الداخلة فيه
كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بالحروف
الحرف الخارجة الزائدة به ولكن المتبادر من تغيره تغير يكون حصول
الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم
بعد حصول الجمعية واما التغيير المذكور في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم
من ان يكون من حيث ذات الواحد ومن حيث الامور الخارجة
الزائدة كما يدل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم في قوله سابقا
ما سواء كان ذلك التغيير حقيقا كرجال وافراس او اعتباريا كفلك
كما مر جمع القلة وهو ما يطلق على ثلاثة وعشرة وما بينهما افعل
اى جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اى جمع يكون
على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقي
وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح
مذكرا كان كمسلمين او مونثا كمسلمات وفي شرح ابن الحاجب انهما
اى جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة
فيصلحان لهما وما عدا ذلك المذكور من الاوزان جمع كثرة لطلق

على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعمل احدهما الاخر
مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقرا المصدر
٢ اسم الحدث يعني بالحدث معنى قائما بالغير سواء صدر عنه كالضرب
والمشي او لم يصدر كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريانه
على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه
او عدده نحو جلست جلوسا وجلسة وجلسة فخرج القادرية والقهقرى
ورجعى لعدم جريانه مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان
الاخيران مفعولا مطلقا وهو اى المصدر من الثلاثى المجرد
سماعى اى سماعى ويرتقى عدده الى اثنين وثلثين كما مر في كتب
التصريف ومن غيره اى غير الثلاثى المجرد يعني المزيد فيه والرباعى
المجرد والمزيد قياسى اى قياسى كما تقول كل ما كان ماضيه على
افعل فمصدره على افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على
استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علمته
في علم التصريف ويعمل اى المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه
حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وحال كونه
غيره اى غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو اعجبني اكرام عمرو
خالدا غدا او الان وذلك العمل للمناسبة الاشتقاق بينهما
لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسم الفاعل والمفعول
اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط
بان لا يكون مفعولا مطلقا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فيجي حكمه

ولا يتقدم

ولا يتقدم معموله اى معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع
ان وشيء مما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب
زيد ولا يضمر اى معموله فيه اويكون الظرف مفعول ما لم يسم
فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الوله
فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما
كان تثنية الفعل وجمعه راجعان في الحقيقة الى الفاعل وكذا في
اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف
المصدر فان له في نفسه تثنية وجمعا ولا يشتهر انه الاضمار فيه
يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا
متصلا فانه لا حاجة الى اعتباره فيه الاستتار على اصله نحو شلني
زيد الحاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اى فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا
نحو اعجبني ضرب زيد لان التشبه الى فاعلها غير ماخوذة في مفهومه
فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمى الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان
اعماله منونا اولى لانه اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو
قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف اى المصدر الى
المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة
الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب
واعماله اى اعمال المصدر متلبسا باللام اى لام التعريف قليل
لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان

مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر به ولكن يجوز ذلك
على قلة نحو فاين شيء وبين المقدر به قيل لم يأت في القرآن شيء
من المصادر المعرفة باللام عاملاً في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء
عاملاً بحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان المصدر مفعولاً
مطلقاً مؤكداً فامتنع اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز
ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوي سواء
كان الفعل مذكوراً نحو ضربت ضرباً زيداً او محذوفاً غير لازم الحذف
نحو ضرباً زيداً وان كان اي المصدر مفعولاً مطلقاً واقعاً بدلاً منه
اي من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازماً نحو سبحانه وشكراً
له وحمداً له ففيه وجهان اي يجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل
المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية
ففي قوله وجهان وجهان وانما فصل بين قسمي المصدر اي ما لم يكن
مفعولاً مطلقاً وما كان اياه بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام عمل
المصدر في القسم الاول الاكثر والاظهر فلو اخرت عن القسمين توهم — لان عمل المصدر
تعلقه بالقسمين على سواء اسم الفاعل ما اشتق اي اسم اشتق
من فعل لذات حدث موضوعاً لذات الاسم لمن قام اي الفعل به
اي لذات ما قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى
لان ما جعل ان يذكر بلفظ ما […] لعله هذا التغليب بمعنى
الحدوث يعني بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيداً باحد
الازمنة الثلاثة قال المص في شرحه قوله ما يشتق من فعل ليدخل

وفيها

فيه الحدوث ومثاله من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير
ذلك وقوله لمن قام به يخرج ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع
ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان
تدل على الثبوت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الحد الذي حكم عليه بانه ليس
لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان
يكون موضوعاً لمن قام به ويكون تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة والتفضيل
مفهوم لا اصل الفعل بخلاف الزيادة فيه ولهذا لم لا يصدق على
هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل […] بل لمن قام به الفعل مع زيادة
فقوله لمن قام اخرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة
على اصل الفعل ولكن الشارح جعل المص وسنده والمخرج لاسم
التفضيل قوله بمعنى الحدوث كالصفة والمخرج للصفة المشبهة […]
[…] لان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق
مقتضى معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعاً لمن قام به بل
له مع الزيادة ويخرج ان صيغة المبالغة على هذا التقدير يخرج من التعريف
ولا يبعد ان يلزم ذلك ويدل عليه حصر صيغ اسم الفاعل فيما حصر
وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل والترجمة […]
ما معناه لكن صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل
داخل وكل ما اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة
فهو ليس اسم فاعل بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة
المبالغة كحسن واصم وضراب وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد

على وزن فاعل ومن غيره اى غير الثلاثى بزيادة فيه او رباعيا مجردا او مزيدا
فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اى مع ميم مضمومة موضوعة
فى موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة اولا
ومع كسر ما قبل الآخر ان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما فى
يتفعل ويتفاعل ويتفعلل نحو مدخل فيما وضع الميم موضع حرف
المضارعة المضمومة ومستغفر فيما وضع موضع حرف المضارعة
المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام مستغفر كان مثال لكسر العين
الواقع فى غير آخر المضارع ليكون مذكورا فيما يكون لكل من فتح
الميم مثال يكون لكل من فتح الكسر ايضا مثالا ويعمل اى اسم الفاعل
عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل
عمل فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون
هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى الاثنين
كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرف والحال
والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك
يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال والاستقبال اى يعمل اسم
الفاعل حال كونه متلبسا بشرط اى شيء يشترط عمله به من معنى
من زمان الحال او الاستقبال فالاضافتان بيانيتان وانما اشترط
احدهما لان عمله لشبهه للمضارع فيلزم ان لا يخالفه فى الزمان
نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن وغدا والمراد بالحال او
الاستقبال اعم من ان يكون حقيقيا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم
باسط

باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط هنا وان كان ماضيا لكن المراد
حكاية الحال ومعناه ان يقدر المتكلم باسم الفاعل بمعنى الماضى
كانه موجود فى ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود
الآن و بشرط الاعتماد اى اعتماد الاسم الفاعل على صاحبه اى على
المتصف وهو المبتدا او الموصول او الموصوف او ذو الحال ليقوى
فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء
الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسا او اعتماده
على الهمزة الاستفهامية نحو اقائم الزيدان الاستفهام او ما
النافية وكونهما من اوصاف الفعل كلا وذلك لان الاستفهام والنفى
بالفعل اولى فازداد بهما شبهه للفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما قائم
زيد وما قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدى للماضى اى للزمان
الماضى بالاستقلال او فى ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجبت الاضافة
اى اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اى اضافة معنوية لفوات شرط
الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائى فانه ذهب الى
عدم وجوب اضافته لانه جعل عنده سواء كان بمعنى الماضى والحال او الاستقبال
فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست
اضافته معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها
وتمسك الكسائى بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه وقد مر الجواب
عنه فان كان له اى لاسم الفاعل معمول آخر غيره اضيف اسم الفاعل
اليه فبفعل مقدر اى فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطى

عمرو درهما امس فدرهما منصوب بمعطي المقدر فانه لما قيل معطي عمرو
قيل ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما فان دخلت اللام
الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع الازمنة فيقول مررت بالضارب
ابوه زيدا امس كما يقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا لانه
فعل بالحقيقة في صورة الاسم عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهة دخول
اللام عليه وما وضع منه اي من اسم الفاعل بتغيير صيغته الى اخرى
بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب وضروب
ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر
مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل والاشتراط اي باشتراط ما به عمل اسم الفاعل تقديرا
لكن يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل ولما اذا كانت داخلة
في بعض هذه العبارات لكن صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة
مثله اي مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا
الآن او غدا او مررت بزيد الضراب عمرا الآن او غدا او امس
وما فيه من معنى المبالغة نائب مناب ما فات من بنيته اللفظية والمثنى
من اسم الفاعل وما وضع للمبالغة والمجموع منهما مصححا كان
او مكسرا مثله اي مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا في العمل والشرط وهذا
لعدم تطرق الخلل في الصيغة المفردة من حيث ذاتها بالحاق علامة التثنية والجمع
يقول الزيدان ضاربان او الزيدون ضاربون عمرا الآن او غدا و
الزيدان الضاربان والزيدون الضاربون عمرا الآن او غدا او امس
ويجوز حذف النون اي نون المثنى والمجموع مع العمل في معموله لفظا على المفعولية

بخلاف

بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفهما واجب فيه مع التعريف تخفيفا
مفعول له للحذف اي يجوز حذفهما لوجود مقتضى الشرطين لقصد
التخفيف لطول الكلمة بهما كقراءة من قرأ والمقيمي الصلاة بنصب الصلاة على
المفعولية واما على تقدير التنكير مثل قوله تعالى لذائقوا العذاب
بالنصب فحذفهما ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة
على الاعتماد عليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل ليدل على حدث
موضوع لمن وقع عليه اي لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فمضروب
موضوع لذات ما وقع عليها الضرب واحترز بالقيد من مقام ما مر في
اسم الفاعل فقوله ما اشتق من الفعل شامل لجميع الامور المشتقة من
المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عداه من اسم الفاعل والصفة المشبهة
واسم التفضيل مطلقا سواء كان صيغة لتفضيل الفاعل او التفضيل المفعول فانه
مشتق من فعل الموصوف بزيادته على الغير في ذلك الفعل واسم المفعول
موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثي المجرد على زنة
كمضروب مفعول ومن غيره اي غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح
ما قبل الآخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء
وامره اي شانه وحاله في العمل اي عمل النصب والاشتراط اي اشتراط
عمله باحد الازمنة والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما كامر اسم الفاعل
اي مثل شانه وحاله واذا كان موصولا باللام يعمل بمعنى الماضي ايضا فهو
يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر بقي على النصب
نحو زيد معطى غلامه درهما الآن او غدا او المعطى غلامه درهما الآن

بحث

او عدار ادرس الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى
وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل واسم
المفعول المتعديان لمن اى لما قام به بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث
احتراز عن كوفاتم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث
فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند
الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد النقل الى رحم
بضمها فلا يقال رحيم لان رحم بالضم اى صار الترحم طبيعة له كالكرم بمعنى صار
الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون بحسب اصل الوضع
فيخرج عنه كضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث وعرض
لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اى صيغة الصفة المشبهة مع
اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل اى الصيغة الفاعل الذى
هو فاعل اسم الفاعل من الثلاثى المجرد فلا يجىء صيغة من صيغها على
هذا الوزن فقط على حسب السماع اى انها على قدر ما يثبت لا يتجاوزه
فالظرف منصوب على انه حال من المستكن فى مخالفة او
المصادر محذوف اى مخالفة كائنة على قدر السماع وخص مخالفتها لصيغة
اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا
لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها مشتبهة ولكون الفاعل مشبهة
اياه فيها ذكر من عمل شبيه وعمل عمل فعلها مطلقا اى من غير
اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها و
الاعتماد وتعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها لان اللام الداخل

رجحها...

صفة معقودة

العرف ...
التعرف ...
التلف ...

عليها لعبت بمعمول بالاتفاق ولنفسهم منطقها اى حالها فى تقسيمها
وبيان حكم كل قسم وتسمى كل قسم باسم فانه تبيان من حكمه وبحث
عنه ان يكون الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها اى على كل من التقديرين
معمولها مضاف او متلبس باللام او مجرد عنهما اى عن اللام
والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلاثة
والمعمول اى معمول الصفة المشبهة فى كل واحد من الاقسام الستة
مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فصل هذا صارت الاقسام
انها ثابتة عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلاثة التى للمعمول
من حيث الاعراب فى الاقسام الستة من قبل فالرفع فى المعمول
على الفاعلية اى فاعلية الصفة والنصب على التشبيه اى تشبيه
معمول الصفة بالمفعول فى المعمول المعرفة وعلى التمييز اى جعل معمول الصفة
بمنزلة المعمول النكرة عند جمهور البصريين والكوفيين بل هو على التمييز
فى الجميع فانهم يجوزون تعريف التمييز ويختار بعض النحاة على التشبيه
المفعول فى الجميع ويجوز ان يكون النكرة والاولى التفصيل والجر فى
المعمول على الاضافة اى اضافة الصفة اليه وتفصيلها اى تفصيل
هذه الاقسام فى ضمن امثلة جزئية نحو حسن وجهه بتنوين
الصفة ورفع وجهه على الفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف
التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذه التراكيب ثلاثة اى ثلاثة
امثلة من الامثلة المقصود ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف
معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اى مثل هذه التراكيب فى كونه امثلة ثلاثة

حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجهه عطف على حسن الوجه
اي هو ايضا بالوجوه المذكورة اشتر ثمثة لحسن وجهه باد خال اللام
على الصفة ورفع وجهه لفاعلية او نصبه لتشبيه بالمفعول او جره
بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه
شروع في ذكر اقسام الصفة المشبهة لان الامثلة الى ههنا كانت
للصفة المجردة عن اللام وهذه لصفة ذات لام الحسن الوجه بالوجوه
الثلثة الحسن وجهه ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة
باللام في اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة لان مفهوم
الاول وجودي والثاني عدمي وعكس الترتيب في تفصيلهما لان
اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه وسائر
الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما
قال اثنان منها اي من تلك الاقسام ممتنعان احدهما الصفة باللام
مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او بغير واسطة
مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه
خفة لان الخفة في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين والنون
كحسن وجهه للاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة
او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه
والحسن وجه الغلام او بحذفهما معا ولا خفة فيه لواحد منهما وثانيهما
ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجهه
او وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه دان افادة التخفيف بحذف الضمير

والحسن

وهو استتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوا لان اضافة المعرفة الى النكرة ان
كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة تشبه عكس
المعهود من الاضافة واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة
عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه
فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون
يجوزونها بلا قبح في السعة وجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة
لقصد التخفيف فمقتضى الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويتجاوز الى
التقصير على ادون التخفيفين اي حذف التنوين والاعراض عن اعظمهما
مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة
والذي اجازها بلا قبح نظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة
وهو حذف التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي
خرجت منها الاقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما
ما كان فيه ضمير واحد منها من تلك البواقي ما دام في الصفة وهو
سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه
بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها بنصبه وحسن وجها بجره واما
في المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما وهو ثمانية
والجمع لسعة احسن لان الضمير به لقدر الحاجة من غير زيادة
ولا نقصان وما كان فيه ضميران احدهما في الصفة والآخر في المعمول
مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما وهو قسمان حسن لاشتماله على
الضمير المحتاج اليه حسن باشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لم يكن فيه ضمير منها وهو

ارتفعه لانه الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفع الوجه فيها في الجميع لعدم
الرابط بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير شرطا في رفع الصفة مثل
ظهوره في المعمول احتيج الى قاعدة ليظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى
رفعت معمول الصفة بها ظاهرا فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها
ح فاعل لها ولو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فهي اي تلك الصفة
ح كالفعل لان معمولها ح حكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله
الظاهر وجمعه كذلك الصفة لا يثنى ولا يجمع بتثنية معمولها وجمعه والا
اي وان لم يرفع معمول الصفة بها بل ينصب او يجر ففيها ضمير الموصوف
لكونه فاعلا لها فتثنى اي الصفة بتثنية الموصوف فتقول
هند حسنة وجه او حسنة وجها وتثنى اي الصفة اذا كان الموصوف
مثنى مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان وجها وتجمع اي الصفة اذا
كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنوا وجه وحسنون وجها
واسما الفاعل والمفعول غير متعديين اي اسم الفاعل الغير المتعدي
الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدي ايضا اي مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدي الى مفعول واحد فانه
اسم المفعول منه يقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فيبقى غير متعد الى مفعول
مثل الصفة المشبهة في ذلك اي فيما ذكر من الاقسام الثمانية
عشر فيرفعان الفاعل والمفعول الاسم المستتر فاعلا وينصبانهما ويضافان
الى اليها فتقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه
وجره واذا كان متعديا لا يجوز اضافتهما اليها ولا نصبهما لئلا يلزم
الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه

لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول الضارب او فاعله نصب تشبيها
بالمفعول في المثال الثاني انه مفعول ثان لمعطي او
مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول
والمفعول الثاني محذوف وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب
تقول زيد منسوب الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل
ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث لموصوف قام
به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول قسمي اسم التفضيل اعني
ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره في اصل ذلك
الفعل والباء في قوله بزيادة اما ظرف مستقر لغو للموصوف اي لذات
متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اي موصوف متلبس
بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف
ليخرج اسما الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة
ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره ليخرج اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغته
افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر
لكونهما في الاصل اخير واشرر خففتا بالحذف لكثرة الاستعمال
وقد تستعملان على الاصل وشرطه ان يبنى اي اسم التفضيل من
حدث ثلاثي لا رباعي مجرد لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى
منه اذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع ابقاء كله يعني
حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على ثلاثة احرف

ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي
او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلاثة يحتمل ان يكون
تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد وكلها اصول او يكون
من حروف المزيد فيه اساس اصوله او من زوائد عنهما عن ضمائرهما
فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى لكن يكون اى من ثلاثى
مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهر لان منهما اشتق افعل لغيره
اى لغير اسم التفضيل كالظاهر كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل
ايضا منهما لالتبس ان المراد ذو حمرة وعور او زائد الحمرة
والعور وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم
بناءه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت
مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخرى في الصفة
والاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان
الافضل اشتق من الثلاثي المجرد ليس بلون ولا عيب وهو
الفضل فان قصد غيره اى غير الثلاثي المجرد بان اريد ان يدل
على انه لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه اى الى غير الثلاثي
المجرد باشد ونحوه مثل اشد منه استخراجا مثال للثلاثي المزيد
فيه وبياضا مثال للون وعمى مثال للعيب وحيث قيدنا
العيب بالظاهري لا يدخل احمق وابلد لكن يرد انه يتم على
ذالك التقدير استقاق احمق على صيغة التفضيل فانه لا فرق
بين البلادة والحمق لكنهم حكموا بشذوذه في نحو احمق من ابن

هبنقة

هبنقة والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو اى من اثر البلادة في الظاهر
كما حكى ابن هبنقة من تعليق خرزات وعظام وخنوط على عنقه
وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذالك فقال لاعرف بها نفسي
ولا اضل وتقلدها ذات ليلة اخوه فلما دنا فلما اصبح فقال
يا اخي انت انا فمن انا ففيه شائبة من حمق ابن هبنقة
فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون بهذا الظهور
قياسا وان يكون اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون اثار جهله
وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول به الا من غافل
والشارح الرضي عد احمق من قبيل البلايد حيث قال وينبغي ان يقال
من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها
افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق وقياسه اى قياس
الواقع واسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه
لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا لكثر الالتباس فاقتصر على الاشرف
وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة نحو اعذر
لمن هو اشد معذورية والوم لمن هو اشد ملومية وعلى
هذا القياس اشغل واشهر واعرف ويستعمل اسم التفضيل
على احد ثلثة اوجه وهي استعماله بالاضافة او من او اللام
على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها لان وضعه
لتفضيل الشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذى هو المفضل
عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو

في حكم المذكور لانه يشار باللام الى معنى متعين المفضل عليه مذكور
قبل لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل
اى الشخص الذى قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يكون اللام
في افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل
الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل
فلا يجوز الجمع بين الاثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو ولا يكون
ذكر اللام او من لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما
العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض
اى لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا
لفوات الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله
اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف هو المضاف اليه اى
اكبر كل شيء او انه من مع مجروره اى اكبر من كل شيء
فاذا اضيف اى اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو
الاكثر ان يقصد به الزيادة اى احدهما زيادة موصوفه المقصودة
به على من اضيف اليه اى على ما اضيف اسم التفضيل اليه
باعتبار تحققه في ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشيء على
نفسه وانما كان هذا الاستعمال الاكثر لان وضع افعل التفضيل
على غيره فالاولى في المفضول فيشترط ان يكون في استعماله
بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم واخلافهم بحسب المفهوم
اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المفضل من ستعماله

هذا افضل

هذا افضل موصوفه على من شاركه في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس
اى افضل من شاركه في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى في المثال يوسف
احسن اخوته لخروجه عنهم اى عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني
ان يقصد زيادة مطلقة اى الثاني معنيه زيادة مقصودة مطلقة
غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف
اليه للتوضيح اى لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف
سائر الصفات نحو قولنا مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه
ولا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة
هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه وآله افضل قريش
اى افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه
ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته لان يوسف لا يدخل
في جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم
بغداد اى اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد لانها منشأه او
مسكنه ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف
وهو الذى يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد اى افراد
اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان
كان موصوفه مؤنثا نحو الزيدان او الزيدون او هند او الهندان
او الهندات افضل الناس وهذا لانه لشابهه افعل من الذى ليس
فيه الا الافراد والتذكير في كون المفضل عليه مذكورا معه
والمطابقة اى مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا له

وثانيهما الحسن هو اي اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا الناس
والزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان فضليا هن
والهندات فضليات من لمشابهته ما فيه الالف واللام في كونه
معرفة واما النوع الثاني من نوع اسم التفضيل المضاف وهو الذي
يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه فطابق فيهما من
اي اسم التفضيل الموصوفة افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا
للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه
بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدها
واسم التفضيل الذي استعمل بمن مفرد مذكر لا غير اي لا غير المفرد
المذكر لكراهيتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتانيث
المختصة بالاسماء هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن
التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر فكانها تمام
الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية
بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط
لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة
العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان
مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فانه معمول ل
الفعل الناصب له قال الله هو اعلم من يضل عن سبيله اي اعلم
من كل واحد يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها
ايضا بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو

زيد احسن

زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز ينصبه ما فيه من معنى الفعل
نحو زيد احسن منك وجها وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة
انما هو للفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة
ليحمل عليه ولانه ليس له ما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى
ولا يجمع ولا يؤنث فبعدت مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته
ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وصفا سببيا هو في اللفظ لشيء
معتمدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا وهو في المعنى صفة
لسبب مشترك بين ذلك الشيء وغيره مفضل ذلك السبب باعتبار
الاول اي باعتبار تقييده بذلك الشيء الذي اعتبر اولا على نفسه
اي نفس ذلك السبب باعتبار غيره اي باعتبار تقييده بغيره اي غير
الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وبالثاني مفضلا عليه منفيا خبر بعد
خبر لكان او حال عن اسمه اي صفة لمصدر محذوف اي تفضيلا منفيا
مثل ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فرجل هو الشيء
الذي ينسب له اسم التفضيل في اللفظ والكحل سبب مشترك بين عين
الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار
عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا لشيء وفي المعنى
لسبب ليحصل له ما يعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق بذلك اللفظ
الصاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة الجارية فيها
عن زينة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان متعلقا ب
الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب عمرا وانما اشترط ان يكون

ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه مفضلا عليه من وجه لتغايرهما
بالذات لخروج عنه مثل قولك ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من كحل
عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا القيد
تارة ومقيدا تارة بذلك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار
ولئلا يبقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب
الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن معنى
التفضيل بالنفي كما سيتضح فائدته وانما اشترط ان يكون
اسم التفضيل منفيا او بمعنى كونه منفيا يكون بمعنى الفعل في عمل
عمله وانما قلنا بمعنى كونه منفيا يكون بمعنى الفعل لانه اي
احسن في هذا المثال بمعنى حسن ويكفي اصل الحسن في المواد الاخر
بمعنى تفرد هذه العبارة يحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن
مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استعمل استوى النفي على اسم
التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن
كحل في عين زائد على كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل
مقيسا الى زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة
باباها مقام المدح فيرجع المعنى الى انه حسن في عين كل احد
الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى
حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا
عن الزيادة عرفا لان النفي الى الزيادة لا يلائم المدح فيبقى اصل
الحسن ويتوجه النفي الى حسن رجل مقيسا الى حسن زيد
اما بالمساواة

اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب
المقام في جمع المعنى الى ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل احسنه في عين زيد
فانتفى المساواة والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان
يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا لان الزائد على شيء ما يساويه
مع زيادة فيصح ان يقصد به عن نفي المساواة مطلقا ولو في ضمن الزائد
فانتفى الزائد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن كحل عين رجل
دون حسن كحل عين زيد وذلك كمال المدح فان قلت لو كان نحو الزيادة
التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل فان قلت لو كان
نحو ذلك في الظاهر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من
زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور وكنا فرق بين المثالين فان المفضل
والمفضل عليه في هذا المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم
التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات ففي
صورته الاتحاد ضعف معنى التفضيل فاذا ازيل بالنفي زال بالكلية
ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا افضل
ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف
في معناه التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم
جواز عمله في الظاهر مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتداء
فصلوا بين احسن ومعموله اي ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم
تفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي
وهو الكحل اذ ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبي له

من هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية
والاجنبية عن هذه الاجنبية ما عرض له من معنى الابتداء العامل
في المبتدأ والخبرية العامل بالحقيقة صريح معنى الابتداء والاسم التفضيل
خلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا حتى فانه من معمولاته
من حيث انه اسم تفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل
لم يلزم التفصل الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم تفضيل
ولكن في معنا تقصد كيف وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رايت رجلا
احسن من الكحل في عينه هواى الكحل في عين زيد لا يخرج عن كلامه
وتفصيل ايضا مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة
في اداء مثل هذا المقصد والكلام فيها لما في مسئلة الكحل بناء على
شرايطها وما عني به عنها على وجه يطابقه المقصد بلا زيادة ونقصا
اللهم ان يبنى على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر
عنها بعبارة اخصر منه وعلى ترتيب نحو ترتيبه وينتقل بعد
التقريب الى ما اشتمل سيبويه وانتهى به في اثبات هذه المسئلة
وتطبيق بعض هذه الصور عليه فقال والكلام ان تقول ما رايت
رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد بانا منه من عين زيد
مقام منه في عين زيد وهو اخصر منه بعد اخصر منه كلمة
في ولو رفع اسقط العين من البين واكتفى بذكر زيد كان اخصر منه
مع ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما لا عليه قبل هذا التعبير
لان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لم يكن ان

لا يكون

لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه او بتعدد الكحل ح فان قدمت
على اسم التفضيل ذكر العين التي كان الكحل مفضلا عليه قلت ما رايت كعين
زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رايت عينا احسن فيها الكحل منه في عين
زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا بتقديره ما رايت
عينا مماثلة لعين زيد في اصل الكحل احسن فيها الكحل من عين زيد او تقول ايضا
ما رايت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها ولكن من هذا
كلا ابلغ وجرا ان الكحل في عين زيد حسن ليس في غيره وانما جازت هذه الصورة
وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء لانها فرع الاولى والان من
التفضيل مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا والاولى منصوب على انه صفة
مصدر محذوف اي قلت ما رايت كعين الى آخره قولا مماثلا للاول وانما ذكر
صدر البيت ليكون مثالا لما هو مسئلة المماثلة الكاملة في ذكره مع
احسن في المثال وان كانت المماثلة الكاملة في ذكره انه هو في مقابلة قوله ولا
وهو ملكوز لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور او الاولى تمام
البيت مع ما يليه مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا
اقل به ركب اتوه تئية واخوف الا ما وقى الله ساريا وما كان اصله الا ارى واديا
اقل به ركب منهم وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب
اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكبي الابل والتئية من اتى داى كالتحية
من حي اوحى وهو المكث والتاني وساريا من السرى وهو السير في الليل نقول
ادى اما من رؤية البصر او من رؤية القلب على الاول واديا مفعوله وكوادي السباع
حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الاول وكوادي السباع مفعوله

الثاني وعلى التقدير بن حينئذ يبطل طرف التشبيه المستفاد من الكاف الواو
نحو الاري اما العرض ضمير او حال البيه واقل صفة واديا والجار في به متعلق باقل واديا
لمروره عائد الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة لركب وتئية تمييز من نسبة
اقل الى ركب او منصوب على المصدرية اي اتيان تائية واخوف عطف على اقل وهو
بمعنى المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب منهم بوادي
السباع واخوف منه وما في ما وقى مصدرية وساريا اي ركبا ساريا مفعول
وقى والمستثنى مفرغ اي واديا اقل واخوف في كل وقت الا في وقت وقاية الله تعالى
ساريا فتقول مررت على وادي منسوب الى السباع لكثرتها فيها والحال اني لا ارى مثل
وادي السباع حين احاط به الظلام واديا يكون توقف الركب به اقل من توقفهم بوادي
السباع ويكون ذلك الوادي اخوف من وادي السباع في كل وقت الا في وقت وقاية الله تعالى
ركبا ساريا اي بالليل فيه من الآفات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت
ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه من وادي السباع ولما قسم المصنف الكلمة الى اقسامها الثلثة
على وجه علم من دليل الانحصار حد كل واحد منها ولم يكتف ببيان ذلك القدر بل صدر
مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها
بتعريفه فقال الفعل ما دل اي كلمة دلت على معنى في نفسه كما بين في نفس المعنى في نفس الكلمة
دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ان
الضمير في نفسه الى معنى وح يكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فرجع
كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية لكن
المطابق لما ذكره في وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما ولما لا يخفى ان الفعل مشتمل على ثلثة
معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدري وثانيها الزمان وثالثها النسبة

الى الفاعل

الى الفاعل ولا شك ان النسبة الى الفاعل معنى حرفي هو آلة لملاحظة طرفيها
فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولا وصفه بكونه
المعنى بالاقتران بالزمان تقتضي ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى الحدثي معنا
المطابقي بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن المعنى فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس
مستقلا بالمفهومية مقترن وصفا باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الدال
عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فخرج به الاسم عن حد الفعل وبقوله وضعا
خرج اسماء الافعال لان جميعها ما منقول عن المصادر او غيرها كما سبق في
اسماء الافعال المشتملة على الزمان عن مسمى لا للاقتران معناها به فخرج بحسب
الوضع ويدخل فيه المضارع لاقترانه باحد الازمنة لوجود الاحدث الاشتي
ولا شك في مقترن بحسب كل وضع بواحد ان من الاشتراك يقتضي تعدد الوضع
ومن خواصه اي خواص الفعل دخول قد لانها انما تستعمل لتقريب الماضي الى
الحال او لتقليل الفعل وتحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول
السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال
البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر
واللنهي كلا النهي او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني
لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد وانما خص بها
بلحوق تاء التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل ولا يلحق الاسماء لدفاع الصفات
استغنت عنها بما لحقها من التاء المتحركة التي للتانيث تانيثها وتانيث فاعلها
فلا يختص بالفعل ساكنة حال عن تاء التانيث احتراز عن المتحركة لاختصاصها
بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت اراد بنحو تاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة

المتحركة المرفوع عنه تنبيها على ان فيه ما في فعلت ايضا وذلك لان الفاعل كالجزء لا سيما
بالمرفوع اذ الفاعل انما يكون الفعل وقد يعد عنه جميع احد عوى الغير عن اعن الجزم
شاوى الفرع والاصل وخص الجار بالمنع لا المسكن لانه اخف واختص فهو بالتخيم اليق ابدء
الماضي ما دل اي فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك اي الزمان
الذي انت فيه قبلية ذاتية تكون بين اجزائه فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض
انما يكون بالذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل على زمان شامل
لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل فلا يخفى ينتقض
نحو الحد بنحو امس وبالدلالة ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب وعكسه بان ضربت
مبني على الفتح خبر مبتدأ محذوف اي هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا
نحو رمى اما البناء فلما ذكر دون السكون الذي هو الاصل في المبني فلما بينه وبين المضارع في
نوع من وقوع الاسم نحو زيد ضرب في موضع ضارب وشرطا وجزاء نحو ان ضربت ضربت فانه في
موضع ان تضرب اضرب واما الفتح فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه
مبني على السكون معه نحو ضربت لكراهتهم اجتماع اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة
لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك لان نحو ضربا مبني على الفتح
ومع الواو فانه مضموم معها يعني نحو ضربوا او تقديرا نحو رموا المضارع ما اشبه اي فعل
اشبه الاسم باحد حروف نأتيت اي حال كونه متلبسا باحد حروف انيت في اوله يعني الحروف
التي جعلتها كلمة نأتيت وجه المشابهة انما يكون لوقوعه على وقوع ذلك الفعل مشتركا
بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين
وتخصيصه بالمرجع على وقوعه اي تلك المشابهة انما يكون لوقوع الفعل مشتركا والتخصيص
بواحد من زماني الحال والاستقبال بعض الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب او سوف

فانه للاستقبال

فانه للاستقبال البعيد كما عرفت ان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القرائن ولما
عرف المضارع بمشابهته الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لهذا اذ معنى المضارعة المشابهة
مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة
من تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب والنون له اي للمتكلم
المفرد اذا كان مع غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكلاهما ماخوذان من انا
ونحن والتاء للمخاطب مطلقا واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا الواحد المؤنثة
غيبة اي حال كونه المؤنث والمؤنثين غائبا او ذي غيبة والياء للغائب غير المؤنث المذكر
وجمع واحد المؤنث ومثناه فحول مفعولها الى غير الضمير المذكورين بالمرتبط البواقية من انها
للندرة ان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها من النكارة الصرفة فهي في قوة النكرة
الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى لموافقة السابق وحروف المضارعة مضمومة
في الرباعي اي فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج او لا كيكرم ومفتوحة فيما سواه اي
فيما سوى ما ماضيه على اربعة احرف مثل ينطلق ويستخرج ونحوهما والمعرب من الفعل هو
اي فعل المضارع لعدم مانع الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا انما يعرب المضارع
ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع مؤنث
لانه اذا اتصل به احديهما يكون مبنيا اما نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء
الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها يلزم دخوله
على كلمة اخرى حقيقة واما نون جمع المؤنث في المضارع فيقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها
نون الجمع المؤنث في المؤنث الماضي فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب بتلك الحركات لا بغيرها
وجزم تخصيص كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرف الاخير حرف علة
المجرد من ضمير مرفوع متصل به للتثنية مذكرا او مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر

مثل يضربون وتضربون وللمؤنث مثل يضربن وتضربن والمخاطب المؤنث مثل تضربين فهذه
اربع صيغ يضرب في الواحد الغائب المذكر وتضرب في موضعين في الواحد الغائب المؤنث
وللواحد المخاطب المذكر واضرب في المتكلم الواحد مع الضمير بالضمة في حال الرفع والفتحة في حال
النصب لفظا اي حال كون الضمة والفتحة لفظيتين والسكون في الجزم مثل لم يضرب ولن يضرب
ولم يضرب والمضارع المتصل به ذلك اي الضمير البارز المرفوع وذلك في خمس مواضع
بالنون التي هي قائمة مقام الحركة في حالة الرفع وحذفها اي بحذف النون في حالتي الجزم والنصب
لان النصب فيه تابع للجزم كما ان في الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون
وتضربين ولم يضربا ولن يضربا والمضارع المعتل الآخر بالواو والياء بالضمة تقديرا في حال
الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حال النصب لخفة
الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف جزما اي بحذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم
يجد حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يدع ولم يرم والمضارع المعتل الآخر بالالف بالضمة
والفتحة تقديرا لان الالف لا يقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف اي بحذف الالف في حال
الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل
فيه هذا التجرد كما هو المختار من جار الله وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه
موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب او في مررت برجل يضرب او رايت رجلا يضرب وانما اختير
بوقوعه موقع الاسم الابتدائي كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب
البصريين واورد عليه انه يقع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب
وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو الزيدان واجيب عن نحو الذي
يضرب ويقوم الزيدان بالتدافع موقعه الاسم لانك تقول الذي ضارب هو ومن ان صح خبر مقدم
عليه وكذا قائم الزيدان ويكفيا وقوعه موقع الاسم كما في الاعراب مع تقديره اسما بنحو

الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم انه يقوم مع السين والفعل موقع الاسم
لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم
ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجي في باب افعال المقاربة ان شاء الله تعالى
وينتصب اي المضارع بان ملفوظة ولن قال الفراء اصله لا ابدلت الالف نونا وقال
الخليل اصله لا ان فخفف كما يقال ايش في اي شي وقال سيبويه حرف برأسه وكي قيل اصله ان فخفف
وقيل اصله اذ الظرفية فنون عوضا عن المضاف اليه وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى
ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهي اللام الجارة الداخلة في خبر ما
النفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة جوار فيمتنع دخولها على الفعل الا بتأويله
بمصدر بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تاكل
السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان الفاء والواو
ما ظفقا وانهما بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفرد ليكون
المعطوف على المفرد من المفهوم ذلك الانشاء فيكون المعنى في زرني فاكرمك ليكن زيارة
منك فاكرام مني اياك وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب
اللبن. اعلم ان التي ينتصب به المضارع مثل اريد ان تحسن الي مثال النصب بالفتحة ومثل
ان تقوموا ان تقوموا مثال النصب بحذف النون وكان ان التي تقع بعد العلم الا يكون
بعض الظن هي المخففة من المثقلة لان المخففة للتحقيق فناسب العلم كما ان الناصبة
فانها للرجاء والطمع فلا يناسب وليست هي ان الواقعة بعد العلم هذه اي ان الناصبة
نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن
باعتباره لاشتراطه ملاحظة الوقوع يلايم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم
اليقين يلايم ان المصدرية فيصح وقوعهما فيجري في الا النهي بعد الظن الوجهان

ولن مثل لن ابرح ومعناها اى معنى لن نفى المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا او الى
ان يكون في قوله تعالى لن ابرح الارض حتى يأذن لى ابى مناقضا لان لن تقتضى التأبيد
ومعنى اذن الاستعمال واذن التى ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها
او لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب لانها
لضعفها لا يقدر ان يعمل اعتمد على ما قبلها افتقارا شرعا وكان معطوفا على اذا لم يعتمد
اى ينتصب به المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها
مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو
انا اذن احسن اليك وكقولك لمن عن ثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لمن
انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت اذن ادخل الجنة
مثال لاجتماع الاستقبال فقولك اذن مبتدا وقوله اذا لم يعتمد ظرف لانتفاء
الملحوظ معها كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدا فتمثيل اذن بعد ما [illegible]
على طريقة تمثيلات اخواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين انا
البهما بيانيين المبتدا والخبر واذا وقعت اى اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان
النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقبال المعطوف [illegible] والرفع باعتبار
مفاد بالعطف وان ضعف وكى التى ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كى ادخل الجنة
ومعناها السببية اى سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور
وحتى التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان اى المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبله
وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا ومعناها اى معنى حتى معنى كى
والى لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كى والاستقبال المضارع بالنظر
الى ما قبله بالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد لحتى بمعنى كى او الى ال

المضارع

المضارع بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او استقبالا
واسير حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى والاستقبال ما بعدها حقيقة فان اريد بالفعل
الذى دخله حتى الماضى يعنى زمان الماضى حقيقة اى بطريق التحقيق بان يكون فى زمان التكلم بعينه
وسيجى مثال او حكاية اى بطريق الحكاية فقولك كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل في هذا
الموضع حكاية الحال الماضية كانك كنت في زمان الدخول حيث العبارة وتحكيها فى زمانها
حيث وكان ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا [illegible] حكيته [illegible]
[illegible] يكون مرفوعا [illegible] لا يمكن ح تقديرا ان لانها للاستقبال كانت اى حتى هذه [illegible]
لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدأ بها كلام مستأنف لان يقدر بعدها مبتدا
الفعل جزء ليكون حتى داخلا على اسم كما توهم بعضهم فترفع اى ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم [illegible]
السببية اى كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوى وان فات الاتصال اللفظى
مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الان مثال للماضى حقيقة فانه قصد به نفى الرجاء فى زمان
التكلم ومن ثم اى من اجل هذين الامرين اى كون حتى عند الرفع حرف ابتداء ووجوب
سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اى رفع ما بعد حتى في قولك كان سيرى [illegible]
حتى ادخلها اذ وقت حصول كان الناقصة في هذا القول [illegible] كانت ناقصة لا تامة لانها
لو كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى [illegible]
تامة فلما لا يقتضى الخبر وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثانى في قولك امرت حتى تدخلها الا النصب
يكون ما بعدها فيه مستأنفا مقطوعا وتوهم وما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك
فيه والوجوب حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب
وهو عاد وجاز في وقت حصول كانت التامة كان سيرى حتى ادخلها فان معنا ثبت
سيرى فانا ادخل الان بلا فساد فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان السير في هذا المثال

تحقق ذلك الشك انما هو في تعيين القاتل فيجوز ان في المتقدمة للاعلام كان سيري حتى ادخلها
العدم يكون السبب محقق المقصود فقوله اليهم عطف بتقدير جار على جار في المتقدمة للاعلام
سيري حتى ادخلها العدم حصل اخبر تقييده بقوله في المتقدمة كالمعطوف عليه في بعض النسخ
هكذا او جاز في كان سيري حتى ادخلها في المتقدمة اي جاز الرفع فهذا التركيب اذ وقت حصول
كان المتقدمة دفع هذا قوله اليهم سار عطف على كان سيري ولا فساد فيه ولام كي التي ينتصب
المضارع بعدها بتقدير ان نحو اسلمت لادخل الجنة وانما يقدر ان بعدها لانها جارة
ولام الجحود التي ينتصب بها المضارع وهي لام تاكيد النفي بعد النفي لكان لفظا نحو وما كان
الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا جارة ولهذا يقدر بعدها ان فان قيل
الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل على حذف مضاف من الاسم او ما يحمل
الفرض ليعذبهم او من الخبر او ما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اي
ما كان الله معذبهم والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعد الفاء
المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول
من الرفع الى النصب للتنصيص على السببية اي سببية حيث يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى
فاذا لم تقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء
الستة ليصح الكلام بتقدم الانشاء او ما في معناه من النفي لنفي المسند جوابا من توهم كون
ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة اي الامر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام
مني او نهي نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب مني ويندرج فيهما الدعاء نحو
اللهم اغفر لي فافوز و لا تؤاخذني فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه اي هل يكون
منكم ماء فشرب مني او نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان فتحديث ويندرج
فيه التحضيض نحو الا تنزل بي فاكرمك فيكون معه معنى الاستفهام في فعل فيندرج في التمني

او تمن نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت مال فانفاقا مني ويدخل فيه ما وقع
على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص
او عرض نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا اي الا يكون منك نزول فاصابة خير مني ففي
جميع هذه المواضع معنى السببية مقصود والفاء تدل عليها وما بعد الفاء في تاويل مصدر
معطوف على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء ولما نحو ساري كي سيري لبني تميم والحق بالحجاز
فاستريحا فمن بدون تقدم احد الاشياء الستة فمحمول على الضرورة والواو التي ينتصب
بعدها المضارع بتقدير ان بعدها مشروطة بشرطين احدهما الجمعية اي مصاحبة ما قبلها
لما بعدها والا فالواو للجمع دائما وثانيهما ان يكون ما قبلها اي قبل الواو مثل ذلك اي
ما يماثل الواقع قبل الفاء كونه احد الاشياء الستة المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها
بابدال الفاء بالواو كما تقول زرني واكرمك لي لتجتمع الزيارة والاكرام ولا تاكل
السمك وتشرب اللبن اي لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن على القياس واو التي
ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى الى ان او الا ان الشرطان يكون او بمعنى
الى او الا او خلافي على ان المقدرة بعدها الا ان اي فيها دخلا في مفهومها والا يلزم
تقدير ان بعدها نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني حقي او الا ان تعطيني
حقي وهذه تقديرها بالي بتاويل مصدر مجرور واو التي بمعنى الى اي لزوم منك الى اعطائك
حقي والعاطفة اي الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة
او لا كثم ولو كانت منها في غير اشتراط ما ذكر من الشروط المعتبرة تقدير ان بعدها
وينتصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبني قيام
زيد ويشتم او فيشتم او ثم يشتم فتمثيل بالحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو
الفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان رفعا نحو

معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان المعنى قوله حتى او الا مستقبلا او بالا وعليها
وهو او بمعنى الى ان او بمعنى الا ان وقيل هو عطف معطوف على حتى في قوله وان مقدرة بعد حتى فقط
لان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لان عطف العقد يوثر ان جعل
العاطفة لم ماذكر كما ذكرنا لم يلزم ان يذكر في التفصيل ما لم يكن في الاجمال وان خصت بعد يلزم
تخصيص الحكم به ولبيبة الواقع عقيب ما بعد كما سبق من حرف انه في ثم لحقها وبعد عليه لانه كما انما
ح ذكر ها هو يكن مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كما يرماذكرنا وجوز اظهار ان مع لام كي نحو
جئتك لان تكرمني مع ما الحق بها من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم وكذا مع حرف العاطفة
نحو يعجبني قيامك وان تذهب لان هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام ويعجبني
ضرب زيد وعقبه واردت للفرار فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية
ولام الجحود فلام بل تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان يستعمل
بمعنى كي وفي بعد المعنى الاول انها حرف التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو فانها لما اقتضت
نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية بل الجمعية والاستئناف صار كعوامل النصب فلم يظهر الناصب
بعدها ويجب اي اظهار ان مع لام كي الداخلة على المضارع المنصوب بها في صورة دخول اللام بمعنى كي
عليها اي على لا النافية لئلا يستكره اللامين المتواليين وهما لام كي ولام لا في قوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب ان
الناصبة مقدرة في الموضع المذكور بكثير من غير حذف لفعلها نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير
من ان تراه او مع الشذوذ كقوله شعر الا ايهذا اللائمي احضر الوغى في رواية النصب ولكن
ليس بقياس كما في هذه المواضع والذا لم يذكرها وغير او المضارع لم ولما ولام الامر المستعملة
في معنى النهي احترازا عما استعمل في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم المجازاة اي تجزم
المضارع بكلمة المجازاة اي كلمات الشرط والجزاء التي بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا قال
لفظ الكلمة والمجزوم بها فعلان وهي اي كلم المجازاة ان ومهما وما ومن واينما وانى وحيثما ومتى

المضارع

المضارع مع ما او لما بعد فيهما فلا يلي ومتى وهما يجزمان المضارع مطلقا سواء كانا الماضي والمضارع
ومن ذلك الى داخل ان المضارع مع كيفما واذا وانما ذلك لم يجي في كلامهم على وجه الاطراد
مع كيفما لان معناه عموم الاحوال اي نادر ذلك كيف تقرأ اقرأ اي اقرأ بعض ما اخترته لتقرأه
انت كالعبارة في جلها ومن المتعدد استوا في ربيعه في جميع الاحوال والكيفيات ولا تم
لان فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام وان موضوعة للامر المقطوع
به وبان مقدرة عطف على قوله بلم اي ويجزم المضارع بان مقدرة وبيانه ان شاء الله تعالى لم
تقلب المضارع ماضيا وتنفيه اي تنفي المضارع ولا تبعد لو جعل التقييد الا ما ادى الى معنى ماضيا ولما
اي تقول ولم في هذا القلب والنفي وتختص اي لما بالاستغراق اي استغراق تام زمن الماضي من وقت
الانتفاء الى وقت التكلم بل ما تقول ندم فلان ولم ينفعه اي نيب ندم والنفي يستمر الى انتفاء
الندم الى وقت التكلم ما اذا قلت ندم ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها
وجواز حذف الفعل اي وتختص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفي بها ان دل عليه دليل نحو شاء
اللص ثم لما اي لما ادخلها او قصد تعليقها عدم دخول ادوات الشرط عليها فلا يقولان لما تقرع
ما تقول ان لم تضرب ومن لم يضرب وكذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله وتختص لما
بالنفي المتوقع اي بنفي ما فعل منتظر متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وبنفي ما لا
يتوقع ايضا نحو ندم ولما ينفعه الندم ولام الامر هي اللام المطلوب بها الفعل ويدخل فيها الام
الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهو مكسور ويجوز فتحها وتسكينها بعد الواو والفاء ثم نحو ولتأت طائفة
ثم ليقضوا تفثهم وليوفوا نذورهم ولا النهي هي لا المطلوب بها الترك اي ترك الفعل وتدخل
الفعل ولا النهي ضدها اي لا للنهي التي هي ضد لام الامر وهي التي يطلب بها ترك الفعل ويدخل على
جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازاة المذكورة من قبل تدخل
على الفعل لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثاني اي لجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا

دفي شرح المفتاح وكلم المجازاة ما ادخل على شيئين لجعل الاول سببا للثاني ولا شك ان في
كلم المجازاة لا يجعل الشيء سببا الشيء فالمراد بجعلها الشيء سببا ان المتكلم اعتبر سببية
شيء لشيء اي المراد بسببية شيء لشيء جعل كلم المجازاة دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول
سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح
بها ان يوردهما في صورة السبب والمسبب بل اللزوم والملزوم واللازم كقولك ان
تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام سببا حقيقيا له لا ذهنا و
ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعني انه
منهما جعل ان انبعي الشتم الذي هو سببا للاهانة عند الناس سببا للاكرام منه
وسببان اي هذان الفعلان اولهما شرطا لكان الثاني شرطا لتحقق الثاني وثانيهما
جزاء من حيث انه يبتني على الاول ابتناء الجزاء على الشرط فان كانا اي الشرط و
جزاء مضارعين نحو ان تزرني ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان او ما
تزرني فقد زرتك فالجزم واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما
يتضمنه معناه من الجوازم فان الثاني مضارعا فالوجهان اي نفسه الوجهان الجزم
تعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف المتعلق لحيلولة الماضي والفعل
يعني المعمول نحو ان اتى زيد آتيه او آتيه واذا كان الجزاء ماضيا غير قد لفظا تقليل
للماضي نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج وعلى ان يكون تقليلا
لفظا اي لم يظهر في بعض سوا كان ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له
من قبل او معنويا مقدرا كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت لم الجزاء
الفاء في الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط فيه لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه
عن الرابطة كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك واغاثاك قد

ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون الشرط فانه ليس به كقولك ان
ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه وان كان اي
الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترازا عما اذا كان منفيا بلم مندرج فيما سبق
لكونه ماضيا معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها الا ان اداة الشرط لا تؤثر
في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء وان اثرت في تعيين المضي حيث خلصت
للاستقبال فيترك الفاء لوجود التاثير نحو من وجد ان لم يكن نحو قوله تعالى
ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه والا اي وان لم يكن
الجزاء الماضي والمضارع المذكور يعني كالتاء الاثر منه فيه لان المذكور اما ماضي
لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان
اكرمتني اليوم فاكرمتك امس بتقدير اكرمتك وعلى التقدير لا تاثير لحرف
الشرط في الماضي فاحتاج الى رابطة الفاء واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء
او استفهام او مضارع منفي بما او لن او لا الى غير ذلك كالتمني والعرض وفي
جميع هذه المواضع لا تاثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء عين اذا التي
للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها قريب من
معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية
لكن الفاء اكثر دائما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا
الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى
وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون وان
التي يجزم بها المضارع مع كونها مقدرة انما كانت مقدرة بعد الامر نحو
زرني اكرمك اي ان تزرني والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لم

تفعله يكون خبرا والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم
ماء اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مال انفقه
والعرض نحو الا تنزل بنا تصب خيرا اي ان تنزل تصب اذا كان المضارع الواقع
بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم وقصد السببية
اي سببية ما تقدم له فيقدر ان مع مضارع يؤخذ مما تقدم ويجعل المضارع الواقع
بعد هذه الاشياء مجزوما وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها
تدل على الطلب والطلب عالبا يتعلق بمطلوب يترتب الواقع بعدها لكونه
الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها فقدر مع ان ذلك
الفعل وجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فيجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان
المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب فائدته دخول الجنة فهو سبب لها وقد
اراد تلك السببية فقدر ان مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل
ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي
في بنية الفعل المنفي لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا
للكسائي فانه لا يمنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان تقديره على ما
عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي
فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف في هذا الموضع قرينة
الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصد السببية واما اذا لم يقصد
لم يجز الجزم فلها بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى
فهب لي من لدنك وليا يرثني فيمن قراه مرفوعا اي وليا وارثا او بالحال كذلك
كقوله تعالى ونذرهم في طغيانهم يعمهون اي عمهين او بالاستيناف كقول الشاعر وقال

لانجم

رايدهم لدسوا ان ولها فعل خفف امرا يجري بعقوله الاخر هكذا في بعض
النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد بصيغة الامر فانهم يطلقون امثلة
الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغها وفي بعض الشروح وانما قال
مثال الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر في معنى
المصدر ايضا فاراد التنصيص على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين
مخصوص بالامر بالصيغة كما ذكره الفاضل في شرحه صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل
المخاطب بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل قوله
تعالى فلذلك فليفرحوا فيمن قراه على صيغة الخطاب ومن هنا صور وتبيينه
وحكم اخره اي اخر الامر الحقيقي عند البصريين الوقف والبناء على السكون
لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهة الاسم المقتضية
للاعراب انما هي بسببه في الصورة حكم المجزوم اي مثل حكم المضارع المجزوم في
اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام
من المجزوم معنى اعطي حكمه فتقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم
كما تقول لم تضرب لم تضربا لم تضربوا ولم تخش ولم ترم ولم تغز وذهب الكوفيون
الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة او بعد
حذفه متحرك سكن اخره وجعل ما بقي امرا تقول في تعد عد وفي تضارب ضارب
ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف ساكن وليس المضارع
برباعي والمراد بالرباعي هنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه

هو باب الافعال لانه زيدت همزة وصل على ما بقي حذف حرف المضارعة
ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال الكون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده
اي بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع المتكلم المعلوم بل بتقدير الفتح
وبخروج من المزدوج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسر فانه اذا قيل اقتل بفتح
التاء التبس بالواحد المتكلم المجهول وبالمضارع المعلوم من الرباعي اذا قيل
اقتل بكسر التاء مكسورة فيما سواه اي سوى ساكن بعده ضمة سواء كان
بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب التبس بالماضي المجهول من الاضراب
ولو فتح التبس بالامر منه ولو ضم في اعلم التبس بالمضارع المجهول ولو فتح
بالماضي الرباعي نحو اقتل مثال لما لا يكون بعد الساكن ضمة واضرب مثال لما يكون
بعده فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة اي فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل ردت
لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع همزتين في المتكلم الواحد لا همزة وصل
مفتوحة لذلك بعينه فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يذكر
فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة على حذف مضاف اي فاعل فعله
الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله ويكون
اضافة الفعل اليه بيانية سبق فان كان الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة
المفعول مقامه ماضيا غير مصغر دفعا للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل
ضرب ودحرج واعلم واختير هذا النوع من التغيير لان معنا ضرب غريب فاختير له
وزن غريب لم يوجد في الاوزان بخروج الضمة الى الكسرة ووزنه فعل اما المزدوج
من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى ايضا لكن المزدوج من
الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود بالاخف منه

الثالث

الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس في الدرج
بالامر من ذلك ويضم الثاني مع التاء مثل تعلم وتغوفل وتدحرج لئلا
يلتبس بمضارع علمت وجاهلت ودحرجت خوف اللبس هذا علة
لقوله ويضم الثالث والثاني ومعتل العين اي ما يكون عينه فقط معتلا لئلا
يرد عليه مثل طوي وروي من اللفيف فانه لا يتغير لئلا يفضي الى اجتماع اعلالين
في يودي او يطوى قيل الاصوب ان يقال معتل العين المنقلبة عينه الفا لئلا
يرد عليه مثل عور وصيد وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة نوع اختلال
في المبني للفاعل منه كما ذكر وبعضهم ذكر معتل العين في المبني للمفعول ولكن
بما ذكرنا الافصح قيل وبيع اصلهما قول وبيع نقل الكسرة من العين الى
ما قبلهما بعد حذف حركته فصار بيع وقول ثم قلبت الواو ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو فصيح من نحو قيل وبيع
وفي شرح الرضي حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل
الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة
والقراء بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة
الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء كسرا خالصا وهذا خلاف المشهور عند القراء
وقال بعضهم هو ان تاتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور
عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف وجاء
الواو ايضا على ضعف نحو قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الواو لسكونها
وانضمام ما قبلها وشبههما اي مثل باب الماضي المجهول من معتل العين من الثلاثي المجرد
باب المجهول من معتل العين من باب الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد

في عين اللغات الثلث فيه او نحو وقيد فيها اشل قيل وبيع بلا نفاق دون استخير واقيم
اذ ليس ذلك مثل ابل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل اذ اصلهما اقول
واقوم باليا والواو المكسورتين والقيا فيها اذا سكن ما قبلهما ان ينقل حركتهما الى ما قبلهما
وتقلب العين بالالف لجانستها وفيهما استخير واقيم لغة واحدة وان كان اي الفعل
الذي اريد حذف فاعله واقيم المفعول مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة
نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج ويتدحرج وفتح ما قبل آخره لخفة الفتحة وثقل
بالزيادة ومعتل العين المبني للمفعول ينقلب العين فيه الفا ان كانت واوا او ياء نحو يقال
ويختار وينقاد ويستخار ويباع لتحركهما حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلهما للنقل
المتعدي والمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اي امر غير الفاعل يتعلق الفعل
به ويتوقف فهمه عليه فان الفعل لا يدل من يتعاطى فهمه موقوف على فهمه لكن نسبة
الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد في قيام هذا الفعل صادر عن الفاعل او قائم
به وبسند اليه في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل
فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فان فهمه موقوف
على تعلق المضروب لا يمكن تعقله بدون تعلقه على الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل
او المفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اي على
المتعدي بمعنى لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من
الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه التعلقات جائز وغير المتعدي
يصير متعديا بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة
ما شيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت به وغير المتعدي يكون متعديا
الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى ثلاثة

ثانيهما

ثانيهما من الاول فيما اسرنا اليه فمن علم ومفاعيل ثلاثة كاعلم واري بمعنى اعلم وهما الواقعان
في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة
زاد مفعول آخر فقال له المفعول الاول واما الافعال الاخرى وهي انبأ وخبر ونبّأ وخبّر
وحدّث فليست اصلا في التعدي الى ثلاثة بل تعديتها اليها انما هي بواسطة تضمنها
معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب
اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرا
منطلقا والثاني والثالث من مفعوليها كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما اذا ذكر الآخر
وتسمى افعال القلوب وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن
والا فلا شيء من هذه الافعال بمعنى الشك الفقهي فانه تساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت
وهذه الثلاثة للظن وزعمت وهي يكون تارة للظن وتارة للعلم
وعلمت ورأيت ووجدت وهذه الثلاثة اي تلك العلم تدخل اي هذه
الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي اي تلك الجملة من حيث الاخبار
بها ناشئة منه من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت
لبيان ان ما انشأت هذه الجملة منه يعني تكلمت بها واخبرت بها عن قيام
زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشأ
الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك باقي الافعال فتنصب اي هذه
الافعال الجزءين اي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما
مفعولاها ومن خصائصها هي جمع خصيصة وهي ما يختص بالشيء ولا
يوجد في غيره اي ومن خصائص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما ذكر
الآخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتدأ

وخبر او حذف المبتدأ والخبر نحو قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم
واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما
كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع
القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا
يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة
ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اى يحسبن هو اى بخلهم
الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر لا تخلنا
جازعين فحذف جازعين المعنى على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء
اى لا تخلنا جازعين فحذف جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف
باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا يقال فلان يعطي
الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من غير ذكر المعطى وقد
يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسو استفادة من مثله فائدة بدون
المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول
علمت وظننت لعدم الفائدة في ذلك اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو
عن علم وظن واما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل
اى يسمع يحذر صادقا ومنها اى من خصائص افعال القلوب جواز
الالغاء اى ابطال عملها اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت
قائم او تاخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء على
التقدير بن لاستقلال الجزئين العاملين لان يكونا مبتدا وخبرا
او مفعولين لها كلاما تاما بخلاف باب اعطيت مثل زيد علمت قائم

على التقدير

على تقدير الالغاء جعلهما مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط او
التاخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن
الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائها في معنى الظرف
فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني وفي قوله جاز الالغاء اشارة
الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتاخر وفي بعض الشروح
ان الاعمال اولى على تقدير التاخر وعند التوسط وفي بعضها انهما
متساويان والالغاء اولى على تقدير التاخر وقد يقع الالغاء فيها اذا
توسطت بين الفعل ومعموله نحو ضرب احسب زيد وبين اسم
الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدا وبين معمولي ان نحو
ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم
زيد وبين المعطوف عليه نحو جاءني زيد واحسب عمرو والاشكال ان
الغاءها في هذه الصور واجب فلهذا قيد جوازه المبنى عن جواز
الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين مفعوليها او تاخرت يعني
عنهما وانما خص هذا الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصا
يصها لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها اى من خصائص افعال القلوب
انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب
وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما في مثاله او بواسطة
كالذي كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام
من انت وقبل النفي الداخل على معموليها وقبل اللام اى لام الابتداء
الداخلة على معمولها مثل علمت ازيد عندك ام عمرو مثال التعليق

بالاستفهام وترك مثال اخويه معلوما بالمقايسة فمثال
النفي نحو علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق
وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان الثلثة يقع في صدر الجملة وضعا
فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغييرها بنصب
اجزائها فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا والاخر معنى فمن حيث
اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى
روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ من قولهم امراة معلقة
اي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا
بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المتعلق ممنوع
من العمل لفظا عامل معنى وتقديره الان معنى علمت لزيد قائم علمت
قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف
الجملة المنصوبة جزاها على المعلقة نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا
والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز
لا واجب والتعليق واجب والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى
والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها اي من خصايص افعال
القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب ومفعولها
ضميرين متصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه لو كان احدهما
منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون آخر نحو اياك ظلمت
مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في ساير الافعال
فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك

لان اصل الفاعل ان يكون موثرا والمفعول به متاثرا واصل الموثر
ان يغاير المتاثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحا
دهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضربت نفسي ولم
يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا معا متغايرين
بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا
متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم
صارت كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف اليه فصار الفاعل
والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب فان
المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز
اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الجملة فاعلا ومفعولا به ومما اجري مجرى
افعال القلوب فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني حملا له
حمل النقيض على النقيض وكذلك اجري رايى البصرية والحلمية مجرى
رايى القلبية فجوز فيها ما جوز فيه من كون فاعلها ومفعولها
ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر ولقد اراني للرماح دريئة من عن
يميني تارة وامامي وكقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا ولبعضها اي
ولبعض افعال القلوب ما عدا حسبت وخلت وزعمت معنى آخر
قريب من معانيها الاول وهي اما العلم او الظن بحيث يمكن ان
يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما قيدنا بذا
لك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى آخر فان

خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت احسب وزعمت بمعنى
كفلت يتعدى بر اى بذلك المعنى الآخر الى مفعول واحد لا اثنين
فطنت بمعنى انهت من الفطنة بمعنى التنبهة فطنت زيدا اى بمعنى
انتبهته او اخذت مكانا لو هى والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى
وما هو على الغيب بظنين اى بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت
زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس شىء من غير حكم عليه
ورأيت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة
ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول
وجدت الضالة اى اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان
لها معان آخر قريب من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار
مشقوق الشفة العليا ولوجدت جدت ووجدت موجودة
مدة ووجدت وجدا اى اسعت وغضبت وحزنت لانها ليست
بمعنى العلم والظن الافعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا
يتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة ما وضع اى افعال وضعت
لتقرير الفاعل على صفته اى العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير
الفاعل على صفته ولا شك ان هذه الصفة خارجة من التقرير الذى
هو العمدة فى الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة
فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة
لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيها او ضمنه

لدلالة التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة الموضوع
له فى الافعال الناقصة لا تمامه لاشتمالها على معان زائدة على
ذلك التقرير كالزمان فى الكل والانتقال والدوام والاستمرار
فى بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار
مثلا موضوع لتقرير الفاعل صفة على وجه على الانتقال اليه فى الزمان
الماضى وكذا كل فعل منها فلا شك ان تحاج شئ تمام الموضوع له
بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرج الا
فعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام فى قوله لتقرير الفاعل
للغرض لا لصلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة
هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان
الغرض من وضعها مجموعها ووضعها مجموعها لا التقرير فحسب كما عرفت
فخرجت عن حدها فظهر بما ذكر ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد
لاخراج افعال التامة اصلا وهى اى الافعال الناقصة كان
وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح
وما زال وما انفك وما فتئ بالهمزة وقيل بالياء وما برح وما دام
وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار وما دام وليس
ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها
غير محصورة وقد تضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة
كما تقول تم التسعة بهذا عشرة اى تصير عشرة تامة وكمل زيد
عالما اى صار زيد عالما وقد جاء فى قولهم ما جاءت حاجتك اى
فقصه

خبرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان يكون ما نافية وجاءت
بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من الفراده ونحوها اى لم يكن
هذه ما مثل ربما يحتاج اليه او استفهامية والضمير في ما جاءت
يعود اليها وانما انث باعتبار خبرها كما في من كانت امك ومعناه
اية حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا فقدنا وقعد في قولهم ار
هف شفرته حتى قعدت اى صارت الشفرة كانها حربة اى رمح
قصير قال الاندلسي لا يتجاوز جاء وقعد الموضع الذي استعملها العرب
فيها فيه خلاف للفراء تدخل هذه الافعال وما دام ونحوهن على الجملة الا
المركبة من المبتدا والخبر لاعطاء الخبر اى لاجل اعطائها الخبر حكم معناها
اى معنى هذه الافعال يعني اثر المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعناها
الانتقال وحكم معناه اى اثر المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل
على الجملة الاسمية اعنى زيد غنى وافاد معناها الذي هو الانتقال اعطى
الخبر هو غنى اثر ذلك الانتقال وهو كون المعنى منتقلا اليه فتعين رفع هذه
الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا ونصب الجزء الثاني لشبهه بالمفعول
به في توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان يكون ناقصة كاينة
لثبوت خبرها ماضيا اى كائنا في الزمان الماضي دائما من غير
دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا
نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها
اى كان يكون ناقصة كاينة بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد
القسمين على الآخر لا على ما هو قسم منه كقول الشاعر بتيهاء قفر

والمطي

والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اى صارت فراخا
بيوضها فان بيوضها لم يكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير
الشان هذا ايضا عطف على قوله لثبوت اى كان يكون ناقصة
يكون فيها ضمير الشان اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبرا
للضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت واخر مثن بالذي
كنت اصنع وتكون تامة عطف على قوله يكون ناقصة اى كان يكون
تامة تتم بالمرفوع من غير احتياج الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع
كقولهم كانت الكاينة والمقدر كان وكقوله تعالى كن فيكون ويكون
زائدة وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله كيف نكلم
من كان في المهد صبيا اى كيف نكلم من هو في المهد حال كونه صبيا
فكان زائدة لتحسين اللفظ او لبيان المعنى على المضي وانما ذكر هذين الا لتضمين
مع كونها من الناقصة استيفاء لجميع استعمالات وصار للانتقال من صفة
نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا ويكون
تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات ويتعدى
بالى نحو صار زيد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل ورجع
واستحال وتحول وارتد نحو قوله تعالى فارتد بصيرا ومثل قول الشاعر ان العداوة
تستحيل مودة وقال تيم الله من نهى تحولن ابو شاد واصبح وامسى واضحى لاقتران
مضمون الجملة بها اوقاتها المدلول عليها بموادها لا بصيغها مثل اصبح زيد
قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون
الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان الآخران ويكون
بمعنى صار نحو اصبح او امسى او اضحى زيد غنيا اى صار وليس المراد انه صار في [illegible]

او الما او النفي على هذه الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول في بذه الا
وقات تقول اصبح زيد اذا دخل في الصباح وظل وبات لاقتران مضمون
الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سايرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره
واذا قلت بات زيد سايرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار
نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اي صار وقد يجي هذان الفعلان
تامتين ايضا نحو ظلت بمكان كذا وبت مبيتا لكن لما كان مجيئهما
تامتين في غاية القلة جعل في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين و
فصلهما من الافعال الثلاثة السابقة وآض وعاد وغدا وراح فهذه الا
فعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة في مثل قولك آض
وعاد زيد من سفره اي رجع وغدا اذا مشى في وقت الغداة وراح اذا
مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المص
ذكر هذه الافعال الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام
الاجمال لان الوجه في ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل
وقال صاحب اللباب والحق بها آض وعاد وغدا وراح فاسقطها من البين
اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات وما زال من زال يزال
لا من زال يزول فانه تامة وبابوح بمعناه من برح اي زال ومنه البارحة
لليلة الماضية وما فتي ايضا بمعناه وما انفك اي ما انفصل لاستمرار خبرها
اي خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمي اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها
ليس بقسم على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات
مذ قبله اي قبل فاعلها خبرها اي من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال
زيد اميرا استمرار امارته من زمان قابليته وصلاحيته للامارة الى

ولا لنفيها على الاستمرار فلان النفي ماخوذ في معاني هذه الافعال فاذا
دخلت ادوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي استمرارا
الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا ويلزم فعلى
هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفي بدخول
ادوات عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى قالوا تالله
تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ فانه لو لم يدخل ادوات النفي عليها
لم يلزم نفي النفي المستلزم لاستمرار المقصود منها وما دام لتوقيت
امر اي بقيته بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت بتلك المدة ظرف
زمان له وذلك لان لفظة ما مصدرية فهي مع ما بعدها في تاويل
المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الى زمان بقوله
ومن ثم اي من اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها الخارج
الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف
فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا اي اجلس مدة
دوام جلوس زيد فما دام لم يحتج ما دام باجلس لم يحصل من المجموع
كلام بخلاف سائر الافعال المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمايها واخبارها
كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام وراءها وليس لنفي
مضمون الجملة حالا اي في زمان الحال مثل ليس زيد قايما اي الآن وهذا
هو مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك يقيد
تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قايما الآن وبزمان الماضي نحو ليس
خلق الله تعالى مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم

ليس مرة ما منهم ومذهب سيبويه يجوز تقديم اخبارها اى اخبار
الافعال الناقصة كلها على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب
على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن
جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضي
تقديمها عليها نحو كم كان مالك او خبرها عنها نحو صار عدوى
صديقي وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي
ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وح يجوز ان يكون
واخبار كالمثال المذكور وهي اى الافعال الناقصة في تقديمها
اى تقديم اخبارها عليها اى على تلك الافعال واقعة على ثلثة اقسام
قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو احد عشر
فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال
لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اى هذا القسم
ما اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم
ما في حيز النفي لانه يقتضي التصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع
تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم فلا فانا بنا الامر
كيان بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور
كما يقتضيه باب المفاعلة لتقديمهم فكانه لا عبرة منهم وذلك
الخلاف منه مبني على ما دام لان اداة النفي لما دخلت على الفعل الذي
معناه النفي افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم في حيز
النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور

من بعضهم

من بعضهم مع بعض فان الافتعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة
امرين في اصل الفعل صريحا وهو اى القسم المختلف فيه كلمة ليس فان
المبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني على انه لا يجوز مراعاة للنفي
اذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون والسيبويه والسيرافي
والفارسي على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل
عليه ويتبين الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا
اندفع ما قيل كان من الواجب على المصنف ان يجعل ما في اوله ما القافية
من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان افعال المقاربة
ما وضع اى فعل وضع لدنو الخبر اى للدلالة على قرب حصوله
للفاعل رجاء منصوب على المصدر بتقدير مضاف اى دنو رجاء
بان يكون ذلك الدنو بسبب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر الا بجزمه
بمعنى في قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد
بسبب انك ترجو ذلك وتطمعه لا انك جازم به او وضع لدنوا
الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا اى دنو حصول بان يكون اخبارها
المتكلم بذلك الدنو لا تراف الخبر على حصول للفاعل ويكاد في قولك
كاد زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد لجزمك بقرب حصوله
او وضع لدنو الخبر وقرب حصول للفاعل اخذا فيه اى دنو اخذ وشروع
في الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر
بان يكون ذلك بالصورى لما يفضي اليه فطفق في قولك طفق زيد
يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيها

يفضي اليه فالاول اي ما وضع للدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه
عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت
ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجيء منه
مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف
في عسى لتضمنه انشاء الطمع والجار كلعل ولا انشاءات في الاغلب من معانى
الحروف والحروف لا يتصرف فيها تقول على احد استعمال اليه عسى زيد
ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدرية بان الا في الشعر
تقوية لمعنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل والاستقبال في زيد
اسم عسى وان يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير
المضاف اما في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر نحو
عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة
وقيل المضارع مع ان مشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم
وتقدير المضاف تكلف وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد بان يخرج
اي الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية
في صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب
شبيها بالمفعول وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان يفع بفعل
في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا
وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس وقال الشارح
الرضي والذي ارى ان هذا وجه قريب وتقول على الاستعمال الآخر
عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال

الاول

الاول فاستغنى من الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب
اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائم من المفعول الآخر فاقيم مقامهما
فهي في هذا الاستعمال تامة وان اقتصر على المرفوع من غير
قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد
فهي تامة وهنا احتمال آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه
اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه
خبر عسى وآخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج
في زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبرا له مقدما
عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى ما استكن فيه ضمير زيد وخبره
ان يخرج زيد فهي على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا وقد يحذف
ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد نحو
ان كاد زيد يخرج لم يذكر خبر ان كذلك عسى زيد يخرج لا بد
فيه كقولهم عسى الهم الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب
كان الاصل ان يكون وراءه فحذف ان ودون الاستعمال الثاني
لعدم مشابهته نحو لك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج
٦١ والثاني اي ما وضع لدنو الخبر دنو حصول كاد تقول كاد زيد يجيء
فتخبر عن دنو الخبر لعلمك بانتشار فعله الحصول للفاعل في الحال
فعامله اسم عين كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول
الخبر من الحال باعتبار احد معنييه من غير ان لا يدل على الاستقبال
المنافي للحال وقد يدخل ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه يحذف

ان من خبر عسى تشبيها له بكاد كقولهم قد كاد من طول ا
البلى ان يمصحا فلما كان كل واحد منهما مشابها للآخر اعطى
لكل منهما حكم الآخر من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو اي
كاد كالافعال اي كسائر الافعال في افادة اداة النفي نفي مضمونها
على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل نفيه اي نفي كاد
يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او لما في الماضي فكقوله تعالى وما
كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما
في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى
من حب مية يبرح بانه يدل على زوال رسيس الهوى ولتسليمه تخطئتهم
وتغييره قوله الى اجد فلولا كان نفي كاد للاثبات لما اخطأوه ولما
غير لتخطئتهم واجيب عن الاول ان قوله وما كادوا يفعلون يدل
على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها
قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه فلا
تناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثاني
فلتخطئة بعض الفصحاء وغلطي ذي الرمة وذي الرمة في تسليمه
تخطئته روى عن ابن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض
عليه ابن شبرمة فغيره فقال ابن عنبسة حدثني ابي بذلك فقال اخطأ
ابن شبرمة في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله
تعالى لم يكد يراها وانما هو لم وقيل يكون اي النفي الداخل على كاد
وما يشتق منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي كسائر

الافعال

الافعال في افادة النفي مضمونه متمسكا في الدعوى الاولى بقوله تعالى
وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفي ا
الدعوى الثانية بقول ذي الرمة اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس
الهوى من حب مية يبرح حيث اراد بالنفي الداخل على يكاد اثبات
رسيس الهوى من البرح اي الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي
الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك
ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفي تمسكه عليها
والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنو اخذه وشرع
في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا
وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال
كربت الشمس اذا قربت دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى
شرع وهي اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها
المضارع بغير ان تقول طفق زيد واخذ وكرب يفعل او جعل يقول
وقال الله تعالى طفقا يخصفان عليهما واوشك بمعنى اسرع طفق على
طفق وقرب اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة يستعمل استعمال
عسى بان على وجهين نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد وتارة
يستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء فعل التعجب ما وضع
لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي بعضها فعلا التعجب بصيغة
التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة
افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس

المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اي فعل وضع لانشاء الكلام فنعم
نعم لا فعال الا بنفقص الحد بمثل لله دره وواها له لكن بنتقض بنحو قاتله
الله من شاعر ولا شلك مثل عشرة فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس
بعض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب فحسنت
بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من موارد النقض فكثيرا ما يستعمل في الذم
ولداي لفعل التعجب او لما وضع لانشاء التعجب صيغتان احدهما صيغة
الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله واخريهما صيغة الفعل الذي تضمنه
تركيب افعل به بشرط ان تكون في هاتين التركيبين وهما اي فعلا التعجب
غير متصرفين فلا تنقلوان الى مضارع ومجهول وتانيث وفي بعض
النسخ وهي اي افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد
ولا يبنيان اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل لتناسبهما
من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا مبنيان الا للفاعل كافعل
التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقت الكذب ويتوصل
في الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي
مجرد مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشدد بذاي باستخراجه
اي يتوصل بنائهما من فعل لا يمتنع بنائهما منه بجعل الممتنع مفعولا او مجرورا
بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم اي تقديم جائز فيما علا
صيغتي التعجب كتقديم المفعول والجار والمجرور على الفعل وتاخير اي تاخير
جائز فيما علاهما كتاخير الفعل منهما وانما قيدنا التقديم والتاخير بما
قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب فان المقام يقتضي

بيان

بيان الاحكام الخاصة فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما
بعد النقل الى تعجب جرى مجرى الامثال فلا يغير كما لا يغير الامثال وقيل
عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان
تقديم الشيء يستلزم تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديمه فلو
اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس
على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الاخر بالوجود لكنه ينفصل عنه
بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل
والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى
المثال كما سبق وجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم
ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان
احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل
بزمان التكلم بل كاد انما قبل وما ابتدائية اي مبتدأ عند الخليل ان يكون المصدر بمعنى
اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية
ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي
سببه عند سيبويه والخليل وما بعدها اي ما بعد ما الخبر من باب تركه
ذا تاب موصولة عند الاخفش والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله
ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء وما استفهامية مبتدأ ما بعدها خبرها قال
الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم
عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادراك ما يوم الدين
وما احسن بزيد فافعل صورته امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار

صاره ذا نقل كالحم اي صار ذا لحم وبه اي بمجروره فاعل لهذا الفعل عند
سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها
نحو احسن ان يقول اي بان يقول على ما هو القياس فلا ضمير عنده اي عند سيبويه
في افعل لان الفاعل واحد ليس الا وبه اي مجروره مفعول عند الاخ
فش لا احسن بمعنى صيّر ذا حسن على ان يكون همزة الفعل للصيرورة
والباء للتعدية اي يجعل اللازم متعديا فالمعنى صيّر ذا حسن او الباء زائدة
على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كاخرج
ففيه اي الفعل ضمير هو فاعله اي احسن انت بزيد او زيدا اي جعله حسنا
بمعنى صفه به قال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل احد بان
يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه
بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في
افعال المدح والذم بمعنى الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب
ما وضع اي فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته ونعته
منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس وهما في الاصل فعلان على
وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة تميم في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا
وعينه حلقيا اربع لغات احديها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي اصل
والثانية فعل باسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا
للعين والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح
او الذم كسر الفاء ثم اسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا
على لغة بني تميم وشرطهما اي شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام

للعهد

للعهد الذهني وهو لواحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر
المخصوص بعده ويكون في كلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع
في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اي با
للام اي بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم
غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل وهلم جرا او يكون مضمرا
مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة لفظية
نحو نعم رجلا او ضارب رجل او زيدا او حسن الوجه انت او مميزا
بما بمعنى شيء منصوب المحل على التمييز مثل فنعما هي اي نعم شيئا هي
وقال الفراء وابو علي هو موصولة بمعنى الذي فاعل نعم ويكون
الصلة باجمعها في فنعما هي محذوفة لان هي مخصوصة اي الذي
فعله هي اي الصدقات وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة
بمعنى الشيء فنعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى
ذي اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح
او الذم وبعديته انما هو بحسب الغالب لانه قد يقدم المخصوص
فيقال زيد نعم الرجل صرح في المفتاح وهو اي المخصوص مبتدأ ما قبله
اي الجملة الواقعة قبله خبره ولا يحتاج هذه الجملة الواقعة خبرا
الى ضمير المبتدأ لقيام التعريف العهدي مقامه او خبر مبتدأ محذوف
هو مثل نعم الرجل زيد فزيد في هذا المثال اما مبتدأ نعم الرجل مقدما
عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير سوال فانه لما قيل نعم
الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول

نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطه اى
شرط المخصوص يعنى شرط صحة وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل اى
مطابقته الفاعل او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تأويلا
وفي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة من
الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال
الزيدون وبئست المرأة هند المرأتان الهندان وبئست النساء
الهندات ويجوز ان يقال نعم المرأة هند وبئس المرأة هند لانهما لما
كانا غير متصرفين اشبها الحرف فلم يجب لحاق العلامة بهما وقوله
تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب سوال حيث وقع المخصوص
اعنى الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه بما
لا يطابق الفاعل المخصوص متاول بتقدير مثل الذين كذبوا او يجعل الذين
للقوم وحذف المخصوص اى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف
المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اى ايوب بقرينة ان
ذالك في قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون اى نحن وساء مثل بئس
في افادة الذم والشرط والاحكام ومنها اى من افعال المدح والذم
حبذا وهو اى حبذا مركب من حب الشئ او حب اذا صار محبوبا ومن
ذا وفاعله اى فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير اى حبذا او فاعله او ذا بما هو
عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او
مؤنثا يجرى بها مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان
وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اى بعد حبذا المخصوص نحو

اى اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكو
رين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اى مخصوص حبذا او بعده اى
بعد مخصوصه تمييز او حال على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية وا
الجمع والتانيث نحو حبذا رجلا زيد حبذا زيد رجلا وحبذا راكبا
زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا
الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة
والعامل في التمييز او الحال هو ذا لان زيدا مخصوص بالمعنى
لحبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا مخصوص
المخصوص لا يجئ الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه فالراكب
حال من الفاعل لا من المخصوص الحروف ما دل على معنى في غيره
اى كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها متعلق بالنسبة اليه اى لا يكون
مستقبلا بالمفهومية بحيث يصلح ان يحكم عليه او به بل لا بد له في ذلك
من انضمام امر آخر اليه ومن ثم اى لاجل انه يدل على معنى في غيره احتاج
في جزئيته للكلام وكذا كان او غيره الى اسم يعقل معناه بالنسبة اليه نحو
من البصرة او فعل كذلك نحو ضربت حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل او ما في
معناه الافضاء الوصول ولما عدى بالباء صار معناه الايصال او معنى اى
معنى الفعل كاسم الفاعل والمفعول وهو كل شئ استنبط منه معنى الفعل
والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء
كان ايصالا صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان غير صريح بتأويل الاسم كقوله
تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها وسميت هذه الحروف

حروف الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل ومعناه الى ما يليه وحروف
الجر لانها تجر معانى الافعال الى ما يليه او لان اثرها فيما تجر من والى
وحتى وفى ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانها ليس لها اسم
خاصة يعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما الوجود هما كذلك
فكذا الواو والتاء والكاف باسمائها حيث وجدت علما اسما يعبر بها
منهما ورب وواو ربّ اى الواو التى تقدر بعدها رب فى مدخولها حروف
الجر سابع وو والقسم وتاؤه وباؤه وعن وعلى والكاف
ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلاف فالعشرة الاول لا يكون الا حرفا
والخمسة التى تليها يكون حرفا واسما والثلثة البواقى يكون حرفا او فعلا
فمن للابتداء اى لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم
الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية
ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده
وهذا للابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت من يوم
الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها فى مقابلتها
نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان
معنى اعوذ التجى والبيد وللتبيين بالجر عطفا على الابتداء اى يجى من للتبيين
ايضا اى لاظهار المطلق المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول
فى موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس
الذى هو الوثن استقام المعنى وللتبعيض اى وقد يجى من للتبعيض

وعلامته

وعلامته صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اى بعض دراهم
عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزائدة لا يكون الا فى غير
الكلام الموجب نحو ما جاءنى من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين
والاخفش فانهم يجوزون زيادتها فى الموجب ايضا مستدلين بقولهم
وقد كان من مطر فاجاب من استدل لهم بقوله وقد كان من مطر
وشبهه مما يتوهم من زيادة من فى الكلام الموجب متأول بكونها
للتبعيض وللتبيين اى قد كان بعض مطر او شئ من مطر او هو وارد
على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجيب بانه قد كان من مطر
والى للانتهاء اى لانتهاء الغاية فهى بهذا المعنى مقابلة لمن سواء
كان فى المكان نحو خرجت الى السوق او الى الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل
او غيرهما نحو قلبى اليك فان قلت المخاطب منتهى باعتبار الشوق
وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تأكلوا اموالكم اى مع اموالكم وحتى
كذلك اى مثل الى كونها لانتهاء الغاية وبمعنى كثيرا اولم يكتف
كونها بمعنى مع تشبيها بالى كالنفى فى كونها لانتهاء الغاية ولتفاوت
الواقع بينهما بالقلة والكثرة وتختص اى حتى بالظاهر اى بالاسم الظاهر
فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت على الضمير لالتبس الضمير المجرور
بالمنصوب لجوازه وقوعها فلذا انه المبرد فانه جوز دخوله على الضمير
مستدلا بما وقع فى بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون
لشذوذه فلا يجوزونه قياسا وفى للظرفية اى الظرفية مدخوله للشئ
حقيقة نحو الماء فى الكوز او مجازا نحو النجاة فى الصدق وبمعنى على قليلا

كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل والباء للالصاق
اي لافادة لصوق امر الى مجرور الباء وهذه كالشرف في مررت بزيد فان
الباء فيه يفيد لصوق مرورك لزيد اي بمكان يقرب منه زيد والا
ستعانة اي استعانة الفاعل في صدور الفعل منه بمجرورها نحو كتبت
بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اي مع سرجه فمعناه
مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم ان يكون
السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به فان الالصاق يستلزم المصاحبة من غير
عكس والمقابلة اي لافادة وقوع مجرورها في مقابلة شيء اخر نحو بعت
هذا بهذا كذا والتعدية اي جعل الفعل اللازم متعديا بمعنى تغيير
بمدخول الباء فاعلا فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه
ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء
واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف
الجارة كلها سواء فيها لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست
بالمسجد وزائدة في الخبر والاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم
ولا يقال ازيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد بكاتب
فهي تزاد في الخبر في هذه الصورة قياسا وفي غيره اي غير الخبر الواقع
في الاستفهام والنفي سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى
بالله شهيدا والقى بيده اي حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يده
او كان خبرا لكن لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك بزيد واللام للا
ختصاص بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل نحو

لبيان

لبيان علة شيء وهنا نحو ضربت للتاديب او خارجا نحو جئت لمخافتك
وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اي قلت عنه
وزائدة نحو ردف لكم اي ردفكم وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا
يؤخر الاجل وانما يستعمل في الامور العظام فلا يقال لله تعالى طار الذباب
ورب للتقليل اي لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كان
لموجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم
احتياجها الى المعرفة موصوفة لتحقق التقليل الذي هو مدلول رب
لانه اذا وصف الشيء صار اخص واقل مما لم يوصف واشتراط كونها
موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا مذهب ومن وافقه وقيل
لا يجب ذلك والمختار عند المصنف الوجوب وهذا الذي ذكر من التقليل
اصلها ثم يستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز نحتاج الى القرينة
وفعلها اي فعل رب بمعنى الذي يتعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل
المحقق ولا يتصور ذلك الا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته او رب
رجل كريم لم افارقه محذوف اي ذلك الفعل الماضي غالبا اي في غالب الا
ستعمالات لوجود القرائن نحو رب رجل كريم لقيته وقد تدخل اي رب
على مضمر مبهم لا مرجع مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان
كان التمييز مثنى او مجموعا مذكرا وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او
رجلين او رجالا او امرأة او امرأتين او نساء وخلافا للكوفيين في مطابقة
التمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون
ربه رجلا وربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربتهما امرأتين وربهن نساء

وتلحقها اى رب ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على
الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد يكون ما زائدة فيدخل الاسم ويجره
نحو ربما ضربة بسيف صقيل وواوها اى واو رب في حكمها اى تدخل
على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس لها انيس الا اليعافير والا
العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة فان لم يكن
في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كان في اوله فيقدر له معطوف
عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب
جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون له معطوفا عليه لان
ذلك تعسف وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل اى فعل القسم
فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا
من اصلها اعني الباء ولغير السؤال يعني لا يستعمل الواو في السؤال فلا يقال
والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني فظهر انحطاط الواو عن درجة الباء مختصة
بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر
اسم الله او غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال والله او ورب
الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لحط رتبتها عن رتبة الاصل وهو الباء
بتخصيصه باحد القسمين وخص الظاهر لاصالته والتاء مثلها اى مثل الواو
في اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله من
الاسماء الظاهرة لحط مرتبتها عن مرتبة اصلها الذي هو الواو بتخصيصها
ببعض الظاهر وخص منه ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله والباء
اعم منها اى من الواو والتاء في الجميع اى في جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها

لغير

لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله خاصة فهي
كما تكون عند حذف الفعل تكون عند ذكره نحو بالله واقسمت بالله وكما
تكون لغير السؤال تكون للسؤال ايضا نحو بالله لافعلن وبالله
اجلس وكما تدخل على المظهر لا يختص تدخل على المضمر نحو بالله لافعلن
وبك لافعلن وفي الدخول على المظهر لا يختص باسم الله خاصة نحو
بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت
فالمراد بالجميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه يمتنع
ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص به ودونه لمكان التنافي ويتلقى اى يجاب
القسم الذي لغير السؤال باللام وان وحرف النفي ما ولا فاللام في
الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية والله لافعلن كذا
وان فيها اى في الاسمية نحو والله ان زيدا القائم وما ولا في المنفية
اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد
يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف
اى لا تفتؤا واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله
اخبرني وبالله هل قام زيد ويحذف جوابه اى جواب القسم اذا اعترض
اى توسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم او تقدمه
اى القسم ما يدل عليه اى على جوابه نحو زيد والله زيد قائم وزيد قائم
والله لاستغنائه عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه
والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ
لا يسمى الا الدال على الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب

القسم وعن للمجاوزة اي لمجاوزة شيء وتعديه عن شيء آخر وذلك
اما بزواله عن الشيء الثاني بوصوله الى الثالث نحو رميت السهم
عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال
وحده نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء اي استعلاء شيء على شيء
نحو زيد على السطح وعليه دين وقد تكونان اي عن وعلى اسمين بدليل
دخول من عليهما نحو من عن يميني اي من جانب يميني ومن عليه
اي من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله
شيء التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه وقد تكون اي الكاف
اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن اسنان مثل البرد
الذائب المتقاطر ويختص اي الكاف بالظاهر عند الجمهور فلا يقال كه
استغناء عنه بمثله ونحوه وقد تدخل في الشعر على المرفوع نحو ما انا كانت
خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم
ومذ ومنذ للزمان الماضي او الحاضر فيهما للابتداء في الزمان الماضي يعني اذا
اريد بهما الزمان الماضي فالمراد ان مبدأ زمان الفعل المثبت او المنفي هو
ذلك الزمان الماضي اريد بها الا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد
مذ سنة كذا وما رايت فلانا مذ سنة كذا بشرط ان يكون هذه السنة ماضية
لا يكون انت فيها فان معناه ح ان مبدأ زمان مسافرتي او عدم رؤيتي
كان هذه السنة وامتد الى الآن والظرفية عطف على الابتداء اي وهما
للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر اي
الذي اعتبر حاضرا فان معناه بعضهم يعني اذا اريد بها الزمان الذي

استمر

استمر به حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل من ذلك الزمان الحاضر نحو ما رأيته
مذ شهرنا ومنذ يومنا اي جميع زمان رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر
منذ نا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف
يصح اعتبارهما مبدأ الزمان الفعل فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية
ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف
اي ما رأيته من دخول شهرنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اي لاستثناء ما بعدها
مما قبلها فانا اذا جررت بها ما بعدها يكون حروفا جارة وهذه الاعتبار
ذكرت ههنا نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا
نصبت يكون افعالا الحروف المشبهة بالفعل وجه شبهها به اما لفظا
فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي ولبنائها على الفتح
مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت وا
ستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يجمع ويعبر عنها بالاحرف
المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة
والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسن تغيير الاسلوب مع شيوع
استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخرى على انها اذا لوحظت مع
فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات بلغ مبلغ جمع الكثرة وهي
ان وان وكان ولكن وليت ولعل واوردها لكونها للانشاء بخلاف الاربعة
السابقة لها اي لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر
من اي قسم من اقسام الكلام اذ كل يدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل
على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى ان المفتوحة فهي بعكسها

اى بعكس بافيهما على حذف المضاف بان يقتضى عدم الصدارة لانها مع
اسمها وخبرها فى تاويل المفرد فلا بد لها من تعلق بشىء آخر حتى
يتم كلاما وجاز لو وقعت فى الصدر اشتبهت بان المكسورة فى صورة
الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء
الصدارة لان مجرد الاستثناء يكفى فى ذلك ويلحقها اى هذه الحروف
ماء الكافة فتلغى اى تعزل هذه الحروف عن العمل لمكان ماء الكافة
على الافصح اى على افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح
كما وقع فى بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف حينئذ اى حين تلحقها
ما على الافعال لان ماء الكافة اخرجتها من العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها
صالحا للعمل فان المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا تخرجها من كونها جملة
فان قلت ان زيدا قائم افدت ما افدت بقولك زيد قائم مع زيادة
التاكيد وان المفتوحة مع جملتها اى مع اسمها وخبرها اسما او جملة باعتبار
ما كان عليه قبل دخولها فى حكم المفرد ومن ثم اى من اجل الفرق المذكور
وجب الكسر فى موضع الجمل او فى موضع يقتضى الجملة ووجب الفتح فى موضع المفرد
اى فى موضع يقتضى المفرد فكسرت ان ابتداء اى فى ابتداء الكلام لكونه موضع
الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول وما يشتق منه لان مقول
القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمروا قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول
لان صلة الموصول لا يكون الا جملة نحو جاءنى الذى اباه قائم وفتحت
ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغنى ان زيدا قائم لوجوب كون الفاعل
مفردا او حال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت ان زيدا قائم لوجوب

كون المفعول مفردا او حال كونها مع جملتها مبتدأ نحو عندى انك فاضل لوجوب كون المبتدأ
مفردا وحال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبنى اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف
اليه مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الابتدائية الشرطية وبعد لولا الامتناعية مثل
وكون المبتدأ مفردا واجب نحو لولا انك منطلق لانطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية نحو لولا انك
معاذك زعمت اى لولا زعمت انك معاذك ولو انك فرىنتى حسن نكره وكذلك قالوا لو انك بفتح
الهمزة لانه اى ما بعدها فاعل الفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم اى لو ثبت
قلوبا في موضع المفعول ان نقدر بالمفرد وتقدير الجملة جاز الامران الفتح والكسر ان الفتح على تقدير
مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها مع ما بعدها جملة مثل من يكرمنى فانى اكرمه ما وقع بعد الفاء
الجزائية فانه ظاهر المدحين يكرمنى فانا اكرمه اى مستوجب الكسر لانها وقعت فى موضع الجملة ان كانا اذ ان
مفردا ... اى اكرمه واكرامى ثابت لوجوب الفتح لانها وقعت فى موضع المفرد لانها اما مبتدأ او خبر
مبتدأ ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفاء واللهازم ما وقعت بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها
اى ان مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجاة والفتح على انها مع اسمها مبتدأ محذوف الخبر اى فاذا
القفاء واللهازم ثابتة وتمام البيت وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفاء واللهازم قوله ارى
على صيغة المجهول بمعنى اظن زيدا مفعوله الثانى وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل جملة معترضة ومعنى
كونه عبد القفاء واللهازم انه لئيم يخدم نفسه دليل عند العرب ان يا اهل البيت لم يعظم فقاؤهما
اللهازم مثال ان اثنان فى الحيى تحت الاذنين جمعا بارادة ما فوق الواحد او الارادة
مع حواليها تغليبا وشبهه بالحر عطف على اذا انه عبد القفاء اى مثل اذا انه عبد القفاء
شبهه وما وجد ذلك فى كثير من النسخ فمن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول انى احمد الله
وان جعلت ما موصولة او موصوفة كان داخلا فى المعنى اول مقولاتى ولذا تعين الكسر الذى اول المقول
انى احمد الله وان جعلت الذى المعنى المصدرى فان المعنى المصدر و اما الحمد فقوله خاص ولهذا

من بعض المقولات فان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اوكد اقوالي تعني الفتح لان اوكد
الا قوال هو المعنى المصدر الذي هو معنى ان المفتوح مع جملتها الا ما هو من جنس القول والاكد
اي لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانتفاء حكم العدم اذ تأكيد
التأكيد فقط جاز العطف على اسمها الا المكسورة من جهة انها في محل الرفع سواء كانت المكسورة
لفظا او حكما بالرفع بان يكون المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو
وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان في هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما حيث يكون
ما عملت فيه بتأويل الجملة فيصح ان يرفع المعطوف على اسمها حملا على محله دون ان المفتوحة فانه لم يجز
على محل اسمها بالرفع فانها كما غيرت معنى الجملة لا يبقى فرق بين محليهما ويشترط في العطف على اسم ان المكسورة
مضي الخبر اي ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا ان زيدا قائم او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم اي ان زيدا
وعمرو قائم فلو لم يمض قبل لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع العاملين على الخبر الواحد مثل ان زيدا وعمرو
ذاهبان لان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل في رفعه ان
ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمها يكون العامل في رفعه الابتداء فلزم اجتماع العاملين اعني ان والابتداء على رفعه وهو محال
للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فان ان لا تعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالا
بالاول قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد ولا يكون اسم ان مبنيا فيجوز
على اسم اي قبل مضي الخبر مثل المحجوب انك وزيد ذاهبان فانه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان
فان العطف المذكور مشترط فيهما فلا فالجودة والكسائي فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف
اسمها بلا مضي الخبر بناء على انه في اسمه بواسطة بناء لا يظهر فيه الاعراب فلا يلزم المحذور المذكور
ولكن في جواز العطف على محل اسمها كذلك اي مثل ان لانه لا تغير معنى الجملة كما كانت عليه قبل دخولها
هو لاثبات المعنى الاصلي فلا ... التأكيد فيجوز العطف على اسمها مطلقا بتقدير الرفع مثل لكن
فالقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على

تعم

لكلام بقاء المعنى الاصلي فيها فلا يعتبر عمل اسمها وخبرها فيصلح كذلك اي لاجل ان ان المكسورة
لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام التي هي للتأكيد معنى الجملة مع المكسورة التي
ايضا كذلك التأكيد دونها اي دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو للتأكيد
معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اي اللام مع المكسورة على الخبر اي على خبرها نحو ان زيدا لقائم
او دخلت على الاسم اذا فصل بينه اي بين الاسم وبينها اي بين ان نحو ان في الدار
لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اي بين اسمها وخبرها نحو ان زيدا لطعامك آكل وانما
دخول اللام بهذه الصور لانه فيها مد جانبي توالي حرفي التأكيد في الابتداء اما مراتب المكسورة
وهم كرهوا ذلك واختاروا تقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل ودخول
في لكن على اسمها او خبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة الا
اللام منها فان في معنا الذي هو التأكيد وقد جاء مع ضعفه قول الشاعر ولكنني من حبها
وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد مع كثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام ويجوز
اي ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها بالفعل كفتح الاخر وكونها على
ثلاثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره والزام اللام على كلا
التقديرين لازم لها اما في الالغاء للفرق بين المخففة والنافية في مثل ان زيد لقائم وان زيد قائم
وفي الاعمال فليطرد الباب ولانه يكون من الاسماء ما لا يظهر فيه اعراب لفظي لكون اعرابه تقديريا او لكونه
وهذا في مذهب سيبويه وسائر البصريين فانهم قالوا مع الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق
ويجوز دخولها اي دخول المخففة على فعل من افعال المبتدأ اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدأ
لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك فلا اشترط ان لا يفوت دخولها
ما يقتضي المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان نحو وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين
للكوفيين في التعميم اي في تعميم الدخول ... داخل المبتدأ والخبر لا في اصل الدخول على الفعل

متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غير دوا خلها متمكنين يقول ان عرتا لله ربك ان قتلت لمسلما وجبت

عليك عقوبة المتعمد وباوث دعند البصريين وتخفف المفتوحة

كالمكسورة فتعمل مثل المخففة على سبيل الوجوب في ضمير الشان المقدر والسبب في تقدير

المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق واهمال المكسورة بعد

تخفيفها اوسع الكلام دافع كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم واهمال المفتوحة بعد تخفيفها

الكلام ويلزم منه الطاي جميع الاضعف وعلى الاقوى وذلك غير جائز فقدر واضمير الشان

حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفرد لضمير الشان خبرا لها فيكون عاملا في الشرعية

كما ان في الاصل في ايراد الماضي على المكسورة فانها قد تركت عاملة وعند لا يكون العمل في المقدر ان كان اقوى من العمل

لكن دوام العمل في المقدر لكن دوام بل دوام العمل في الظاهر لكن كان في وقت دون الوقت فلا يلزم

الاضعف على الاقوى فقد حوى المفتوحة في الجملة الطالعة لا يكون مفردة لضمير الشان مطلقا

سواء كانت اسمية او فعلية وداخلا فعلها على المبتداء والخبر او غير اوشذ اعمالها

اي اعمال المفتوحة في غيره اي في غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها

في السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحب انك ذاهب وهذه رواية شاذة فغير مورد

واما في الضرورة فجاء في الظاهر فقط قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراق

لم ابخل وانت صديق ويلزمها اي المفتوحة المخففة حال كونها معه ونزع الفعل الى فعل

بلا فصل بينهما في مثل ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب حالا

نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل

او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم والفرق بهذه الامور الثلثة المذكورة

ان المصدرية الناصبة وليكون كالعوض من النون المحذوفة او حرف النفي نحو افلا يرون

ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف النفي الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فان قيل

الفرق بين المخففة والمصدرية ما هو قلنا بينهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى

منفي بالاستقبال في المخففة والا في المصدرية واما من حيث اللفظ لان كان الفعل

منصوبا في المصدرية والا في المخففة وان كان للتشبيه اي لانشاء وهو حرف بارع في التشبيه

على القول لقا او لانه الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة

فان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد فقدمت الكاف وابطل انشاء التشبيه من اول الامر ففتحت

لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت من حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا

وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر وتخفف اي كان فتلغى من العمل على الاستعمال الافصح

لزيد بها من المشابهة لفوات فتحة الاخر كقول الشاعر ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان

تعملها فيه ما تدخل عليه لكنه على الاستعمال الغير الافصح لكن واذا لم تعملها لفظا ففيها

شان مقدرة عندهم كان المخففة ويجوز ان يقال هي مفتقرة بعدها الضمير لعدم الداعي

كما لا في ان المخففة ولكن وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من الاول

المصدر بالكاف الى الثانية واصله لا ان نقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة

ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف ايضا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها

ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جائني زيد فكانه

توهم يقول لك لكن عمرو لم يجيء بتوسطها اي لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا

معنى اي تغايرا معنويا لان الغرض هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه واللفظي تركه نحو

جائني زيد لكن عمروا لم يجيء وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمروا غائب وتخفف

ذلك عن العمل عند وجدانه من المشابهة واشبهت العاطفة لفظا ومعنى فارتفعت

بلا انه وان المخففتين فانه ليس لها ما اجريتا عليه في بعض النسخ على الاكثر وكانه

المعاجلة من يونس والاخفش انه يجوز الغاؤها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح
الحق ولا ظرف لرشاهد ويجوز معها مشددة ومخففة الواو وهو اما العطف الجملة على الجملة واما
المعترضة ويجعل الشارح الحق الاعم اظهر وليت للتمني لو لامتناع قد ... على الممكن نحو ليت
زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب الجزئين بناء
على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى زيدا قائما اى اتمناه على صفة القيام [illegible]
على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان تمسكا والفراء بقول اتمنى
ايام الصبى بقول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن في خبرها
المحذوف اى ليت ايام الصبى لنا كانت رواجع ولعل للترجي اى الانشاء ولا يدخل على المستحيل
ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول وشذ
الجر بها اى بلعل لعل جارة في اللغة العقيلية وانشد السيوطي في ذلك وداع دعا يا من يجيب الى الندى
فلم يستجبه عند ذاك مجيب ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب قال الشاعر
ويحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المص في شرحه يعني انه وقع مجرورا في موضع اخر
حكاه ... كان اشتهر في ذلك الرجل ... بالياء ... ان يحكيه في الاحوال الثلاث
ولعل مراد المص بما ذكر من التاويل ان ذهب البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة
والا فلا حاجة الى التاويل بعد ما جزم بوجود الجر بها او حكم بشذوذه الحروف العاطفة
العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه الامور تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت حروف العطف
وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة ولا وبل ولكن وعند بعضهم اى المفرد منها
وعند الاكثر ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها لا بعض اخر الى ان بل التي بعدها مفرد نحو
زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو وليست منها لان ما بعدها بدل الغلط مما قبلها
الغلط ... فصيح واما ... فصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل

عن الفعل مطلقا لاسيما الواو للجمع اعم ان يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة
بالجمع هنا ان لا يكون لاحد الشيئين اولا شيئا كما كانت او واما او ليس المراد اجتماع المعطوف
والمعطوف عليه في الفعل وزمان او مكانا فقولك جاءني زيد وعمرو وفي او ثم عمرو اى حصل الفعل
من كليهما لا من احدهما دون الاخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها قوله لا ترتيب فيها
بيان للاطلاق اى لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم الترتيب
منها وجودا وعدما والفاء للترتيب اى للجمع مع الترتيب وثم للترتيب بمهلة وحتى مثلها اى
مثل ثم في الترتيب بمهلة على ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسط بين الفاء التي لا مهلة
فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها اى المعطوف بحتى يجب ما اقتضاه جزء
قوي او ضعيف من حيث انه قوى او ضعيف من متبوعه اى متبوع معطوفها المقيد اى لمعطوفها
في ... المعطوف ... او ضعفا فراى ... حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف من الكل فعله
فصار كانه ... لان ... واسناد للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل اليه
على شموله لجميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة والركب بين
نحو حتى ... الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزء
من متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج نحو جاءني
زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا
بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اعلام
سائر الناس وهكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على رجالهم وان كان
في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء
الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل في جميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالملاقي لآخر الاجزاء
يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء

اللبيبة ولذلك استعملت حتى الجارة في التعقيب جميعا الا انه لم يأت في العاطفة ما يدل الا
في الجزء الاخير فان اصل حتى ان يكون جارة لكثرة استعمالها فيكون العاطفة محمولة
على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها في معنيها وكون مدخولها جزء الاخر
في تعلق الحكم الحرفي في الفعل والتبعية في الوجود كما افاد التجاوزيين هكذا في بعض الشروح
ويجد اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من ان
حقيقة او حكما البتة الجاورة ايضا كما وقع في بعض الحواشي واو ولما او وام كلها من هذه
الثلاثة لاحد الامرين اي الحكم لاحد الامرين او الامور حال كون الاحد مبهما اي
معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او في مثل لا تطع منهم آثما او كفورا لاحد الامرين لانها استعملت
على ما هو الاصل فيها وانما العموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة او وام المتصلة
كهمزة الاستفهام اي فهي مستعملة بدونها يليها اي يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين
والاخر يلي الهمزة اي همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم الطالب
من المخاطب ومن ثم اي من اجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت
لطلب التعيين لم يجز تركيب ارأيت زيدا ام عمرا فان المستويين فيه زيد وعمرو وقد
ولي ام لكن الاخر لم يل الهمزة بل [illegible] اما اختيار المصنف والمنقول من سيبويه ان هذا
جائز قبيح وازيدا رأيت ام عمرا احسن وافصح وقد يكون تركيب ارأيت زيدا ام عمرا حسنا
فقبحا لم يكن احسن وافصح وفي الترجمة الشريفية [illegible] في بعض النسخ [illegible]
على المصنف [illegible] يليها احد المستويين والاخر الهمزة على الافصح ومن ثم ضعف ارأيت
ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله عن رتبة الافصحية [illegible]
ضعيفا وبالجملة فكلام المصنف ههنا [illegible] والحق ما نقل من سيبويه [illegible]
ما ذكر بعينه وكان جوابها جواب ام المتصلة بالتعيين اي بتعيين احد الامرين [illegible]

دون نعم او لا لانها لا تفيد ان التعيين بخلاف او ولما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد
وعمرو او اجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابها بلى ونعم لان المقصود بالسؤال
احدهما لا على التعيين [illegible] بما ينبغي عليها [illegible] في اسقاط [illegible]
فالمشار اليه بثم في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين [illegible]
عليه باعتبار كل واحد منهما حكما [illegible] جعلها اشارة في الموضع الى شرط آخر [illegible]
على قوله ومن ثم لم يجز في اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز [illegible]
[illegible] على طريق اللف والنشر [illegible] ام المنقطعة [illegible]
الهمزة للشك في الثاني والواقع قبلها اما خبر مثل قولك انها لابل ام شاة اي ان القطعة التي
لابل وهي جملة خبرية فلما ملت انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها
او شيء آخر فاستفهمت منها بقولك ام شاة اي بل هي او شاة وام استفهام كما تقول [illegible]
او بل [illegible] الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه
[illegible] اذا عطف شيء على آخر باما بالجزم ان [illegible] المعطوف عليه [illegible]
معطوف عليه المعطوف باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو ليعلم من اول الامر ان الكلام مبني على الشك
او بعيد اذا عطف شيء على الآخر باو يجوز ان يقول المعطوف عليه باما نحو جاءني اما زيد او عمرو [illegible]
نحو جاءني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة [illegible] يقع قبل
[illegible] يدخل عليها الواو العاطفة ولو كانت [illegible] للعطف [illegible]
احدهما لعدم الجواز من الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك
في اول الكلام كما عرفت ومن الثاني ان الواو داخلة على اما الثانية لعطفها [illegible] الاولى [illegible]
لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى [illegible] ولكن [illegible]
الثلاثة لاحدها معينا اي لنسبة الحكم على احد من الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين

لا نفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو
حكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الإثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه إلى المعطوف نحو جاءني زيد
بل عمرو أي بل جاءني عمرو فحكم المجيء في المعطوف دون المعطوف عليه فإنه جعل كالمسكوت عنه
فكأنه لم يحكم عليه بشيء ولا بالمجيء ولا بعدمه وإذا النفي وقع منه لم يكن بطريق الأول النفي بل الصرف
حرف بل وإن كانت بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم إلى أنه لنقل
حكم النفي من المعطوف عليه إلى المعطوف أي بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم إلى أنها
تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه أو الحكم منفي عنه والحكم في نحو ما جاءني
زيد بل عمرو مجيء عمرو وزيد على حكم المسكوت عنه أو المجيء منفي عنه ولكن للاستدراك أي لرفع توهم
يتولد من الكلام السابق نحو إذا كانت لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة لا فتكون للإيجاب ما نفي من الأول فيكون لإثبات
الحكم من الأول نحو ما قام زيد لكن عمرو أي قام عمرو وإن كانت لعطف الجملة على الجملة فيجب مجيئها بين جملتين مختلفتين في النفي والإثبات
بعد النفي وإثبات فبعد النفي لإثبات ما بعدها وبعد الإثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ
زيد لكن عمرو وقد جاءت فيها الاستدراك نحو مستقلة بدون النفي ومنها حروف التنبيه إلا وأما وها أيضًا
الجمل الخبرية وأما ها فلا تدخل من شيء مما يلي المتكلم إليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو ألا زيد قائم
قائم وأما زيد قائم ويدخلها على هذه المفردات على أسماء الإشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الإشارة
التي لا يتعين معانيها إلا بها نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء ومنها حروف النداء أي جميعها
لأنها تستعمل لنداء القريب والبعيد وأيا وهيا للبعيد أي بفتح الهمزة وسكون الياء وأي الهمزة للقريب
وكأنه أراد بالقريب ما هو البعيد فيدخل فيه المتوسط أيضًا فإن القريب بفتح الهمزة متصف
بأصل القرب من غير زيادة وقوله كلمة أي والهمزة للقرب متصف بزيادة القرب ولذا الهمزة على القريب البعيد
فإنه لم يذكر من شأنها القرب معنى المقابل للأقرب وهو متوسط بين كمال البعد وكمال القرب
حروف الإيجاب نعم وبلى وأي بكسر الهمزة وسكون الياء وأجل وجير وإن بكسر الهمزة وفتح النون
الشدة ومن بيان معاني تلك الحروف وتبيين وجه تسميتها بحروف الإيجاب فنعم مقررة
لما سبقها أو عقيب لمقوله استفهامًا كان أو خبرًا فهي في جواب أقام زيد أي قام زيد
المستفهم زيد بعينها تقرر زيد فيه في جواب المستفهم زيد وسعى قام زيد فنعم في جواب ألست بربكم
ربنا ولو قالوا في موضع بلى ههنا نعم لكفروا فإن معناه لست بربنا وقيل يجوز استعمال
التي بمعنى نعم بعد النفي مع الاستفهام حتى إن الكلام عند النفي وقد اشتهر هذا في العرب بل قال أهل الرند
القدر هم وقال زيد نعم يكون إقرارًا ويقوم مقام بلى لتقرير الإثبات بعد النفي وبلى مختصة بإيجاب
النفي بعينه فتقضي النفي المتقدم وتجعله إيجابًا سواء كان ذلك النفي مجردًا عن الاستفهام نحو بلى في جواب
من قال ما قام زيد أي قد قام زيد أو مقرونًا به فهو أن ينقض النفي الذي ذلك الاستفهام كقوله تعالى
ألست بربكم قالوا بلى أي بلى أنت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الإيجاب كما تقول
نحو أقام زيد بل قام زيد وإي إثبات بعد الاستفهام لا شك في مثله استعمالها مسبوقة إلا بالاستفهام
وذكر بعضهم أنها في التصديق الخبر أيضًا وذكر ابن مالك أن أي بمعنى نعم وهذا يخالف ذكر المصنف
ويلزمها القسم أي لا يستعمل إلا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال أقسمت وربي بل أي
بالله والقمر ولعمري تقول أي والله أي وربي ولعمري وأجل وجير بالكسر والفتح وإن لتقرير المخبر
فيعني الفتح تصديق للخبر كقولك أجل أو جير أو إن للخبر قد أتاك زيد أو لم يأتك أي أتاك
وقد جاء أن لتصديق الدعاء أيضًا نحو قال ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني إليك إن وراكبها
لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام أيضًا في قول الشاعر ليت شعري هل للمحب شفاء من جوى
حبهن أو نعم اللقاء جواب المحب بحبهن فهلا تفيد في الموضعين خلاف ما ذكره المصنف من كونها في الخبر
حرف الزيادة إنما سميت هذه الحروف زوائد لأنها قد تقع زائدة لا أنها لا تقع إلا زائدة ومعنى
كونها زائدة أن أصل المعنى بدونها لا يختل لا أنها لا فائدة لها أصلًا فإن لها فوائد في كلام العرب لأنه معنوية
وأما لفظية فالمعنوية تأكيد المعنى كما في الأمثلة والباء في خبر ما وليس وأما الفائدة اللفظية فهي

في بابي اللفظ وكونه زيادتها افصح او كان الظاهر او الكلام مسببها منهيا الاستفهام
الفراد عن السجع او نحو ذلك ولا يجوز في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام البارى سبحانه ان
[illegible] وما ولا ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية
النفي ما ان رايت زيدا اي ما رايت زيدا وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية نحو انتظر
القاضي اي مدة جلوسه وقلت زيدتها ايضا مع لما نحو لما ان قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون
تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله
زيد لو قمت قمت زيد قلت زيادتها مع الكاف [illegible] الى [illegible] على [illegible]
الجر وما تزاد مع اذا [illegible] ومع متى نحو متى تذهب اذهب
[illegible] الاسماء الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس اجلس ومع ان [illegible]
كون تلك الماكول [illegible] ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت
ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل [illegible] وقلت زيادة ما مع [illegible]
[illegible] وقيل ما فيها كلها نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا اي [illegible]
والعاطفة بعد النفي لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين
بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد [illegible] اي ان تسجد وقلت زيادة لا قبل
نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والسرية زيادتها التنبيه على جلاء القسم
القسم [illegible] وشذت زيادتها مع المضاف [illegible]
وما شعروا اي [illegible] مع [illegible] من [illegible]
واللام تقدم ذكرها [illegible] التقوية
تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجمل [illegible] معنى [illegible]
وان وهي اي ان مختصة [illegible] معنى القول اي بفعل متضمن معنى القول [illegible]

نحو [illegible] فلا يقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس فيه معنى القول فهي للتفسير [illegible]
المفعول المقدر للفظ غير صريح القول مؤدى معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله
ناديناه المقدر بنادينا بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان
[illegible] ان ائت ان حرف دال على ائت [illegible]
وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله تفسير [illegible] المفعول
في قوله امرتني لان المفعول [illegible] القول وقد يفسر به المفعول به الظاهر كقوله تعالى
[illegible] ما يوحى ان اقذفيه فقوله تعالى ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول الظاهر
المصدر ما وان المصدرية المفتوحة المخففة للفعلية ان تدخل على الجملة الفعلية [illegible]
نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها [illegible]
[illegible] المصدرية بالفعلية [illegible] سيبويه [illegible]
قال الشارح [illegible] رحمه الله وهو الحق [illegible]
وان المفتوحة المشددة الاسمية اي للجملة الاسمية [illegible]
ومعنى كونها الاسمية [illegible]
[illegible] قائم اي قيامك [illegible]
هلا زيدا اي كونه زيدا [illegible] التحضيض هلا والا [illegible]
[illegible] الكلام [illegible] الكلام [illegible] الفعل
[illegible] الفعل [illegible] هلا ضربت زيدا [illegible] زيدا
وهلا زيدا [illegible] على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها [illegible]
على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا [illegible] التحضيض في الماضي [illegible]
يستعمل [illegible] على [illegible] المستقبل [illegible]

للتحقيق مما فعل مثلها ما تقدم في التوقع والتقريب تدعي بها المجيئا لهما ... إذا دخلت على الماضي
أو المضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق ثم إنه ينضم إليه في بعض المواضع ... التقريب
في التوقع أي يكون مصدره متوقعا للمخاطب وإنما من قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الأمير قد ركب
... قريب ... وقول المؤذن قد قامت الصلاة ... التحقيق
والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب بلا توقع كما تقول لمن لم يتوقع ركوب زيد قد ركب
... وهي [illegible] التقليل ... التحقيق ... التقليل نحو إن الكذوب
وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك ... الفعل
نحو قد أحسنت وقد يعبر ... الاستفهام ... الهمزة و هل ...
ويتعدد معانيها ... أنواع الكلام ... والفعلية ... الاسمية
في الفعلية ... هل تقول ... زيد قائم ... الهمزة ...
... الاسمية ... ذكر ... [illegible]
... الأصل ... [illegible] ... لأن ...
... فيها [illegible] ... الألف ... [illegible]
... الفرق ... استعمال ... الفرق ... [illegible]
... الهمزة ... وتقول ... زيد ... الهمزة ... [illegible]
لأن المستفهم ... الوضع ... لأن ... [illegible]
في الاستفهام ... الهمزة ... [illegible]
... الاستفهام ... المستفهم ... الهمزة ...
الاستفهام ... أم المنقطعة لأن المستفهم ... أم المنقطعة
لأنها ... السؤال الأول ... الهمزة ... هل زيد ... أم ...

... عمرو ... إذا وقع ... الهمزة ... الفاء والواو من الحروف
العاطفة ... الهمزة ... [illegible] ... الكلام
الاستقبال وإن دخل على الماضي ... الماضي وإن ... المستقبل ... في بعض النسخ ...
ولو ... إن ... الاستقبال سواء دخلت على المضارع أو الماضي نحو ... أكرمك ...
... المثال الأول ... الاستقبال ولو ... [illegible]
... نحو لو ضربت ... ولو ... [illegible]
... المستقبل ... [illegible]
لو ... انتفاء الأول ... [illegible]
... انتفاء ... [illegible]
... الإكرام ... انتفاء ... [illegible]
... الانتفاء ... [illegible]
الأول مع انتفاء اللازم ... انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا فإن
... لتعدد الآلهة ... [illegible]
... الأول ... انتفاء ... [illegible]
في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم ... انتفاء الملزوم ... [illegible]
... الواقع ... [illegible]
... انتفاء ... الإكرام ... [illegible]
... انتفاء الإكرام ... [illegible]
... [illegible]
... الإكرام ... الإكرام ... الإكرام

اى ان ولو الفعل لفظا كما مر من الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك

ولو انتم تملكون اى وان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بالفعلين اما الفعلين

فى الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلان الضمير لما كان غير مستتر ازيل احد الفعل فانفصل

وليس تاكيد الفاعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده ومن ثم اى ومن اجل

الفعل بعدها اى بعد لو المحذوف فعلها انك بالفتح لا بالكسر لانه اى ان مع معمولها فاعل الفعل

بعدها والصحيح الفاعليه هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اى بصيغة موضع منطلق

يليق ان يقع خبر منطلق لان الاصل فيه ان هو الاول ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل

من الفعل المحذوف فقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لا بد من ان يكون

التحقق والثبوت بدلا بمعنى حيث المقدر عوضا عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبر ان

اللفظ فليس شيء منها عوضا حقيقيا من الفعل المقدر بل كالعوض وهذا لما لم يمكن اشتغال الفعل من

جامد لا يمكن اشتغال الفعل منه وان وقع ذلك الاسم الجامد خبر انه تعذر اى بعد وقوع الفعل موضع

كقوله تعالى ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا الموضع فعل ونحوه وكذا تقدم

الكلام اى فى اول زمان التكلم بالكلام فيجب ترك ذكره والحال زمان واحترز به عن توسط القسم

نحو الشرط على الشرط متعلق بتقديم او فيه للثاني او لوازم القسم ان يكون الشرط الواقع بعدها ماضيا لفظا

ليكون على وجه لا يعمل فيه اداة الشرط فيما اى الشرط الذي جعله بتقليه او ان الشرط فيه جواب

للقسم فحفظ لفظا للقسم والشرط جميعا الاشتراط ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما معنى

القسم لكون اليمين عليه والشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط نحو والله ان اتيتني مثال للثاني

مثال للثاني معنى لا اكرمنك وان توسط اى القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه ونحوه

على الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط والغالب ان يكون الملغى

الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط نحو انا والله ان تاتنى اتك فقط للمعنى الاول هذا مثال لتقديم

ومولانا الغالب القسم فيكون باعتبار التقديم والجواب كلاهما اشترابا على وزن ترتيب اللف وعلى المعنى الثانى

هذا مثال تقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون القسم باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف

الشرط على ترتيب وان اتيتني والله لا اتيتك وانما اورد فى هذا المثال الشرط بصيغة الماضى

المثال الاول اشارة الى اشتراط المضى فى الشرط فى صورة اعتبار القسم على تقديره توسطه اشتراطه

التقديم فعلى المعنى الاول هذا مثال تقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو اعتبارها على الشرط

اللف وعلى المعنى الثانى مثال لتقديم الشرط وجواز الغائه فالقسم باعتبار الاول على ترتيب اللف

التاخير على ترتيبه فهو المثال يقع من حيث المعنى الثانى مثال فى اعتبار يرجع على المعنى الاول

على اوله وعلى تقدير الحمل وان كان يجاز كون النشر على ترتيب اللف يقتضى تقديم المثال الثانى

لكن ارادة اتصال المثال بالمحمل لم يقدر الامثلة على تقديم وتقدم اللف على نشرها من حيث

القسم كاللفظ اى كالملفوظ او مقدرة كالملفوظ فى صدر الكلام فلزم فى الشرط بعده لفظ

القسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون اى والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب

فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون اوله بدالى لا يخرجوا وكذا قوله وان اطعتموهم

انكم لمشركون اى والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم

جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء ولما التفصيل

ما الجمل المتكلم فى الذكر نحو قوله جاءنى القوم اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر

منه لجملة المذكور وكونه معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاء للاستيناف من غير ان يتقدمها

الواقعة فى اوائل الكتب ومنه كالتفصيل المجمل فى تكريرها وقد يكتفى بذكر قسم واحد يكون المذكور

من غير المذكور لدلالة الكلام على الامر كقوله تعالى فاما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه

منه اى المذكور وحيث خبر مذكور للكرة مقدر يعنى واما الذين ليس فى قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات

ويرد ون اليها المتشابه كذا الحكم بان كلا اما للشرط لزوم الفاء فى جوابها وسببه وتلك لانى والتزم حذف

الذى هو الشرط وحفظ بينهما اى بين اما وبين فائها الواقعة فى جزاء ما تاتيه خبرها

اى خبر فانها [illegible] اما الان فلا [illegible] الفاء [illegible] مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق
معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق منطلقا اى نحو بعينا معلقا على غيره
تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه اما [illegible] التقديم
لا يمنع تقديم معمول الخبر [illegible] اى ما وقع بينهما [illegible] فانها معمول الشرط المحذوف مطلقا
اى معمولية مطلقا مبنية على تجويز التقديم وعدمه [illegible] اما يوم الجمعة فمنطلق كان تقديره على المذهب
الاول مهما يكن من شئ فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذى هو يكن من شئ واقيم اما مقامها
ووسط يوم الجمعة بين اما والفاء [illegible] تعالى [illegible] الشرط والجزاء فصار
اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما [illegible] على المذهب الثانى فتقديره مهما يكن من شئ
يوم الجمعة فزيد منطلق فابدا [illegible] القائل لم يجعل لاما خاصة وان التقديم اصلا
القابل المازنى ان كان ما بعد اما [illegible] جائز التقديم على الفاء
السالم عن الفاء كالمثال المذكور فمن قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزء
الجزاء وقدم على الفاء والا وان لم يكن جائز التقديم مع قطع عن نظر من الفاعل
للقسم اليها مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما فى خبر ان لا يعمل
فى ما قبلها فمن قبيل القسم الثانى وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف
وهذا القائل مشى على انه لا يكون وراء الفاء مانع آخر وعلى ان يكون فيجعل
واما قوله رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثانى بهذا التقديم الكلام اذا كان
ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا واما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول
ومهما يكن من شئ فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط
زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان
اولى وعلى المذهب الثانى مهما زيد فمنطلق اى فهو منطلق فزيد فاعل فعل
محذوف واما تقديره على تقدير رفع مهما بذكر زيد فهو منطلق [illegible] النقل التعليل :

المحمود [illegible]

المحمول على انه يكون زيد مرفوعا فاعل الفعل المحذوف تقديره على تقدير النصب مهما ذكر
يوم الجمعة [illegible] الفعل [illegible] يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول الفعل المحذوف
[illegible] جوازا اما زيد فمنطلق بالنصب بتقدير [illegible] العلوم [illegible]
اما يوم الجمعة فزيد منطلق يرفع اليوم بتقدير [illegible] الفاعل [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
بمعنى [illegible] الذى هو [illegible]
[illegible] المقصود [illegible]
[illegible] الاسم [illegible] الفعل الماضى لكونه
[illegible] المسند اليه [illegible]
[illegible] الاسم [illegible] الفعل [illegible]
[illegible] المسند اليه [illegible]
كانت [illegible]
وهذه المسئلة قد تقدمت [illegible] المؤنث [illegible]
[illegible] التثنية والجمع اى جمع المذكر والمؤنث [illegible]
[illegible] التانيث [illegible]
[illegible] التثنية والجمع [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

التنوين والاصل مصدر نونته اى ادخلته نونا فسمى ما به ... النون التى على النون تنوينا اشعارا

المصدر ثم جرد عن ... المصدر ... لعله سمى سيبويه المصدر ...

اى ... المركز العارض ... [illegible]

... تتبع حركة ... [illegible]

[illegible]

... الكلمة ... الحركة ... [illegible]

تنوين ... الفعل ... التاكيد ... التعريف بالتنوين ...

[illegible]

... الحركة ... وهو التنوين للتمكن وهو ما يدل على ... [illegible]

... وهو التنوين ... [illegible]

... التنوين ... السكوت ... [illegible]

[illegible]

... التنوين ... [illegible]

... التمكن ... [illegible]

[illegible]

... التنوين ... [illegible]

... التنوين ... [illegible]

... التنكير ... [illegible]

لعدم المساواة ... والتنوين الترنم ... الابيات والمصاريع ... ان يكون

لانها

لانها معنى مناسب ... التنوين ... والترنم وما هو ... الابيات والمصاريع ... الا

... [illegible]

والمصاريع ... [illegible]

... الابيات والمصاريع ... [illegible]

والعد من الالف والواو وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق ... الصوت ...

... حروف الاطلاق ... كما فى قول الشاعر اقلى اللوم عاذل

والعتابن وقولى ان اصبت لقد اصابن ... هذا البيت ...

وفتحها ... [illegible]

... الصوت ... [illegible]

... حرف الاطلاق ... [illegible]

... القافية ... الصوت ... [illegible]

... التنوين ... [illegible]

... التنوين ... [illegible]

... التنوين ... [illegible]

... التنوين ... [illegible]

... التنوين ... [illegible]

... التنوين ... [illegible]

... العلم ... [illegible]

... التنوين ... [illegible]

موصوف ... [illegible]

الا ان في جميع ما ذكر تاء مذهبهم ... فانها لا تجد ... الا للملبس ... في مثل هذه

هذا ابتداء كلام في نوني التأكيد فيهما خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء السكون

مفتوحة لثقلها وخفة الفتحة مع غير الالف اي غير الف التثنية نحو اضربانّ والف التي هي الفاصلة

بين نون جمع المؤنث والنون المشددة فانها لم تغير فيها بنون التثنية ... نونا

بالفعل المستقبل الكائن في محل نحو اضربنّ والقسم نحو ليضربنّ بالخفيفة والثقيلة

والنهي لا تضربنّ والاستفهام نحو هل تضربنّ والتمني نحو ليتك تضربنّ والعرض الا تنزلنّ

والقسم نحو والله لافعلنّ بالخفيفة والتشديد في جميع هذه الاشياء وانما اختص هذه

بهذا المذكور لان الدالة على الطلب دون الماضي والحال لانه لا يعمل الا ما لم يكن معلوما او تلت

التأكيد في النفي نحو هل زيد ما يقومنّ الا قليل لمخالفة من معنى الطلب ... قليلا تشبيها

تلزمت النون التأكيد في مثبت القسم اي جواب المثبت لان القسم محل التأكيد

والامر منفصل منه واما القسم ... بعد ... الفعل

... الى ان زيادة نون التأكيد فيما مثبت القسم غير لازم ... وكثرت ...

في مثل اما تفعلن اي الشرط المؤكد ... لما ... بعض

... ما قبل نون التأكيد خفيفة او ثقيلة مع غير المذكورين ... على الواو

والمحذوف لالتقاء الساكنين ... لان النون المشددة ...

او بعد الضمة وقبل النون المشددة ... ما ذكر من ضمير ... والياء

مكسورة بعد الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين لتدل الياء بعد الكسرة وقبل النون ...

على ذلك المذكور من ضمير المذكرين ... وهو الواو ... والمؤنث

الف بين مفتوح ... ما على ذلك المذكور من التثنية وجمع المؤنث ...

فعولن ونقول في التثنية وجمع المؤنث اضربانّ ... بالواحد ... اجتمعوا

زيدت الالف بعد نون الجمع وقبل نون التأكيد لئلا يجتمع ثلاث نونات ... والالف ... قبلها

او التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة لم يجيء لالتقاء الساكنين على غير حده ... خلافا ليونس

فانه يجيء لالتقاء الساكنين على غير حده وعلة ... في الوقف وليس ... مثل الاكثر بن ...

الثقيلة والخفيفة ... اي في التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز اي واو جمع المذكر ...

... اي في الكلمة المنفصلة ... مع النون ... مع الكلمة المنفصلة

والياء او تحريكها ضما وكسرا ... من هذا الكلام بيان ... النون

... ان النون ... مع المثنى والجمع ما ذكر ... هو

... جمع المذكر نحو اغزوا ... واخشوا ... المؤنث نحو اغزي ... واخشي ...

وهو الواحد المذكر نحو اغزون ... واخشين ... مع ... البارز ... الكلمة ...

وكذا ... الواو ... الواو المفتوح

... مع المنفصلة نحو اخشي ... لم يكن ... البارز وهو المذكر ...

واخشي ... المنفصل ... الكلمة المنفصلة ... بها الف التثنية ...

... اللام ... مع ... البارز

وضع ... البارز ... المنفصل ... هذا مثال ... البارز

نون التأكيد ... القوم هذا مثالها ... النون

في مثل ... الياء ... الناس هذا مثال ما فيه ...

واغزون ... ومن ثم قيل اغزون بدون الواو المحذوف

مع ضمير التثنية واغزو واغزون فرا اغزو لحذف واو المضموم ما قبلها

كما قيل فرا اغزوا القوم واغزون فرا اغزي لحذف الياء المكسورة ما قبلها

كما يقول اغزن القوم وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تعريفها الواقع

في كتب التعريف بعضها الى ... مع ضمير البارز كالمتصل بعضها

مع غير الضمير البارز كالمنفصل اذ ... والنون الخفيفة يحذف للساكنين

ان لا لتقاء الساكنين المذكور بعدها في بعض النسخ للساكنين
لالتقاء الساكنين كقول لا تهين الفقير علك ان تركع يوما
والدهر قد رفعه اي لا تهين فحذف النون المخففة لالتقاء
الساكنين اللام التي كذا التي بعدها وابقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها
والا لكان الواجب ان يقال لا تهن الفقير ولم يحركوها كما حرك
التنوين فرقا بينهما واتما لم يعكس حطا لرتبة ما يدخل الفعل عن رتبة
ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا ويحذف ايضا المخففة في حال
الوقف على الحسدرت بحقيقتها اذا انضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين
لذلك وما خص لاجل المخفف كما اذا لحقت المخففة باغزوا واغزي مخاطب
المؤنث واغزن بحذف الواو والياء فاذا وقفت عليها وجب العود والحذف
وقلت اغزوا واغزي بحذف التنوين فانه لا يرد ما حذف لعلة التنوين من لازم
في الاوصال والمخففة ليست بلازمة فجعل اللازم باتقاء اثره على ما ليس بلازم والمخففة
المفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك في اضربن اضربا تشبيها لها بالتنوين فانه التنوين
اذا انفتح ما قبلها تقلب الفا واذا انضم او انكسر ما قبلها بحذفها كما في زيد او الجار
وختم الحمد اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا تمت

تمت بالخير والصواب

في يوم الثلث بيست
ششم ماه جمادى الاول
١٢٣٠ خوشله

العبد علي
صحاف ... ابراهيم

[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
١٢٩٨

[illegible]

[illegible]

آخر سنه ١٢٣٠

العبد علی ... ابن سید ابراهیم

این چند کلمه ...
محمد ...
نوشته شد التماس دعا داریم

[illegible] قلم ورق با ...
[illegible]
[illegible]

يا اهل هذا الطبقة
هل عندكم من شفقة
لسائل عطاكموا على على
الصدقة

يا من عطانا سرقة
احشائك محترقة
جدك يا هذا الفتى
حرم عليك الصدقة